الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

جامعة البويرة

قسم: العلوم التجارية

تخصص: مالية المؤسسة

الموضـوع

أهمية تحليل القوائم المالية وفق S.C.F في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

دراسة حالة: ديوان الترقية والتسيير العقاري (O.P.G.I)بالبويرة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص: مالية المؤسسة

إعدادالطالب:
عماري محمد
ميلودي العيد

تحت إشراف الدكتور:
سفير محمد

لجنة المناقشة:

الدكتور:عزوز احمد.....(أستاذ محاضر بجامعة اكلي محند اولحاج البويرة)..... رئيسا

الدكتور:سفير محمد.....(أستاذ محاضر بجامعة اكلي محند اولحاج البويرة).....مشرفا

الأستاذ:يحياوي احمد..... (أستاذ محاضر بجامعة اكلي محند اولحاج البويرة) .....ممتحنا

السنة الجامعية: 2016/2015

شكر وتقدير

بداية لا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لمن كلأنا بظل علومه، وسقانا من ثرّ أفكاره، ورفدنا سبيل توجيهاته وأغاثنا بوابل تعليماته. فوسم رسالتنا بقلم لمساته واتشح بحثنا برداء معارفه، واصطبغت رسالتنا بصبغة الأستاذ القدير الدكتور سفير محمد، فهو عندما قبل الإشراف على بحثنا هذا آلى على نفسه الارتقاء بعلمنا والنهوض بفكرنا.

كما يسرنا أن نتقدم بالشكر والعرفان إلى الأساتذة أعضاء اللجنة لقبولهم أولا مناقشة هذه المذكرة وثانيا للتضحية بجزء من وقتهم لقراءتها وتصويبها وتوضيح النقائص الموجودة فيها، فأثابهم الله ونفع بعلمهم، دون أن أنسى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل.

وأملنا كبير في أن نكون قد وفقنا في عملنا هذا، وأدينا مهمتنا بشكل جيّد.

والله ولي التوفيق

... الطالبين ...

إهداء

إلى أمي وأبي اطال الله عمرهما، فقد كان لاحتضانهما لي وتشجيعهما حتى اللحظات الأخيرة من حياتهم دوراً، وأيما دور، في وصولي إلى هذه اللحظة. فلهم مني أخلص الدعاء.

إلى زوجتي بارك الله فيها على ما بذلته معي من جهدٍ واضح في سبيل إخراج هذا البحث في أفضل صورة.

وإلى ابنائي الغاليان ابراهيم وريناد حفظهم الله.

وإلى جميع أفراد العائلة قريبهم

وبعيدهم كما لا أنس الأصدقاء والأحبة.

إلى كل هؤلاء

أهدي هذا العمل المتواضع.

العيد

إهداء

إلى سبب وجودي في هذه الحياة، إلى اللذان أعيش بهما وأعيش لهما، تقديرا واعترافا بفضلهما الذي لا يفوته فضل إلا فضل الله، إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

إلى من كانوا لي دعما وسندا في هذه الحياة اولادي ايمن وخولة زوجتي، إخوتي وأخواتي.

إلى كل باحث وطالب علم أهدي ثمرة جهدي.

إلى كل من ثابر في سبيل العلم وجعله نورا يستضاء به.

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة.

محمد

ملخص الدراسة

تواجه المؤسسات الاقتصادية العديد من التحديات نتيجة ما يشهده عالم الأعمال من تطورات سريعة وعميقة في مجالات عدة سواء اقتصادية، اجتماعية، سياسية وتكنولوجية تنعكس بشكل أو بأخر على هذه الخيرةوتجعلها في صراع دائم مع محيط يتميز بمنافسة شديدة ليس بالضرورة من أجل تحقيق، تقدمها وازدهارها لكن غالبا ما يكون من أجل الحفاظ على بقائها.

كما أدى كبر حجم المؤسسات وتعقد وتشابك نشاطاتها وأعمالها وتضخم عدد المعطيات والمؤشرات وكثرتها إلى ضرورة توفر معلومات دقيقة تفيد بشكل فعال متخذي القرارات على كافة مستويات داخل المؤسسة.

ولم تغب المعلومات المالية عن عالم التسابق الدائم حول حسن أداء المؤسسات لأن دقتها وجودتها هو الأساس الذي تبنى عليه القرارات وذلك من خلال التقارير المالية الصادرة عن المؤسسة، كما أن الحصول عل معلومات صحيحة تتمتع بالدقة اللازمة هو الأساس الذي تبنى عليه القوائم المالية بمختلف أنواعها، والتي تتضمن معلومات تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة، ومن أجل فهم تلك المعلومات التي تقدمها القوائم المالية واستخدامها بشكل صحيح في اتخاذ القرارات بمختلف أنواعها فإن المستخدم يلجأ إلى عملية تحليل هذه المعلومات عن طريق حساب بعض المؤشرات المالية التي تكون أكثر دلالة وتوضح العلاقة بين مختلف عناصر القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: تحليل مالي، توازن مالي، جدول تدفقات الخزينة، أنشطة الإستغلال.

فهرس المحتويات	

المحتوى	رقم الصفحة
كلمة شكر وتقدير	I
الإهداء	II
ملخص الدراسة	III
فهرس المحتويات	IV
فهرس الجداول والأشكال	IX
مقدمة	ب
اشكالية البحث	ب
فرضيات البحث	ت
اهمية البحث	ث
منهج البحث	ث
دراسات سابقة	ج
هيكل البحث	خ
الفصل الأول: عموميات حول التحليل المالي	**01**
تمهيد للفصل	**02**
المبحث الأول: ماهية التحليل المالي	**03**
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي وأسباب نشأته	**03**
الفرع الاول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي	**03**
الفرع الثاني: أسباب نشأة التحليل المالي	**04**
المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء	**05**
الفرع الاول: مفهوم التحليل المالي	**05**
الفرع الثاني: دور التحليل المالي في تقييم الأداء	**06**
المطلب الثالث: الأهداف والخطوات المتبعة في التحليل المالي	**08**
الفرع الاول: أهداف التحليل المالي	**08**

فهرس المحتويات	

الفرع الثابي: الخطوات المتبعة في التحليل المالي	09
المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي	**10**
المطلب الأول: مجالات التحليل المالي	10
الفرع الأول: التخطيط المالي والتحليل الائتماني	10
الفرع الثاني: التحليل في مجالات الاستثمار، الاندماج والشراء وتقييم الاداء	10
المطلب الثاني: الأطراف المهتمة بالتحليل المالي	10
الفرع الاول: الأطراف الداخلية	11
الفرع الثاني: الأطراف الخارجية	11
المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي	12
الفرع الاول: نتائج التحليل الخارجي	12
الفرع الثابي: نتائج التحليل الداخلي	12
المبحث الثالث: القوائم المالية المستخدمة وفق S.C.F في التحليل المالي	**13**
المطلب الأول: الميزانية المالية وعناصرها	13
الفرع الأول: الميزانية المالية ومكوناتها الرئيسية	13
الفرع الثاني: عناصر الميزانية المالية (الأصناف وحساباتها)	15
المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج	19
الفرع الاول: دراسة تفصيلية لجدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	19
الفرع الثاني: دراسة تفصيلية لجدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	22
المطلب الأول: جدول تدفقات الخزينة (T.F.T)	23
الفرع الاول: ماهية جدول تدفقات الخزينة	23
الفرع الثاني: اعداد جدول التدفقات الخزينة	28
خلاصة الفصل	**38**

فهرس المحتويات	

الفصل الثاني: عرض المعلومات وتحليلها بواسطة مؤشرات التحليل المالي	**39**
تمهيد للفصل	**40**
المبحث الأول: التحليل الشمولي للميزانية المالية بواسطة النسب	**41**
المطلب الأول: عموميات حول النسب المالية	**41**
الفرع الاول: تعريف النسب المالية	**41**
الفرع الثاني: أهمية وأسس النسب المالية	**41**
الفرع الثالث: مجالات استخدام النسب المالية في التحليل المالي	**43**
المطلب الثاني: تحليل الميزانية بواسطة النسب والنشاط والمردودية	**44**
الفرع الاول: نسب السيولة	**44**
الفرع الثاني: نسب النشاط	**46**
الفرع الثالث: نسب المردودية	**48**
المطلب الثالث: تحليل الميزانية بواسطة نسب الهيكلة ومؤشرات الربحية	**49**
الفرع الاول: نسب الهيكلة	**49**
الفرع الثاني: مؤشرات الربحية	**50**
المبحث الثاني: تحليل الميزانيةبواسطة مؤشرات التوازن المالي	**53**
المطلب الأول: راس المال العامل	**53**
الفرع الاول: تعريف وانواع راس المال العامل	**53**
الفرع الثاني: حالات راس المال العامل واسباب تغيره	**56**
الفرع الثالث: أهمية راس المال العامل والعوامل المؤثرة فيه	**57**
المطلب الثاني: احتياجات راس المال العامل	**58**
الفرع الاول: تعريف احتياجات راس المال العامل	**58**
الفرع الثاني: مكونات احتياجات راس المال العامل	**59**
الفرع الثالث: حالات احتياجات رأ س المال العامل والعوامل المؤثرة فيه	**60**
المطلب الثالث: دراسة حالات الخزينة	**61**
الفرع الاول: مفهوم الخزينة	**61**

فهرس المحتويات	

الفرع الثاني: حالات الخزينة	61
المبحث الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية	**62**
المطلب الاول: تحليل ارصدة جدول التدفقات النقدية	62
الفرع الاول: تدفقات الخزينة المتولدة من عملية الاستغلال	62
الفرع الثاني: تدفقات الخزينة المتولدة من عملية الاستثمار	63
الفرع الثالث: تدفقات الخزينة المتولدة من عملية التمويل	63
المطلب الثاني: نسب قائمة التدفقات النقدية	64
الفرع الاول: مقياس جودة السيولة المالية	64
الفرع الثاني: مقياس تقييم جودة ارباح المؤسسة	65
الفرع الثالث: مقياس تقييم السياسات المالية للمؤسسة	66
المطلب الثالث: مقاربة البيانات وتغيرات الاتجاهات لقائمة التدفقات النقدية	67
الفرع الاول: المقاربة الأولى	67
الفرع الثاني: المقاربة الثانية	68
خلاصة الفصل	**69**
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية للوضعية الماليةلديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة	**70**
تمهيد للفصل	**71**
المبحث الأول: البطاقة الفنية لديوان الترقية والتسيير العقاري ومهامه	**72**
المطلب الأول: نشاة ديوان الترقية والتسيير العقاري ومهامه	72
الفرع الاول: نشاة الديوان	72
الفرع الثاني: مهام ديوان الترقية والتسيير العقاري	73
المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري	74
الفرع الاول: تعريف بالهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري	74
الفرع الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري	74
المطلب الثالث: اهداف ونشاطات الديوان	78
الفرع الاول: نشاطات الديوان	78
الفرع الثاني: اهداف الديوان	79

فهرس المحتويات	

المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة الديوان	**80**
المطلب الأول: عرض الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج	**80**
الفرع الاول: عرض الميزانية المالية	**80**
الفرع الثاني: عرض جدول حسابات النتائج والارصدة الوسيطية للتسيير	**86**
المطلب الثاني: تحليل الميزانية المالية بواسطة النسب والمؤشرات المالية	**89**
الفرع الاول: تحليل الميزانية المالية بواسطة النسب	**89**
الفرع الثاني: تحليل الميزانية المالية بواسطة المؤشرات المالية	**97**
المطلب الثالث: تحليل جدول تدفقات الخزينة	**100**
الفرع الاول: اعداد جدول تدفقات الخزينة	**100**
الفرع الثاني: حساب النسب بناء على التدفقات النقدية	**103**
خلاصة الفصل	**105**
الخاتمة	**107**
المراجع	**113**
الملاحق	

فهرس الجداول	

فهرس الجداول		
الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول تأثير التدفقات النقدية من أنشطة المؤسسة على الرصيد النقدي	27
02	جدول أهم النسب لقياس جودة السيولة	64
03	جدول يبين نسبة تقييم ارباح المؤسسة	65
04	جدول يبين نسبة تقييم السياسة المالية المؤسسة	66
05	جدول مقارنة البيانات وتغيرات الاتجاهات لقائمة التدفقات النقدية التي تم إعدادها وفقا للطريقة المباشرة.	67
06	جدول مقارنة البيانات وتغيرات الاتجاهات لقائمة التدفقات النقدية التي تم إعدادها وفقا للطريقة غير المباشرة.	68
07	جدول الميزانية المالية (الاصول)	80
08	جدول الميزانية المالية (الخصوم)	81
09	جدول يمثل الميزانية المالية لسنة 2012	82
10	جدول يمثل الميزانية الماليةلسنة 2013/ 2014	83
11	جدول يمثل الميزانية المالية المختصرة للاصول للسنوات (2014/2013/2012)	84
12	جدول يمثل الميزانية المالية المختصرة للخصوم للسنوات (2014/2013/2012)	85
13	جدول حسابات النتائج للسنوات(2014/2013/2012) .	86
14	جدول دراسة الأرصدة الوسيطية للتسيير	87
15	جدول حساب نسبة التمويل الدائم	89
16	جدول حساب نسبة التمويل الذاتي	89
17	جدول نسبة الاستقلالية المالية	90
18	جدول حساب نسبة قابلية السداد	90
19	جدول حساب نسبة السيولة العامة	91
20	جدول حساب السيولة المختصرة	91
21	جدول حساب السيولة الفورية	92
22	جدول حساب نسبة المردودية المالية	92

فهرس الجداول	

23	جدول حساب نسبة مردودية النشاط	93
24	جدول حساب نسبة التمويل الدائم معدل دوران مجموع الأصول	93
25	جدول حساب معدل دوران الأصول الثابتة	94
26	جدول حساب معدل دوران الأصول المتداولة	94
27	جدول حساب نسبة هيكلة الأصول الثابتة	95
28	جدول حساب هيكلة الاصول المتداولة	95
29	جدول حساب نسبة هيكلة الاصول الدائمة	96
30	جدول حساب هيكلة الديون طويلة الاجل	96
31	جدول حساب هيكلة ديون قصيرة الاجل	97
32	جدول حساب رأس المال العامل الدائم	97
33	جدول حساب رأس المال العامل الخاص	98
34	جدول حساب رأس المال العامل الإجمالي	98
35	جدول حساب رأس المال العامل الاجنبي	99
36	جدول حساب احتياجات رأس المال العامل	99
37	جدول حسابات الخزينة	100
38	جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة	101
39	جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة	102
40	جدول حساب كفاية التدفقات النقدية التشغيلية	103
41	جدول يبين نسب المؤشرات النقدية التشغيلية	103
42	جدول حساب نسبة التغطية النقدية	104

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	ملخص لأهم أنشطة الأعمال لجدول التدفقات الخزينة	**30**

مقدمة

يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، والذي ازدادت أهميته في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية حيث أصبح لازما على المحلل المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ونتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي .

كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسات لذا لابد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف دراسة نجاحها أو فشلها وبيان جوانب القوة والضعف فيها .

وبعد أن ظل التحليل المالي لفترة طويلة حكرا على المختصين في ميدان مالية المؤسسات ولا يمارس إلا من وجهة مالكي رأس المال امتد وبصفة تدريجية حتى لمس اهتمام شرائح واسعة من المستعملين .

وقد تبع هذا الاهتمام المتزايد بالتحليل المالي تطورا سريعا للعلوم المالية، هذا الاهتمام المعتبر بمالية المؤسسة ما هو في الواقع إلا تعبير عن الحاجة المتولدة من التغيير الأساسي الذي حدث في مفهوم ومكانة المؤسسة ضمن منظومة المجتمع .

ومع استعداد المؤسسة الجزائرية العمومية منها والخاصة للدخول في اقتصاد السوق بكل ما يحمله هذا النمط من تحديات، بات من الضروري على هذه المؤسسة أن تسعى للتأقلم مع المحيط الجديد، فالتحليل المالي لم يعد يقتصر على النسب المالية ومؤشرات الأداء فقط فهي تبقى غير كافية لمواجهة متطلبات التسيير في ظل المنافسة، فالأهم ليس تحقيق النتائج الايجابية ولكن تحقيقها بأكثر فعالية مع ضمان استمرار المؤسسة في المستقبل، ففي ظل المنافسة لم تعد الغاية تحقيق الربح فحسب ولكن الاستمرار في السوق، ولضمان هذا يجب تكوين نظرة استراتيجية جديدة على كل مستويات التسيير والنظرة الاستراتيجية للتحليل المالي تتطلب اعتماد التحليل الديناميكي الشامل الذي يعتمد على جداول تدفقات الخزينة الواردة في النظام المحاسبي المالي.

*** اشكالية البحث:**

أصبحت عملية تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية امرا ضروريا ومن ثم أصبح لازما على المدير المالي إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحوي على عددا ضخما من الأرقام التي تجمع يوميا في دفاتر محاسبية، بحيث يجب عليه دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الادارية اللازمة وهذا طبعا ما يسعى التحليل المالي للوصول اليه بالإضافة الى تسليط الضوء على جدول تدفقات الخزينة الذي يتميز بالكشف عن المستويات التي تم فيها تشكل الخزينة فهو أداة تسيير حديثة وهامة للحكم على الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

ومن خلال هذا فإن السؤال الذي نحاول الإجابة عنه في بحثنا هذا:

"ما مدى أهمية استخدام وسائل التحليل المالي على القوائم المالية المعدة وفق S.C.F في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة"؟

وللإحاطة بالموضوع أكثر تم تجزئة الإشكالية الرئيسية الى الأسئلة الفرعية التالية:

1- ماهي الوثائق المستعملة في التحليل المالي وما مدى قدرتها على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

2- هل يمكن تطبيق تقنيات التحليل المالي على القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي؟

3- هل تمكن ديوان الترقية والتسيير العقاري من خلال إلزامية إعداد جدول التدفقات بالتحكم في السيولة وتسيير التدفقات الداخلة والخارجة بشكل فعال يضمن تحقيق التوازن المالي؟

*** فرضيات البحث:**

ان التساؤلات المطروحة اعلاه اسفرت عن الفرضيات التالية:

- **الفرضية الاولى:** استعمال أدوات التحليل المالي تسمح بكشف نقاط قوة المؤسسة واستغلالها في إطار استراتيجيتها كما تسمح بكشف نقاط ضعفها وتوضيح الاسباب التي ادت الى تلك الاختلالات.
- **الفرضية الثانية:** ان القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي.
- **الفرضية الثالثة** : إعداد جدول تدفقات الخزينة يمكنها من التحكم الجيد في السيولة وتسيير الخزينة بشكل فعال يضمن تحقيق التوازن المالي.

●موضوع البحث:

يتناول هذا البحث الذي يأتي تحت عنوان "اهمية تحليل القوائم المالية وفق S.C.F في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة"دراسة الوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري" من أجل الوصول إلى الكشف عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة، وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب، ولمعرفة مدى مساهمة أدوات التحليل المالي المستخدمة في الكشف عن حقيقة الوضع، ومن ثم اقتراح الإجراءات التصحيحية التي نراها مناسبة.

●أسباب اختيار الموضوع: لاشك ان الرغبة في انجاز أي عمل له اسباب معينة فاختيارنا لهذا الموضوع يعود الى :

أ – الأسباب الموضوعية:

- أهمية الموضوع وخاصة في ظل التحولات الاقتصادية الحالية التي تتسم بتوسع رقعة المنافسة وانفتاح الاقتصاد الوطني.
- كيفية استخدام القوائم المالية من اجل معرفة تقييم الاداء المالي للمؤسسة ومدى قدرتها على التحكم في التدفقات المالية .
- طبيعة الموضوع وأهميته بالنسبة للمؤسسة باعتباره بمثابة المحرك أو العجلة التي تقود المؤسسة .

– عولمة الاقتصاد والتي تتطلب محاولة الفهم والتعمق اكثر في كيفية تكييف الأنظمة المحاسبية المالية مع مختلف المعايير الدولية.

ب – الأسباب الذاتية:

– الميولات الشخصية نحو مواضيعالمحاسبةوالتحليل الماليومحاولة تطبيقها ميدانيا.

●أهمية البحث:

– تكمن أهمية الموضوع في انه يتعرض لموضوع مهم بالنسبة للمؤسسة الجزائرية.

– يعتبر من أهم وسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية، باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء المؤسسات بحيثُ يظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط قوة وضعف المؤسسة و مدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها وتكون عون لها في ترشيد قراراتها.

●أهداف البحث:

– إبراز أهمية التحليل المالي كونه تقنية من تقنيات عملية اتخاذ القرار.

– إبراز مدى فعالية وأهمية هذه التقنية.

– التعرف على الادوات المستخدمة في التحليل المالي للقوائم المالية وابراز مدى اهميتها كأداة لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة.

– ابراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء.

– الحصول على اكبر قدر ممكن من المعارف النظرية المكتسبة وإسقاطها على الحالة التطبيقية.

– التعرف على كيفية اجراء التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية بعد تبني النظام المحاسبي المالي.

●منهج البحث:

للإجابة عن التساؤلات المطروحة والاحاطة بمختلف جوانب الموضوعاعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفيوالتحليلي حيث استعملنا المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك لتوضيح مختلف المفاهيم أما المنهج التحليلي فقد استخدمناه في الجانب التطبيقي وذلك لتحليل المعلومات والوثائق، ولقد تم استخدام مجموعة من الادوات ومصادر البيانات وهي:

1– المسح المكتبي بالاطلاع على العديد من المصادر التي تفيدنا في هذا الموضوع.

2– الوثائق الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة.

دراسات سابقة.

بالإضافة الى العديد من الدراسات الموثقة في المجلات العلمية والدوريات والكتب، تم الاطلاع على عدد من الدراسات الجامعية التي تمت ضمن حقل تمويل المؤسسة الاقتصادية، ومن بين قربها صلة من موضوع بحثنا نذكر ما يلي:

- **التحليل المالي كأداة لتقييم أداء المؤسسة**– دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري–، عبارة عن مذكرة ماجستير (غير منشورة) في علوم التسيير من اعداد الباحثة: بومعزة حليمة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2002، حيث تتمحور إشكالية البحث حول دور التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء.

ومن اهم ما توصلت اليه الدراسة هو:

- ✓ ان المؤسسة العمومية أكثر المؤسسات خبرة ذلك لمرورها بالعديد من الإصلاحات سعيا وراء الأداء الفعال الكفء باعتبارها موردا أساسيا لاقتصاد البلاد، الا ان هذه المحاولات باءت بالفشل.
- ✓ ان التحليل المالي أداة يستطيع من خلالها المقيم تشخيص السياسة المالية المتبعة وتوجيه الانتباه الى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة لاتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضعية المالية وبالتالي الأداء الكفئ

- **التحليل المالي في ظل النظام الحاسبي المالي**، من اعداد الطالب: تودرت اكلي، عبارة عن مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستيرفي العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2009/2008، حيث تتمحور إشكالية البحث حول كيف يمكن ان يساعد التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد المؤسسة الجزائرية على مواجهة الواقع الجديد الذي يفرضه اقتصاد السوق الذي يتميز بمحيط أكثر تنافسية.

ومن اهم ما توصلت اليه الدراسة هو:

- ✓ ان تطبيق النظام المحاسبي المالي يجد المحلل المالي نفسه امام جداول مالية تتميز بإعطائها الاسبقية للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني.
- ✓ النظام المحاسبي المالي سوف يؤدي في المستقبل الى تحسين نوعية المعلومة المالية من جهة وتغيير النظرة السائدة للوظيفة المحاسبية من جهة أخرى، حيث أصبحت تمثل مصدر المعلومة المالية.

ويتضح من خلال هذا ان تقييم الأصول والخصوم سيكون بأكثر واقعية وهذا ما كان يبحث عنه المحلل المالي، لان العديد من المعالجات التي كانت ضرورية سابقا لإجراء التحليل الجاد والوصول الى القيمة الحقيقية أصبحت مدمجة بصفة تلقائية في الجداول المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

- **فعالية التحليل المالي في تقييم أداءالمؤسسة**، من اعداد الطالبتين: طير الويزة وسايغي باهية فريال، عبارة عن مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر اختصاص: محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، سنة 2015/2014، حيث تتمحور إشكالية البحث حول "هل يعتبر التحليل المالي أداة فعالة وكافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة" ؟

ومن اهم ما توصلت اليه الدراسة هو:

- ✓ ان التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات.
- ✓ تحليل القوائم المالية تساعد على تقييم أداءالمؤسسات باعتبارها القاعدة المعلوماتيةب حيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط القوة والضعف للمؤسسة.
- ✓ المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية اتجاه دائنيها مما يسمح لها بالحصول على الديون عند الحاجة.

- **دراسة بن خليفة حمزة، 2013: بعنوان "دور قائمة التدفقات الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي EDIMMA الوادي.**

هدفت هذه الدراسة من خلال إعداد جدول تدفقات النقدية التي عبارة عن تعرض مصادر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتهدف إلى توفير المعلومات لمستخدمي القوائم المالية حول التغيرات الحاصلة في النقدية وما يعادلها، وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم07 قائمة التدفقات النقدية يتوجب تصنيفها إلى ثلاث أنشطة رئيسية: تشغيلية، استثمارية، تمويلية، وقد نص هذا المعيار على أن يتم إعداد هذه القائمة وفق طريقتين الطريقة المباشرة والطريقة الغير المباشرة

وقد توصلت دراسة حالة مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي إلى أنه يمكن الحصول على صافي خزينة موجبة بالرغم من خسارة النتيجة المحاسبية للمؤسسة وكذا العكس يمكن للمؤسسة تحقيق نتيجة ربحية عالية مع انخفاض في قيمة الخزينة الصافية وبالتالي ضرورة إعداد قائمة التدفقات النقدية لما لها من دور أساسي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

- **بناء وتحليل تدفقات الخزينة، دراسة حالة لمطاحن الواحات، الملتقى الدولي العلمي: حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29و30 نوفمبر2011**.حود ميسة جمال، عبد القادر دشاش

وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ اعتماد عنصر الخزينة المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة وذلك من خلال تدفقات الخزينة.

- ✓ يحتوي جدول تدفقات الخزينة على مجموعة من التدفقات المالية المشكلة للخزينة وهي: تدفق خزينة الاستغلال، تدفق خزينة الاستثمار، تدفق الخزينة التمويل، الخزينة الصافية.
- ✓ تستخدم جدول تدفقات الخزينة وهي متعددة في مراقبة الحركات المالية ومراقبة مستوى السيولة، والمحللون الماليون يدركون جيدا أهمية وحدود كل طريقة أو تقنية ويعترفون بأن ولا طريقة من هذه الطرق تفوق الأخرى وإنما لكل واحدة من هذه الطرق مجال لاستخدامها.

هيكل البحث:

تبعا للأهداف المتوخاة من البحث ولمعالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول: فصلين نظريين وآخر تطبيقي، تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة تضمنت تلخيص عام وعرض للنتائج التي توصلنا اليها وفي الأخير قدمنا بعض التوصيات التي رأينا بانها ضرورية بناء على النتائج المتوصل اليها.

فتناولنا في الجانب النظري الفصل **الأول" عموميات حول التحليل المالي"** الذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث الأول :يتضمن ماهية التحليل المالي، أما الثاني فقد تطرقنا فيه إلى استعمالات التحليل المالي، والثالث يتضمن التحليل المالي للقوائم المالية، كما تضمن هذا الفصل جدول التدفقات الخزينة باعتباره الوسيلة التي تكشف عن الحجم الحقيقي للنقدية المتولدة لدى المؤسسة خلال قيامها بمختلف أنشطتها.

اما **الفصل الثاني** الذي يتضمن **"عرض المعلومات وتحليلها بواسطة مؤشرات التحليل المالي "** والذي قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث: الأول يتضمن التحليل الشمولي للميزانية المالية بواسطة النسب باعتبارها أداة كمية يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة لنتائج المؤسسة، ونقاط القوة والضعف في عملياتها التشغيلية، والثاني يتضمن تحليل الميزانية المالية بواسطة مؤشرات التوازنات المالية، والثالث يتضمن تحليل جدول التدفقات النقدية.

أما فيما يخص **الجانب التطبيقي** تناولنا فيه فصل واحد الذي حاولنا فيه إسقاط ما تم التطرق إليه في الجانب النظري، وتم تقسيمه إلى مبحثين: الأول يتضمن البطاقة الفنية لديوان الترقية والتسيير العقاري، والثاني تطرقنا فيه إلى تحليل ومعالجة الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة مدى مساهمة أدوات واساليب التحليل المالي التي تم التطرق اليها في الجانب النظريللكشف عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة عن طريق عرض وتحليل قوائمها المالية خلال الفترة (2012-2013-2014).

الفصل الأول:

عموميات حول التحليل المالي

تمهيد

يعتبر التحليل المالي تقنية من تقنيات التسيير المالي، فهو يهدف إلى ا لتشخيص وتحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من اجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة والكشف على نقاط القوة والضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها، ويمكن اعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مستقبلية وهذا من خلال دراسة وتقييم نشاط المؤسسة ومعرفة اتجاهه أو التنبؤ به ومنه نتوصل إلى أهمية هذه التقنية.

ان استعمال التحليل المالي في معظم المؤسسات الجزائرية اقتصر ولمدة طويلة على دراسة بعض مؤشرات الأداء وكذ بعض النسب المالية التي تدخل ضمن التحليل الستاتيكي، والتي عادة ما تظهر في تقرير التسيير المعدة في نهاية في كل دورة مالية.

لكن بالرغم من أهمية هذه المؤشرات والنسب الا انها تبقى غير كافية، لمواجهة متطلبات التسيير في ظل المنافسة، فالاهم ليس تحقيق النتائج الايجابية ولكن في تحقيقها بأكثر فاعلية،مع ضمان استمرار المؤسسة في المستقبل، ففي ظل المنافسة لم تعد الغاية تحقيق الربح فحسب،ولكن الاستمرار في السوق، وضمان هذا لا يمكن ان يكون دون نظرة جديدة استراتيجية على كل مستويات التسسير، والنظرة الاستراتيجية للتحليل المالي تتطلب اعتمادا التحليل الديناميكي الشامل، الذي يعتمد على جدول تدفقات الخزينة الواردة في النظام المالي المحاسبي .

وسنتتطرق بصفة مفصلة لهذا الفصل في هذه المباحث:

المبحث الأول :ماهية التحليل المالي.

المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي.

المبحث الثالث :القوائم المالية المستخدمة وفق النظام المحاسبي المالي في التحليل المالي.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي .

التحليل المالي تقنية من التقنيات الأخرى تتطلب معرفة معمقة وخاصة وهي دوما في تطور مستمر ويعتبر من المواضيع الهامة لتي تتناولها الدراسات الاقتصادية والاهتمام بها، لأنها تمليها متطلبات التخطيط المالي السليم، وعادة فإن طبيعة التحليل المالي هي عبارة عن دراسة تفصيلية للبياناتوالقوائم المالية لمعرفة مدلولات هذه البيانات وأسباب ظهور هذه البيانات وتفسير ذلك.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي وأسباب نشأته.

لعب التحليل المالي دورا مهما منذ القدم في المؤسسات لمعرفة الوضعية المالية لها.

الفرع الاول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي.

اهتم التحليل المالي في البداية بمصالح المقرضين (البنوك) والمرحلة الموالية تميزت بالانتقال من التحليل الساكن للسيولة الى تحليل ديناميكي للقدرة على الوفاء، اما اليوم فأصبح التحليل المالي يركز اهتمامه على مفهوم القيمة وفق S.C.F من خلال ادخال المعايير الدولية، والان نعطي نبذة تاريخية عنه[1]

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر(19)، حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين أساسا قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها وذلك استنادا إلى كشوفاتها المحاسبية، ولكن مع التطور الصناعي والتجاري اتضح عدم كفاية هذا التحليل، وظهرت في بداية العشرينيات(20) من هذا القرن بعض الدراسات المبنية على العديد من المؤسسات، ثم تطور هذا النوع من الدراسات وذلك بتصنيف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية أو النواحي الجغرافية مما ساعد على المقارنة بينهما.

لقد كان للأزمة الاقتصادية التاريخية في الفترة الممتدة (1929- 1933) أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير، وخاصة التحليل المالي خلال هذه الفترة نتيجة الفشل المالي الذي عرفته العديد من المشروعات المؤسسات الاقتصادية والمالية، بحيث كانت هذه المؤسسات بحسب طبيعتها مجبرة على إعادة تنظيمها من أجل حمايتها من الفشل المالي، ففي سنة 1933 أسست الولايات المتحدة الأمريكية لجنة الأمن والصرف وبدأت في نشر التقديرات الزمنية للآلات بالمؤسسات، وكذلك الإحصائيات المتعلقة بالنسب النمطية "المثالية لكل قطاع" وكانت المراحل التي مر بها التحليل المالي خلالالقرن (20) كالتالي:

1. بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تطورت تقنيات التحليل المالي في" فرنسا حيث أظهر المصرفيون اهتمامهم بتجديد خطر استعمال أموالهم "بصفة أكثر دقة.

2. في الستينيات ومع تطور المؤسسات نصب الاهتمام على نوعية المؤسسات بوسائل التمويل اللازمة لها.

[1] منيرشاكر محمد، والآخرون، **التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص: 10.

3. وقد تزايد حجم المعلومات وتحسنت نوعيتها بشكل ساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من التحليل الساكن لفترة زمنية شهر أو سنة إلى تحليل الديناميكي أي دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها ثلاثةسنوات والمقارنة نتائجها.

الفرع الثاني: أسباب نشأت التحليل المالي.

تشير المراجع العلمية الى أن نشأة التحليل المالي، ترجع إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي[1].

اولا: الثورة الصناعية.

أظهرت الثورة الصناعية في أوربا الحاجة إلى رأس المال ضخم لإنشاء المصانع، وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعيا وراء الأرباح ووفرة الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من منشأة فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظرا إلى نقص خبراتهم إلى تفويض سلطة إدارة المؤسسة إلى مجلس إدارة مستقل، وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المؤسسة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم وتفسير النتائج، لتحديد بيانات قوة المؤسسة أو نقاط ضعفها أو قوة المركز المالي ونتيجة أعمالهم.

ثانيا: التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية

ان نجاح واستمرار وجود الشركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين لذلك فقد تدخلت الحكومات، من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي، لكي تضمن حماية المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضا بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، مما يساعد ذلك إلى تحليل تلك القوائم المالية .

ثالثا: الأسواق المالية

تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجةاستثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين، نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات المؤسسات الأعمال ماليا لتحديد مدى قوة هذه المؤسسات أو ضعفها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

[1] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي: تقييم الأداء وتنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، عمان،2004، ص: 23.

رابعا: الائتمان

إن انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل ولفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي، والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان، ولذلك قد أظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية، وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المؤسسات، ولهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمؤسسات الطالبة لمساعدة المصارف في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من التحليل الساكن "لفترة زمنية شهر أو سنة إلى تحليل الديناميكي، أي دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها ثلاثة سنوات ومقارنة نتائجها.

المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء.

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع التي تناولتها الدراسات الإقتصادية وذلك للضرورة التي تمليها متطلبات التسيير.

الفرع الاول: مفهوم التحليل المالي

لقد وردت عدة تعاريف لتحليل المالي نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: يعرف بأنه مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بتا المحلل على البيانات والتقارير والكشوف المالية من اجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل[1].

التعريف الثاني: يعتبر من مواضع الإدارة المالية، وضرورة للتخطيط المالي السليم، فهو تشخيص للحالة المالية للمؤسسة لفترة زمنية معينة (فصل، سنة....) باستعمال وسائل تختلف باختلاف الطرق والأهداف من هذا التحليل[2].

التعريف الثالث: التحليل المالي هو عملية تحويل كم هائل من البيانات المالية والتاريخية إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار[3].

التعريف الرابع: التحليل المالي على انه مدخل أو نظام لتشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرارات للتعرف على[4]:

1. الأداء الماضي للمؤسسة وحقيقية الوضع المالي الاقتصادي للمؤسسة في الوقت الحالي؛
2. التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة في المستقبل؛

---

[1] الحيالي وليد، **الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص21.

[2] ناصر دادي عدون، **مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية**، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون سنة النشر، ص134.

[3] عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية**، جامعة الإسكندرية، مصر،1990، ص65.

[4]الجمعية السعودية للمحاسبة، **المعلومات المحاسبة ودورها في أسواق الأسهم**، جامعة الملك السعود، المملكة العربية السعودية، ص: 03.

3. تقييم أداء الإدارة.

بعض المختصين يرون أن التحليل المالي هو حساب النسب التحليلية من القوائم المالية، وتفسير هذه النسب لمعرفة اتجاهاتها كأساس للقرارات الإدارية .هذا التعريف يشبه التعريف السابق في أن التحليل المالي هو أداة لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات، لكن يعتبر ويختصر التحليل المالي في النسب المالية، في حين أن التحليل المالي لا يختصر على النسب المالية فقط بل هو أوسع، مختصون آخرون يرون أن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أي مشكلة موجودة مالية أو تشغيلية وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل[1].

بالرغم من تعدد التعاريف، يمكن القول إن التحليل المالي عبارة عن نظام معلومات حيث أن مدخلات هذا النظام تتمثل في المعلومات المحاسبية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات وغيرها من القوائم) ومعلومات غير محاسبية كأسعار الأسهم وبعض البيانات المحاسبية كالتضخم والنمو، من خلال هذه التعاريف نستخلص أهمية التحليل المالي وتتمثل فيما يلي:

1. يساعد التحليل المالي من تقييم الأداء المالي المنصرم من ناحية، ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرى، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد لرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة؛
2. يساعد على دراسة الوضع المالي الحالي للمؤسسة؛
3. تقييم قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة وطويلة الأجل؛
4. تقييم سياسات الاقتراض لدى المؤسسة.

الفرع الثاني: دور التحليل المالي في تقييم الأداء

ان التحليل المالي أداة يستطيع من خلاله المقيم تشخيص السياسة المالية.

اولا: تعريف تقييم الأداء.

يعتبر تقييم الأداء جزء من سلسلة العمل الإداري المتواصل، والذي يشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة سواء على مستوى مراكز الربحية أو المؤسسة الاقتصادية، وذلك للتأكد من أن الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وفعالية وطبق للمعايير الفنية والاقتصادية.

[1] عقل مفلح محمد، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار المستقبل للنشر والأعمال الجامعية الأردنية، 2008، بدون بلد النشر، ص: 232.

ثانيا: أهداف تقييم الأداء.

تعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم، فقد يقوم هنا المسير داخل المؤسسة أو مكتب الدراسات الخاصة أو البنكي الذي يجري دراسة مسبقة قبل تحديد أهدافه الخاصة، إلاأن أهداف عملية التقييم تتمثل عموما في إقراض زبونه بالمال، حتى يتأكد من قدرته على سداد ديونه فلكل طرف اهدافه الخاصة الا ان اهداف عملية التقييم تتمثل عموما في[1]:

1. اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تفادي الفوارق الناتجة عن سوء التسيير في المستقبل، والتي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع نتائج المرتقبة؛
2. يساعد نظام التقييم لأداء السليم الذي يتميز بالشمولية والاستمرارية والمرونة، وعلى أعضاء المؤسسة على العمل بجدية مستقبلا وذلك من خلال إبراز نقاط القوة ومحاولة تفادي نقاط الضعف.

ثالثا: التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء

يستعين المحلل المالي خلال القيام بعمله بمؤشرات تساعده على القياس وهي كثيرة ومتنوعة، والمؤشر المالي من أهمها باعتباره يعطي صورة كافية للتسيير داخل المؤسسة وتطور أدائها خلال فترات معينة، ويتم التقييم من خلاله بطرق وتقنيات عديدة قد تختلف حسب الهدف من الدراسة.

ويظهر التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة انطلاقا من أوجه مختلفة يمكن حصرها في النقاط التالية:

1. **تقييم الأداء والنتيجة:** حيث تشمل النتيجة مختلف أنشطة المؤسسة .
2. **تقييم الأداء والتمويل:** هي الطريقة التي يمكن من خلالها المؤسسة إدراك قيود التمويل التي قد تواجهها وذلك وفق منظورين:
   - ✓ النظرة الثابتة وتحقق في إطار تحليل الميزانية؛
   - ✓ النظرة الديناميكية تعطي الأولوية لجدول التدفقات.

وهذا جانب من التقييم يعطي أهمية ومكانة كبيرة لمفهوم رأس المال الموجه من طرف المؤسسة، من أجل القيام بمختلف الأنشطة.

3. **تقييم الأداء والمردودية:** تعرف المردودية بالعلاقة التي تربط بين كل من النتيجة ومجموع رأس المال (النتيجة/رأس المال)، فهذا المؤشر يساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، إذ يأخذ بعين الاعتبار كل من قيمة النتيجة وقيمة رأس المال المجمع من طرف المؤسسة لتحقيق هذه النتيجة.

[1] محمد نجيب دبابش وطارق قدوري، **دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات صغيرة ومتوسطة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، يومي 5-6ماي 2013، جامعة الوادي، الجزائر، ص7.

المطلب الثالث: الأهداف والخطوات المتبعة في التحليل المالي

إن التحليل المالي من مواضيع التسيير المالي والمراقبة المالية الدقيقة للكشف عن مدى نجاعة وكفائة السياسة المتبعة.

الفرع الاول: أهداف التحليل المالي

تختلف أهداف التحليل المالي من مؤسسة إلى أخرى كما تختلف حسب المحلل المالي سواء كان تحليلا خارجيا (المتمثل في البنوك، رجال الأعمال أو مصلحة الضرائب)، أو تحليلا داخليا على مستوى المؤسسة ككل لذا يمكن للمحلل المالي أن يصل إلى الأهداف التالية من خلال عملية التحليل.

أولا: الأهداف الداخلية:

تتمثل الأهداف الداخلية فيما يلي[1]:

1. البحث عن شروط التوازن المالي وقياس مردودية الأموال المستمرة؛
2. معرفة المركز المالي للمؤسسة والتنبؤ بالأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية؛
3. الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية للفترة تحت التحليل وبصفة عامة وإعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل؛
4. تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة؛
5. إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مداولاتها أو محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات والكيفيات التي هي عليها مما يساعدنا على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة؛
6. تنظيم ووضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في الرقابة العامة لنشاط المؤسسة، وجعلها كذلك كأساس للتقديرات المستقبلية مثل الميزانية التقديرية للاستثمارات؛
7. توفير المعلومات والبيانات لسياسة المؤسسة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية في الوقت المناسب منها قرارات الاستثمار، الاختيار بين وسائل التمويل وسياسة القروض اتجاه العملاء، توزيع الأرباح وتغيير رأس المال.

ثانيا: الأهداف الخارجية

1. تعتمد البنوك على التحليل المالي خاصة في اخذ القرارات الخاصة بالإقراض، أين يطلب من المؤسسة تقديم تقارير عن سيولتها لغرض معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، ولتقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛
2. تقييم النتائج المالية حيث بواسطتها يمكن تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة.

[1] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير والتحليل المالي للادارة المالية**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص ص: 11-13.

3. مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع، وإظهار نقاط القوة والضعف التي تتميز بالمؤسسة؛
4. تقييم النتائج المالية حيث بواسطتها يمكن تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة،
5. تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.

الفرع الثاني: الخطوات المتبعة في التحليل المالي.

يمر التحليل بمجموعة من الخطوات ويتفق معظم الباحثين في التحليل على أن خطواته هي[1]:

1. تحقيق هدف التحليل بدقة: من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، فنجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.

2. تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي: في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، بمعنى تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناته.

3. اختيار أسلوب التحليل المناسب: تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، منها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب؛

4. إعادة وتبويب القوائم لتلائم التحليل المختار: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تستعمل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته، والتي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية، وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي؛

5. التوصل إلى الاستنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي في ابداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن؛

6. صياغة التقارير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العلمية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص: 135.

المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المؤسسات واتخاذ القرارات الخاصة.

المطلب الأول: مجالات التحليل المالي

تتمثل مجالات التحليل المالي فيما يلي[1]:

الفرع الأول: التخطيط المالي والتحليل الائتماني.

1. **التخطيط المالي:** تستند عملية التخطيط المالي من منظومة المعلومات المالية الدقيقة وتصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة، وهذه المنظومة من المعلومات المالية مدروسة يستخدمها المسيرون للخروج بدلائل لتقييم أداء المؤسسة وتتنبأ بتحليلات مستقبلية، هذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط ويستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية؛

2. **التحليل الائتماني:** يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجها المقرض في علاقته مع المقترض(المدين)، بالتالي الذي يقوم بالتحليل هو المقرض، فيقوم بتقييمه وبناء قراراته بخصوص هذه العلاقةً استنادا إلى نتيجة هذا التقييم.

الفرع الثاني: التحليل الاستثماري، تحليل الاندماج والشراءوتقييم الأداء

1. **التحليل الاستثماري:** يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العلمية للتحليل المالي، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها.

2. **تحليل الاندماج والشراء:** ينتج عن هذا التحليل من الاندماج والشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما.

3. **تحليل تقييم الأداء:** هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، مثل الإدارة والمستثمرين والمقرضين، وتعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها.

المطلب الثاني: الأطراف المهتمة بالتحليل المالي.

إن الدور الفعال الذي يلعبه التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، جعله محط الاهتمام لكثير من الأطراف المتعاملة مع المؤسسة، لأنه يعمل على وصف كلي لذمتها المالية ووضعيتها خلال الدورة الاستغلالية وتتلخص الأطراف المهتمة به في:

[1] هيثم محمد الزعبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر، عمان ،2000، **ص ص**: 159- 160.

الفرع الاول: الأطراف الداخلية. ونذكر أهمها:

1. **إدارة المؤسسة:** حيث تهتم بشكل كبير بالمركز المالي للمؤسسة، وتعتبر من بين أكثر الأطراف حرصا على استمرارية حياة المؤسسة حيث تستعين بهذه التقنية التي تمكنها من تحليل المركز المالي للمؤسسة، وكذلك تقديم تقارير حول الوضعية المالية للمؤسسة وتستعمل التحليل المالي كأداة في التخطيط السليم في المستقبل.

2. **العاملون في المؤسسة:** وهم من بين الأطراف ذات المصلحة في المشروع المقيد للعاملين من خلال معرفة المركز المالي للمشروع الذي ينتمون إليه والتأكد من سلامة إدارة الأموال، والتي قد يكون له أثر كبير على التغيير في الأجور وكذلك مناصب العمل.

3. **المساهمون:** يهتم المساهمون في المؤسسة الاقتصادية بصفة أساسية بالعائد على الأموال المستثمرة الحالية والمستقبلية، وسلامة الاستثمارات في المشروع لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في معرفة وتقييم هذه الجوانب.

الفرع الثاني: الأطراف الخارجية

ونذكر أهمها[1]:

1. الدائنون: يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاص بالمشروع أو المحتمل شراءه للسندات المصدرة، او الاكتتاب في القرض الجديد أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية، لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المشروع الوفاء بالقروض عندما يحين أجل الاستحقاق، فإذا كان القرض لمدة أكثر من سنة فيهتم المقرض بالتأكد من إمكانية سداده لهذا الالتزام في الأجل الطويل.

2.الموردون : يهتم الموردون بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائهم واستقرار الأوضاع المالية له، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد ويعنى دراسة وتحليل مديونيته في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل، وبذلك يستفيد من البيانات التي ينشرها عملائه بصفة دورية، فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية.

3.العملاء: يمكن لعميل المؤسسة وذلك عن طريق استخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسه، معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة في فترة الائتمان لما تمنح لغيره، وتطابق مع فترة يمنحها هو لعملائه وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية لحساب متوسط فترة الائتمان.

---

[1] لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة،2010ص: 78.

4. الهيئات الرقابية: تستخدم هذه الأجهزة التحليل المالي لدراسة نتائج الخطة السابقة باعتبار ذلك خطوة لإعداد خطة جديدة، ويتخذ التحليل المالي كأداة فعالة باعتباره وسيلة من وسائل الرقابة على الأداء والمساعدة في التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة الاقتصادية .

5.مصلحة الضرائب :تهتم هذه المصلحة بالتحليل المالي بشكل واضح للحصول على المعلومات المتعلقة بالنتائج المحققة، وبالتالي تحديد الوعاء الضريبي بشكل صحيح، إذا كلما كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة تكون ضمان للدفع[1].

المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي

يمكن الحصول على النتائج ومعالجتها باستعمال وسائل معينة وبعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية المتوفرة لدى المؤسسة حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة سواء كانت نتائج التحليل خارجية أو داخلية بالنسبة للمؤسسة.[2]

الفرع الاول: نتائج التحليل الخارجي.

تختلف النتائج باختلاف المحلل الخارجي التي يمكن أن تكون أحد أو كل العناصر التالية :

1. ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي،
2. مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات المنافسة؛
3. تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض؛
4. اقتراح سياسات مالية لتغير الوضعية المالية والاستغلالية للمؤسسة .

الفرع الثاني: نتائج التحليل الداخلي.

يمكن للمحلل المالي أن يصل إلى النتائج التالية :

1. التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تواجه المؤسسة؛
2. اتخاذ قرارات حول الاستثمار، التموين أو توزيع الأرباح أو تغير رأس المال؛
3. وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها، كأساس للتقديرات المستقبلية.

[1] صادق الحسني، **التحليل المالي**، دار المجد للنشر، الاردن، عمان، 1998، ص 128.

[2] أيمن الشنطي، عامر الشقر، **الإدارة والتحليل المالي**، دار البداية، الاردن، عمان، 2004، ص: 170.

المبحث الثالث: القوائم المالية المستخدمة وفقS.C.F في التحليل المالي

ان المادة الأولية التي يعالجها المحلل المالي ويستقرئ منها ملاحظته واستنتاجاته في المعلومات المشتقاة من :

✓ الوثائق الحسابية للمؤسسة وخاصة القوائم المالية الهامة مثل الميزانية المالية وحسابات النتائج إلى جانب جدول التمويل الذي يعتبر مهما جدا للقيام بتحليل ديناميكي وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير رؤوس الأموال الخاصة وكذا الملاحق ومحتوياتها،

✓ طرق التحليل المقترحة حسب الدراسات والاستعمالات في الواقع منذ الفترات السابقة،

✓ النسب النموذجية المقترحة من جهات مختصة (خبراء، محاسبين، بنوك....)،

✓ مؤشرات وعناصر عن وضعية الاقتصاد والجوانب القانونية للنشاط: نسب الفائدة، الأموال، الجوانب القانونية المرتبطة بالمؤسسة ونشاطاتها، مشتركة، فردية، فرعية، علاقات مع المالكين...إلخ .

المطلب الأول: الميزانية المالية وعناصرها.

إن الميزانية المحاسبية لا تفي بمتطلبات التحليل المالي فهي لا تأخذ بعين الاعتبار القيم السوقية(الحقيقية) لممتلكات المؤسسة، ولا لمبدأ السنوية في التفرقة بين عناصرها لهذا يجب القيام بعدة تعديلات من أجل الوصول إلى الميزانية المالية.

الفرع الاول: الميزانية المالية ومكوناتها الرئيسية.

قبل التطرق إلى الميزانية المالية نتطرق إلى إعطاء نظرة شاملة عن النظام المحاسبي المالي .

- **تعريف النظام المحاسبي المالي.**

لقد تعددت التعاريف عن النظام المحاسبي المالي من أهمها ما يلي:

هو نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية، تصنيفها، تقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية، وممتلكات المؤسسة وناجعتها ووضيعة خزينتها في نهاية السنة المالية[1].

- **اهداف النظام المحاسبي المالي:** هناك العديد من الأهداف المرجو تحقيقها ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

✓ ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛

✓ يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛

✓ العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛

✓ يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق.

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد19، الصادر بتاريخ25 مارس 2009 ص: 50.

أولا: تعريف الميزانية المالية:

تعرف الميزانية المالية على أنها "صورة للمركز المالي للمؤسسة من خلال بيان مالها من ممتلكات (الأصول او الموجودات) وحقوق الملكية وماعليها من التزامات مالية (الخصوم) في تاريخ معين "[1]

كما تعرف على أنها "جزء يتعلق بفترة معينة غالبا لسنة أي في نهاية الدورة لكل ما تملكه المؤسسة، مالها وما عليها، والفرق بينهما يمثل ذمتها أو حالتها الصافية، ويعنى مبلغ الأموال التي يمتلكها[2].

تعرف أيضا أنها جدول يشمل على جانبين جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة مع اعادة تقدير عناصر الأصول بالقيم الحقيقية وجانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ السنوية.[3]

رغم تعدد تعريف الميزانية المالية إلا انها تصب في معنى واحد وبالتالي يمكن اعطاء تعريف شامل وهو أن الميزانية عبارة عن وثيقة محاسبة تمكننا عند تاريخ وضعها من الحصول على صورة شاملة حول الذمة المالية للمؤسسة حيث تمثل الخصوم مجموع الالتزامات المكونة لموارد المؤسسة أما الأصول فتمثل مجموع الاستثمارات والمخزنات أو الحقوق المكونة للاستخدامات واستعمالات المؤسسة.

كما يحتوي على عمودين، الأول للسنة الجارية والثاني مخصص للسنة السابقة (يحتوي على الأرصدة فقط)، وتتضمن العناصر المتعلقة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

ثانيا: المكونات الرئيسية للميزانية:

أ) **الأصول:** تعرف الأصول في النظام المحاسبي المالي في المادة 20 من المرسوم التنفيذي المتضمن تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي عرفت الأصول كالتالي: " تتكون الأصول من الموارد التي تسيرها المؤسسة بفعل أحداث ماضية والموجهة لان توفر له منافع اقتصادية مستقبلية."

وتصنف الأصول إلى:

✓ **أصول غير جارية:** وهي الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة وتشمل الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات انشطة المؤسسة وكذلك الأصول التي تم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل الأجل أو غير الموجهة لان يتم تحقيقها (أي بيعها) خلال 12 شهر ابتداء من تاريخ نهاية الدورة.

✓ **أصول جارية:** وهي الأصول التي تتوقع المؤسسة بان يتم بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية .

ب) **الخصوم:** تعرف الخصوم في النظام المحاسبي المالي فقد عرفتها المادة 22 كالتالي: تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للمؤسسة الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضائها بالنسبة للمؤسسة في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية، هذا التعريف لا يعتبر الأموال الخاصة خصوما .

---

[1] عبد الوهاب رميدي، علي سماي، **المحاسبة المالية وفق S.C.F الطبعةالأولى**/2011، ص:30

[2] ناصر دادي عدون، **مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص:17.

[3] محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية: التحليل المالي لمشروعات الأعمال**، دار الجامعية، الإسكندرية،2005، ص 45.

فالخصوم تعتبر خصوما جارية عندما تتوقع تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية أو خلال 12 شهر الموالية لتاريخ نهاية الدورة المحاسبية، أما باقي الخصوم فتعتبر وتصنف ضمن الخصوم غير الجارية[1].

الفرع الثاني: عناصر الميزانية (أصناف وحسابات النظام المحاسبي المالي) :

تتضمن الميزانية المالية العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وتقدم موجودات والتزامات المؤسسة في شكل واحد أو شكلان منفصلان عن بعضهما البعض تضم معطيات السنة المالية الماضية يعني أن تحتوي الميزانية على الأقل العناصر التالية حسب النظام المحاسبي المالي .

أ) حسابات المجموعة الثانية (الأصول الثابتة).

تكون أرصدة حسابات الأصول الثابتة عادة مدينة وتضم الحسابات التالية[2]:

- **حـ / 20 حساب القيم المعنوية وفرق الاقتناء:** يضم مصاريف البحث والتطوير الخاصة بالقيم الثابتة، أنظمة الإعلام الآلي، الماركات التجارية والبراعة الصناعية، شهرة المحل وقيم ثابتة معنوية ويتفرع إلى: حـ/ 203(مصاريف تطوير القيم الثابتة)، حـ/204 (برامج وأنظمة الإعلام الآلي والحسابات المماثلة)، حـ/ 207 (فرق الاقتناء أو شهرة المحل).
- **حـ /21 القيم الثابتة المادية:** يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة الحصص المقدمة من طرف الشركاء أو تكلفة الاقتناء في تاريخ دخول الأصول .ويتفرع هذا الحساب إلى: حـ/ 211 أراضي، حـ/ 212 تهييئات أراضي، حـ/ 213 مباني/214 تركيبات تقنية ومعدات وأدوات صناعية، حـ/ 218 قيم ثابتة مادية أخرى وتظم معدات نقل، تجهيزات، وأثاث مكتب، أجهزة الإعلام لآلي، مواد التعبئة والتغليف القابلة للاسترجاع، وهيئات وتركيبات .
- **حـ/22 القيم الثابتة المتنازل عنها** :القيم الثابتة المادية أو المعنوية الموضوعة للتنازل تدخل في حساب 22 وبنفس الشروط الخاصة بالحسابين20 و21، يضم حساب 221 أراضي للتنازل، حساب 223 بنايات للتنازل، حساب 225 تهييئات تقنية، حساب 228 قيم ثابتة أخرى للتنازل، وحساب 229 حقوق المتنازل عنها.
- **حـ/23 القيم الثابتة الجارية:** يضم هذا الحساب القيم الثابتة المادية الجارية أو التي هي قيد الانجاز، وكذلك القيم الثابتة المعنوية الجارية بالإضافة إلى التسبيقات التي تم دفعها من اجل الحصول على القيم الثابتة.
- حـ/**26 حقوق متعلقة بالمساهمات:** يضم هذا الحساب، سندات المساهمة وأشكال أخرى للمساهمة، حقوق المساهمات داخل المجموعة حقوق المساهمة خارج المجموعة، وحقوق أخرى متعلقة بالمساهمات.

---

[1] عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار حبيطلي، الجزائر، ص ص:11-12.

[2] مرادحمزة، رابحي احمد، **دور التحليل المالي في إبراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، إدارة أعمال، كلية علوم التسيير، الجزائر، 2010-2011، ص ص:16-22.

- **ح/27 قيم ثابتة مالية أخرى:** يضم هذا الحساب أسهم القيم الثابتة للنشاطات، قيمة الكفالات والضمانات المدفوعة، أسهم أو سندات قيم ثابتة أخرى ويقابله في الجانب الدائن إحدى الحسابات المالية.
- **ح/28إهلاك القيم الثابتة:** يستعمل هذا الحساب لمعالجة الاهتلاكات محاسبيا وذلك مع حسابات 20 و21.
- **ح/29تدني قيمة القيم الثابتة:** عندما يكون هناك نقص في قيمة القيم الثابتة يجعل حساب 29 دائنا، ويقابله في الجانب المدين ح/ 68 وذلك حسب الحالة (مخصصات الاستغلال، مخصصات مالية، مخصصات استثنائية).

ب) حسابات المجموعة الثالثة: حساب المخزونات والحسابات الجارية.

يقسم حساب 30 البضائع، حساب 31 مواد أولية ولوازم، حساب 32 تموين آخر من المواد المستهلكة ح/321 وح/ 322 اللوازم المستهلكة وح/ 326 الأغلفة، حساب 33 المنتجات الجارية، حساب 34 إنتاج الخدمات الخارجي: إنتاج مصنع من طرف المؤسسة يشمل حساب 351 إنتاج وسيط، حساب 355 إنتاج تام، حساب 358 إنتاج متبقي أو مواد قابلة للاسترجاع بالإضافة إلى الحسابات 36،37،38 وكذلك ح/ 39 تدني القيمة الخاصة بالمخزونات.

ت) حسابات المجموعة الرابعة حسابات الغير:

تضم المجموعة الرابعة حسابات عديدة وهي[1]:

- **حساب 40 المورد والحسابات التابعة له:** يضم هذا الحساب موردي البضائع والخدمات، أوراق الدفع، موردي الخدمات، وموردي الأعباء القابلة للدفع لأجل، التخفيضات والحسومات بالإضافة إلى التسبيقات المدفوعة للحصول على مواد أولية وسلع بالإضافة إلى موردي الاستثمارات.
- **حساب41الزبائن والحسابات التابعة:** يضم هذا الحساب الزبائن، الزبائن المشكوك فيها، أوراق القبض، زبائن الفواتير قيد التحرير، زبائن الأعمال قيد الانجاز، تخفيضات وحسومات، تسبيقات محصلة من الغير.
- **حساب 42 المستخدمون والحسابات الملحقة:** يسجل هذا الحساب المكافآت المستحقة، تسبيقات معارضة على الأجور، أموال الخدمات الاجتماعية، وأعباء للدفع.
- **حساب 43 الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة:** ويضم حساب الهيئات الاجتماعية، أعباء للدفع إيرادات للتحصيل.

[1] عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص:12-13 .

- **حساب 44 الدولة، والجماعات العمومية، والهيئات الدولية:** يسجل هذا الحساب العمليات التي قامت بها المؤسسات العمومية ذات الصيغة العمومية.
- **حساب 45 الشركاء:** يضم هذا الحساب حـ/ 451 عمليات المجموعة، حـ/ 455 الشركاء، حسابات جاريةحـ/456 الشركاء-عمليات خاصة لرأس المال، حـ/ 457 شركاء، حصص دفع، حـ/ 458 الشركاء-عمليات جماعية.
- **حساب 46 حسابات مختلفة مدينون–حسابات مختلفة دائنون:** ويضم هذا الحساب مايلي[1]:

حقوق التنازل عن القيم الثابتة، ديون اقتناء سندات توظيف، ديون الحصول على أدوات الخزينة .

- **حساب 47 الحسابات الوسيطية–مبالغ في انتظار التحميل:** يسجل في هذا الحساب العمليات التي هي في انتظار التحميل والتي تتطلب معلومات إضافية لتحميلها بصفة عقلانية.
- **حساب 48 أعباء وإيرادات مسجلة مقدما:** يسجل في هذا الحساب الأعباء والإيرادات التي تخص دورات لاحقة في نهاية الدورة وتحمل على الحسابات المعنية مباشرة.
- **حساب 49 نقص قيمة في حسابات الغير:** عندما يكون هناك نقص محتمل في حسابات الغير تجعل الحسابات الفرعية لهذا الحساب دائنة .

ث) حسابات المجموعة الخامسة: الحسابات المالية. وتضم[2] :

- **حـ/50 القيم المنقولة للتوظيف:** يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة اقتناء السندات، بالمقابل تجعل حسابات الغير أو حسابات الخزينة دائنة
- **حـ/51 البنوك والهيئات المالية:** يجعل مدينا بقيمة التحصيل، ويجعل دائنا بقيمة المدفوعات.
- **حـ/52 الأدوات المالية:** يجعل مدينا بقيمة الاقتناء، مقابل الحساب المالي المعني في الجانب الدائن.
- **حـ/53 الصندوق:** يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة التحصيل ويجعل دائنا بقيمة المدفوعات النقدية.
- **حـ/54 السلف المستدينة والاعتمادات:** يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة الأموال المدفوعة والميسرة من طرف المحاسبيين والمساعدين، مقابل جعل حساب الخزينة دائنا .
- **حـ/58 تحويلات داخلية:** يستعمل هذا الحساب في عملية التحويلات الداخلية وفي كل الحالات يجب أن يرصد هذاالحساب لأنه حساب وسيط فقط.

[1] عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص: 15 -16.

[2] لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص:85.

- **ح/59 نقص قيمة الأصول المتداولة:** يمكن استعمال هذا الحساب ومعالجته حسابيا بنفس طريقة معالجة ح/ 49 نقص قيمة في حسابات الغير .

ج) حسابات المجموعة الأولى.وتضم[1]:

- **حساب 10 رأس المال والاحتياطات:** ويتفرع هذا الحساب إلى حساب رأس المال الخاص، فرق التقدير، فرق إعادة التقدير، احتياطات، فرق الموازنة (فرق إعادة تقيم السندات)، حساب المستغل، حساب رأس المال المسجل غير المطلوب .
- **حساب 11 حساب محول من جديد:** نستعمل هذا الحساب في ترحيل جزء من الأرباح والخسائر التي قررتها الجمعية العامة، بحيث يكون رصيد دائن في حالة محول من جديد ربح، ورصيد مدين في حالة محول من جديد خسارة .
- **حساب 12نتيجة الدورة:** يجعل دائنا بقيمة الربح ويجعل مدينا بقيمة الخسارة، ويرصد هذا الحساب في الشركة حسب قرار توزيع النتيجة.
- **حساب 13 الأعباء والإرادات المؤجلة:** يسجل في هذا الحساب ما يلي:131 إعانات التجهيزات، 133 ضرائب أصول مؤجلة، 134 ضرائب خصوم مؤجلة، 135 إيرادات وأعباء أخرى.
- **حساب 15مؤونات الأعباء–خصوم غير متداولة:** يجعل هذا الحساب دائنا بقيمة مؤونة الأعباء، وكذلك بقيمة المؤونات، الخاصة بالتقاعد ويقابله حساب مخصصات المؤونات مدينا.
- **حساب16الديون:** يجعل هذا الحساب دائنا بقيمة القروض الإجبارية، وكذلك بقيمة قرض عقد الإيجار–تمويل (حساب 167) وكذلك يجعل دائنا بقيمة الكفالات المدفوعة للبنوك.
- **حساب 17 ديون متعلقة بالمساهمات:** يجعل دائنا بقيمة الديون المتعلقة بمساهمات الفروع أو الشركات المساهمة، وكذلك الديون المتعلقة بالمساهمات خارج الشركة الأم، ويخص هذا الحساب العمليات المالية فقط.
- **حساب 18حساب ما بين الوحدات والفروع:** يسجل في هذا الحساب العمليات المتعلقة بنشاطات الفروع.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية، العدد 25**، الصادرة بتاريخ 19 مارس 2009، صص: 53-72.

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج

ان جدول حسابات النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة) [1].

وكما هو الشأن بالنسبة لبقية الكشوف فان جدول حسابات النتائج يضبط تحت مسؤولية مسيري المؤسسة ويتم إصداره خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية لتاريخ السنة المالية، ويجب أن يكون متميزا عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن يقوم بنشرها ويتم تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة:

- ✓ تسمية الشركة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للمؤسسة المقدمة للكشوف المالية.
- ✓ طبيعة الكشوف المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة) .
- ✓ تاريخ الإقفال.
- ✓ العملة التي يقدم بها.

ويتم تقديم جدول حسابات النتائج إجباريا بالعملة الوطنية، ويمكن القيام بجبر المبالغ الوارد ذكرها في الكشف إلى وحدة، كما توفر الكشوف المعلومات التي تسمح باجرا مقارنات مع السنة المالية السابقة .

الفرع الاول: الدراسة التفصيلية لجدول حسابات النتائجحسب الطبيعة

يمكن عرض اهم النتائج التي يقدمها جدول حسابات النتائج وهي كما يلي:

1) **إنتاج السنة المالية:** وتشمل ما يلي:

- **حـ/70** المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة: وهو حساب يتفرع إلى حسابات فرعية.
- **حـ/72** الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون: أي أن هذا الحساب يمكن أن يكون موجبا أو سالبا وذلك حسب التغير في المخزون بالزيادة أو النقصان.
- **حـ/73** الإنتاج المثبت للأصول العينية والمعنوية.
- **حـ/74** إعانات الاستغلال.

[1]Eric dumalanéde, **Comptabilité générale,** édition, berti, algér 2009. p 222.

إنتاج السنة المالية= المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة+ الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون+ الإنتاج المثبت+ إعانات الاستغلال.

إنتاج السنة المالية= ح/70+ح/72+ح/73+ ح/74.

2) **استهلاك السنة المالية**: ويدخل فيه ما يلي[1]:

ح/**60** المشتريات المستهلكة

ح/**61** الخدمات الخارجية: أي الخدمات المستلمة من الغير .

ح/**62** الاستهلاكات الخارجية الأخرى.

ومما سبق فان:

استهلاكات السنة المالية= المشتريات المستهلكة +الخدمات الخارجية +الاستهلاكات الخارجية الأخرى.

استهلاكات السنة المالية =ح/60+ح/61+ح/62.

3) **القيمة المضافة للاستغلال**: وهي عبارة عن الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية أي

القيمة المضافة للاستغلال =إنتاج السنة المالية – استهلاك السنة المالية.

القيمة المضافة للاستغلال =ح/70+ح/71+ح/73+ح/74- (ح/60+ح/61+ح/62).

4) **إجمالي فائض الاستغلال**: وهو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منه أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة أي :

إجمالي فائض الاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال – ح/63- ح/64.

5) النتيجة العملياتية: وهي عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضاف إليه المنتجات العملياتية الأخرى ومطروحا منه الأعباء العملياتية الأخرى وكذا مخصصات الاهتلاك والمؤونات وخسارة القيمة ومضاف إليه استرجاع على خسارة القيمة والمؤونات أي أن:

النتيجة العملياتية =إجمالي فائض الاستغلال +ح/75-ح/65-ح/68+ح/78 .

6) النتيجة المالية: هي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث تحسب بالفرق بين المنتوجات المالية والأعباء المالية .

النتيجة المالية =ح/67-ح/66.

7) النتيجة العادية قبل الضرائب: وهي مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية، وتعتبر بمثابة نتيجة الاستغلال بالنسبة للنظام القديم إلا أنها تخضع مباشرة للضريبة .

[1] مراد حمزة، رابحي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 20-21

8) النتيجة الصافية للأنشطة العادية: وذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

النتيجة الصافية للأنشطة العادية =النتيجة العادية قبل الضرائب –ح/(695و698) -ح/ (692 و693).

9) النتيجة غير عادية: وهي عبارة عن الفرق بين حساب 77 عناصر غير العادية (منتجات)وح/ 67 عناصر غير عادية (أعباء) حيث يقابلها في المخطط المحاسبي الوطني القديم نتيجة خارج الاستغلال.

النتيجة غير العادية =ح/77-ح/67.

10) صافي نتيجة السنة المالية: وهي عبارة عن جمع أو طرح (حسب الحالة) النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة الغير عادية.

صافي نتيجة السنة المالية=النتيجة الصافية للأنشطة العادية **+–**النتيجة الغير عادية.

والملاحظ أن هناك فرق شاسع بين جدول حسابات النتائج في المخطط المحاسبي الوطني القديم(P.C.N) وحساب النتائج في النظام المحاسبي المالي (S.C.F) ومن بين أوجه الاختلاف[1]:

- ✓ يفرق حساب النتيجة بين العمليات والنتيجة المالية وهو الأمر الذي لم يكن موجود في جدول حسابات النتائج.
- ✓ النتائج لاتمر عن صنف محاسبي خاص كما هو الحال في المخطط المحاسبي الوطني الذي كان يخصص المجموعة 08 للنتائج.
- ✓ تحسب الضريبة في حساب النتائج على أساس النتيجة العادية ثم تضاف النتيجة العادية إلى الصافي، بينما في جدول حسابات النتائج فانه يتم فرض الضريبة على مجموع نتيجتي الاستغلال وخارج الاستغلال.
- ✓ أوجد النظام المحاسبي المالي تصنيفا جديدا للأعباء بالإضافة إلى تصنيفها حسب طبيعتها وذلك حسب وظيفتها الشيء الذي لم يكن موجودا في المخطط المحاسبي القديم.

[1] مراد حمزة، رابحي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 23-30.

الفرع الثاني: الدراسة التفصيلية لجدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

نقوم بعرض اهم النتائج التي يقدمها جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة كما يلي[1]:

1. هامش الربح الإجمالي: وهو الفرق بين رقم أعمال الدورة والمتمثل في مبيعاتها من البضائع والمنتجات المصنعةوالخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة وتكلفة هذه المبيعات من بضاعة مستهلكة ومواد أولية ومختلف الاستهلاكات لمتعلقة بهذه المبيعات

الربح الإجمالي= رقم الأعمال – كلفة المبيعات

2. النتيجة العملياتية: وهيهامش الربح الإجمالي المنتجات العملياتية الأخرى مع طرح التكاليف التجارية والأعباء الإدارية والأعباء الأخرى العملياتية .

النتيجة العملياتية = هامش الربح الإجمالي + المنتجات العملياتية الأخرى –التكاليفالتجارية –الأعباء الإدارية– الأعباءالأخرى العملياتية .

3. النتيجة العادية قبل الضريبة: النتيجة العملياتية– مصاريف المستخدمين – مخصصات الاهتلاكات+ منتجاتمالية – أعباء مالية

4. النتيجة الصافية للأنشطة العادية= النتيجة العادية قبل الضريبة–الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية – الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

5. النتيجة الصافية للسنة المالية: النتيجة الصافية للأنشطة العادية – الأعباء الغير العادية + المنتوجات غير العادية العملياتية.

[1] **النظام المحاسبي المالي**، مرجع سبق ذكره، ص: 130.

المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة (T.F.T).

يعتبر جدول تدفقات الخزينة مؤشرا يوضح مدى قدرة المؤسسة على تسيير خزينتها، باعتبار الخزينة لها دورا هاما في نشاط المؤسسة، كما تضمن هذه الأخيرة بقاءها وذلك بإعطائها صورة واضحة عن سيرها المالي.

الفرع الأول: ماهية جدول تدفقات الخزينة

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من اهم القوائم المالية اللازم تحليلها للتعرف على الموقف المالي للمؤسسة.

أولا: مفاهيم عامة حول جدول تدفقات الخزينة.

كانت القوائم المالية الأساسية مقصورة على ثلاث قوائم هي قائمة الدخل، وقائمة الأرباح المحتجزة، والميزانية لكن هذه القوائم الثلاث لم تكفي للوفاء بكل احتياجات متخذي القرارات، لذلك ظهرت قائمة يطلق عليها "بقائمة تدفقات الخزينة ".

1.التطور التاريخي لجدول تدفقات الخزينة (قائمة التدفقات النقدية).

تعد قائمة التدفقات النقدية حديثة العهد نسبيا مقارنة مع القوائم المالية الأساسية الأخرى، وقد شهد منذ نشوئها إلى الآن تطورات ملحوظة سواء من جهة المداخل المتبعة في إعدادها، أو من حيث صور أو من حيث قوة القواعد الملزمة بنشرها والصادرة عن المجاميع المهنية.[1]

ويمكن تمييز ثلاث مراحل أساسية لهذا التطور، اتخذت القائمة في كل مرحلة منها نموذجا يتناسب مع احتياجات رجال الأعمال خلالها وذلك على النحو التالي:[2]

أ.قائمة مصادر الأموال واستخداماتها، التي تطلبها الرأي رقم 03 الصادر عن AICPA عام 1961؛

ب.قائمة التغيرات في المركز المالي، التي تطلبها الرأي رقم 19 APB الصادر عن FASBعام 1971؛

ج.قائمة التدفق النقدي، التي تطلبها المعيار المحاسبي الأمريكي رقم 95 الصادر عن FASB عام 1987 وكذلك المعيار الدولي رقم 07 الصادر عن IASC عام 2000.

2. تعريف جدول تدفقات الخزينة

رغم أن كل من قائمة الدخل والميزانية تقدمان إلى حد ما وبصورة ملخصة معلومات عن التدفقات النقدية للمؤسسة خلال الفترة، إلا أنهما لا تعرضان الملخص التفصيلي لكل التدفقات الداخلة والخارجة أو مصادر واستخدامات النقدية خلال نفس الفترة الزمنية، ولتلبية هذه الحاجة يتم إعداد وعرض قائمة جديدة سنحاول إعطاء تعريفات لهذه القائمة كما يلي:

---

[1] سالمي محمد الدينوري، **قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية)**، مذكرة ماجستير، تخصص: محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2009، ص80.

[2] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، الطبعة الأولى، دار وائل، الاردن 2002، ص160.

التعريف الأول: جدول تدفقات الخزينة هي وثيقة شاملة وكاملة تفسر تغيرات تدفقات خزينة المؤسسة خلال فترة معينة[1].

التعريف الثاني: جدول تدفقات الخزينة هي قائمة إجبارية ومكملة للقوائم المالية الأخرى تبين مقبوضات ومدفوعات المؤسسة، ويتم إعدادها وفقا للأساس النقدي، أي قائمة تدفقات الخزينة تذهب إلى أبعد من ذلك فأنها تحدد النتائج النقدية لكل الأنشطة التي مارستها الشركة والتي يتم تصنيفها إلى الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية خلال الفترة التي يجري تحليلها، مع تحديد صافي أثر هذه النتائج على الأنشطة ذات الطبيعة المتشابهة أو المشتركة[2].

التعريف الثالث: جدول تدفقات الخزينة عبارة عن لوحة قيادة أمام الإدارة المالية، بحيث تتخذ على ضوئها القرارات الهامة والاستراتيجية كتغير النشاط أو توسيعه، أو الانسحاب منه أو النمو أو غيرها[3]. كما يمكن اعتبارها أداة تحليل متميزة وهامة وتقوم على منظور ديناميكي، وتبحث عن الخيارات الاستراتيجية للمؤسسة ولنتائجها المستقبلية[4].

التعريف الرابع: وقد عرفه النظام المحاسبي المالي (S.C.F) من خلال هدفها ب" يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى إعطاء صورة صادقة لمستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية ويقدم المداخيل والمخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئتها(مصدرها[5]).

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول إن قائمة تدفقات الخزينة:

تعتبر قائمة تدفقات الخزينة هي القائمة الثالثة بعد كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل (بيان الأرباح والخسائر) والتي أصبح إلزاما على الشركات إعدادها على أنها جزء لا يتجزأ من بياناتها المالية لكل فترة حيث أنها القائمة التي تظهر التدفقات النقدية الداخلة (المقبوضات) والتدفقات النقدية الخارجة (المدفوع) وحسب النشاطات التشغيلية (النشاطات الرئيسيةللمؤسسة)، التمويلية (الاقتراض والائتمان)، والاستثمارية (الاستثمار في الأصول المختلفة) خلال فترات مالية معينة.

---

[1] فايزة سليم حداد **"الإدارة المالية"**، الطبعة الثانية، الحامد للنشر الأردن،2009، ص40.

[2] بن فرج زوينة، رحيم حسين، **"قائمة التدفقات الخزينة مدخل رئيسي في تطوير النظام المحاسبي في الجزائر"** الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، يومي 13-14 ديسمبر2011، ص10.

[3] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي**"التسيير المالي دروس وتطبيقات"** الطبعة الأولى، دار وائل، عمان،2006، ص204.

[4] بلعور سليمان، علي بن الطيب، **"بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة"**، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة البليدة ،16-17-18-نوفمبر2011 ص03.

[5] الجمهوريةالجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار المؤرخ في يوليو2008، يحدد قواعد والتقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد **19**، المؤرخة في 25 مارس 2009، ص26.

لقد وردت في هذه التعاريف مصطلحات متعلقة جدول تدفقات الخزينة، ومن اجل فهم هذه التعاريف يمكن شرح المفردات كالتالي:[1]

التدفقات: مجمل العمليات الجارية التي تقوم بها المؤسسة عند مزاولتها لنشاطها، ولها علاقة وثيقة بهذا النشاط أي متعقلة أصلا بالعملية الإنتاجية أو الاستغلالية، وتنقسم إلى تدفقات داخلة وتدفقات خارجة.

النقدية: هي النقدية في الخزينة والصندوق، بالإضافة إلى الودائع الجارية في البنوك والمؤسسات المالية.

التدفقات النقدية: وتتمثل في دخول وخروج النقدية وما يعادلها.

3. أهمية واستخدامات جدول التدفقات الخزينة

يعتبر جدول تدفقات الخزينة جزءا متمما للقوائم المالية وعنصرا مهما من مقوماتها، إذ أن الفائدة التي يقدمها جدول لمستخدمي المعلومات أصبح من الصعب الاستغناء عنها.

أ. أهمية جدول تدفقات الخزينة

تكمن أهمية جدول تدفقات الخزينة في قدرة تعبيره ودلالة المؤشرات والتجمعات المالية، والتي تكشف عن بعض الأمور الهامة التي لا توضحها القوائم المالية التقليدية في حكم على مدى نجاح المؤسسة وإمكانية استمرارها، ويمكن تلخيص أهميته فيما يلي:

- قياس مدى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية تبعا لدورات الرئيسية لنشاطها؛
- إبراز مدى كفاية السيولة للوفاء بالتزامات المؤسسة نحو الدائنين والمساهمين؛
- قياس أثر التدفقات الاستثمارية والتمويلية على الربحية؛
- إبراز درجة المرونة المالية لدى المؤسسة؛
- تساهم في تحسين مبدأ القابلية للمقارنة بين المؤسسات كونها تستبعد الآثار الناجمة عن استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة؛
- تعطي مؤشر لمبالغ وتوقيت درجة التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية.

[1] أمنة ولعة، "**دور المحتوى المعلوماتي لقائمة تدفقات الخزينة في تفعيل الإفصاح المحاسبي**"، مذكرة ماستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة،2013، ص04.

ب. أهداف جدول تدفقات الخزينة

إن هدف جدول تدفقات الخزينة يكمن فيما يلي[1]:

- توفير معلومات ملائمة عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة ما خلال لحظة زمنية معينة؛
- الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات الخاصة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية للمؤسسة لفترة معينة؛
- وضع وتطويرنماذج تساعد في إجراء المقارنات بين التدفقات النقدية الحالية والتدفقات النقدية المستقبلية؛
- تقييم جودة أو نوعية أرباح المؤسسة؛
- تقييم السيولة الخاصة بالمؤسسة للكشف عن نقاط القوة والضعف فيها.

ج. إستخدمات جدول تدفقات الخزينة.

إن الغرض الأساسي من إعداد جدول تدفقات الخزينة هو تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية لمؤسسة ما خلال الفترة المالية، ولتحقيق هذا الغرض ولمساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليل النقدية حيث أن المستثمرين ومن خلال هذه القائمة يمكنهم معرفة كيفية توليد وتسيير المؤسسة للنقدية وما في حكمها.[2]

إن جدول تدفقات الخزينة يقرر مايلي:

الآثار النقدية لعمليات المؤسسة خلال الفترة وصفقاتها الاستثمارية والتمويلية وصافي الزيادة أو النقص فيها من الأمور المفيدة، حيث أن جدول تدفقات الخزينة تعد مفيدة لأنها توفر إجابات عن الأسئلة البسيطة والهامة وهي:

✓ من أين جاءت النقدية خلال الفترة؟ فيما استخدمت هذه النقدية؟ ماهو مقدار التغير في رصيد النقدية خلال الفترة؟

[1] أمين السيد أحمد لطفي،"**إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية**" الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، ص137.

[2] Catherine Maillet, Anne Lemanh, **Normes Comptables Internationales** (**IAS**/**IFRS**), 5eme édition, paris, 2006, page46

يمكن إظهار الكيفية التي تؤثر بها كافة الأنشطة على الرصيد النقدي بالمؤسسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(01): تأثير التدفقات النقدية من أنشطة المؤسسة على الرصيد النقدي

النشاط	تدفق نقدي داخل يرفع من الرصيد النقدي	تدفق نقدي خارج يخفض من الرصيد النقدي
الأنشطة التشغيلية	المبيعات النقدية، تحصيل المبيعات الآجلة (متحصلات من عملاء) .	المشتريات النقدية، سداد قيمة المشتريات الآجلة (مدفوعات لموردين) سداد المصروفات التشغيلية.
الأنشطةالاستثمارية	بيع الأصول؛ بيع استثمارات طويلة الأجل	شراء أصول واستثمارات طويل الأجل.
الأنشطة التمويلية	القروض والسندات؛ إصدار أسهم جديدة	إعادة سداد الديون، التوزيعات، إعادة شراء أسهم.

المصدر: عاطف وليم أندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص56.

يتضح من الجدول السابق أن لكل من الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة سواء كانت تشغيلية، استثمارية وتمويلية تحقق تدفقات نقدية تؤثر ايجابيا أو سلبا على الرصيد النقدي للمؤسسة.

ثانيا: جدول تدفقات الخزينة في ظل المعايير المحاسبة الدولية.

ظهرت قائمة تدفقات الخزينة لتلبية احتياجات متخذي القرارات، ومعرفة الأوضاع المالية للمؤسسة ونظرا لأهميتها خصصت لها لجنة المعايير الدولية المعيار المحاسبي IAS7 لتقييم عناصر التدفقات النقدية[1].

المعيار المحاسبي الدولي السابع " جدول التدفقات النقدية"

يتناول المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS7 متطلبات بناء قائمة التدفقات الخزينة الذي يعرض قائمة تدفقات الخزينة الداخلة والخارجة من خزينة المؤسسة تبعا للدورات لنشاطها: استغلال، استثمار وتمويل خلال دورة محاسبية محددة عادة ما تكون سنة.

- **نشأة المعيار:**

أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASCفي مارس 1976 المعيار المحاسبي رقم(7)والخاص بجدول التمويل والقابل للتطبيق في1979/01/01، هذا المعيار في البداية لقي صعوبة كبيرة في التطبيق بالرغم من الالتزام بتطبيقه لكل دورة لها جدول حسابات النتائج، وفي سنة 1990 تم تغيير تسمية جدول التمويل بقائمة تدفقات الخزينة وبتفاصيل عدة.

[1]: عاطف وليم أندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص56

أعلنت IASCفي سنة 1993 عن المعايير المحاسبي الدولي السابع IAS07 المعدل والذي ألغى السابق المنشور سنة 1976 مع الاحتفاظ بنفس رقم المعيار.

- **هدف المعيار**: يهدف المعيارIAS 07 إلى الإفصاح وتوفير المعلومات لمستخدمي القوائم المالية حول التغيرات الحاصلة في النقدية وما يعادلها للمؤسسة بواسطة قائمة تدفقات الخزينة الذي يصفها بدوره إلى ثلاث دورات رئيسية هي:
  - ✓ قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل؛
  - ✓ تشخيص القدرة على مواجهة الالتزامات وسداد التوزيعات؛
  - ✓ تفسير التباعد الزمني بين الربح المحاسبي والربح النقدي.
- **نطاق المعيار:**

على المؤسسة أن تقدم بإعداد قائمة تدفقات الخزينة وذلك وفقا لمتطلبات المعيارIAS 07 ويجب عرضها كجزء مكمل للقوائم المالية وذلك لكل فترة من الفترات التي تقوم المؤسسة بإعداد بياناتها المالية.

الفرع الثاني: اعداد جدول تدفقات الخزينة

لقد جاء النظام المحاسبي المالي بمجموعة من القوائم المالية من بينها جدول تدفقات الخزينة التي سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على ما يخص هذه القائمة[1].

أولا: عرض محتوى وشكل جدول تدفقات الخزينة

1. عرض محتوى جدول تدفقات الخزينة

يهدف كشف تدفقات أو سيولة الخزينة إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد السيولة النقدية وما يعادلها، وكذلك معلومات حول استخدام هذه السيولة، كما يقدم مدخلات ومخرجات السيولة الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها باستعمال إحدى الطريقتين المباشرة أو الغير مباشرة.

ويمكن تعريفها أيضا بأنها "تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة، حيث يقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية حسب مصدرها.

على عكس المعايير المحاسبية الدولية ونخص بذلك المعيار المحاسبي الدولي السابع " قائمة التدفقات النقدية " فأن النظام المحاسبي المالي حدد شكل كشف التدفقات النقدية كما هو موضح في الجريدة الرسمية، حيث تضم هذه القائمة كل العمليات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية، ويتم تصنيفها ضمن ثلاثة أنشطة هي:

[1] الياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 204.

التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية، والهدف من هذا التصنيف هو تسهيل عملية القراءة والتحليل الاستنتاج، ويمكننا شرح وتوضيح هذه الأنشطة من خلال ما يلي[1]:

✓ **الأنشطة التشغيلية(وظيفة الاستغلال)** : تتضمن التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية المتحصلات والمدفوعات المتعلقة بأنشطة المؤسسة الرئيسية، والمتمثلة في إنتاج وتقديم السلع والخدمات للزبائن.

✓ **الأنشطة الاستثمارية) وظيفة الاستثمار)** : تتضمن المبالغ المدفوعة من أجل اقتناء استثمارات طويلة الأجل وكذلك التحصيل الناتجة عن التنازل عن استثمارات وكذلك المقبوضة عن بيعها.

✓ **الأنشطة التمويلية) وظيفة التمويل)** : تشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض ورأس المال سواء بالنقصان أو بالزيادة ومكافآت رأس المال المدفوعة وحركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية.

[1] الياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 205.

ولتوضيح التدفقات الناتجة عن الأنشطة السابقة نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (01) : ملخص لأهم أنشطة الأعمال لجدول التدفقات الخزينة.

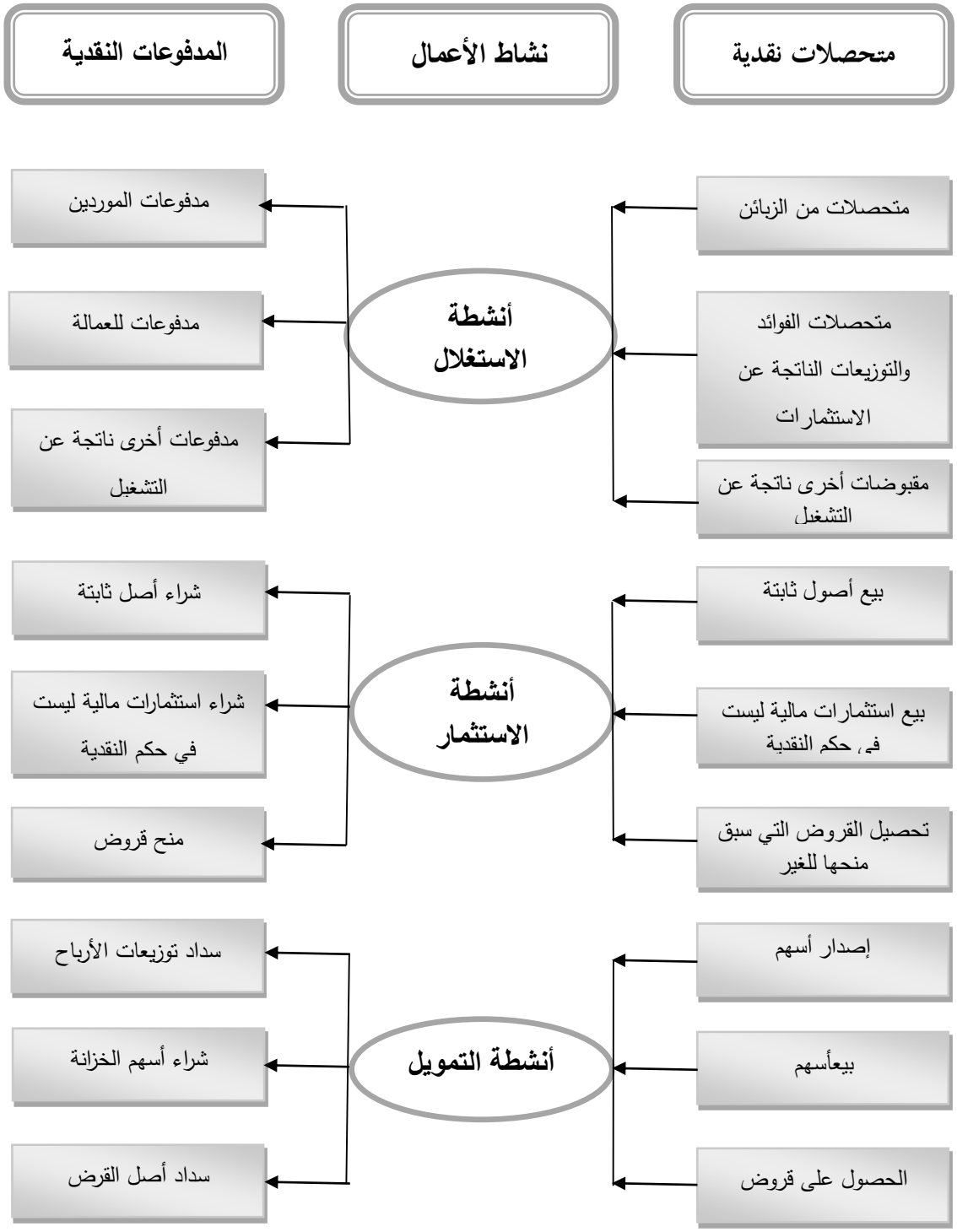

المصدر: قوادري محمد، **قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة البليدة،2010، ص74.

2. عرض شكل جدول تدفقات الخزينة

لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض كشف تدفقات الخزينة وهما:[1]

- ✓ الطريقة المباشرة
- ✓ الطريقة غير المباشرة

أ) الطريقة المباشرة:

تستخدم هذه الطريقة لبيان المصادر المباشرة للحصول على النقدية من العمليات التشغيلية مثل المتحصلات من العملاء من بيع البضاعة وكذلك من النقدية المحصلة من التوزيعات والفوائد، وكذلك أوجه الصرف النقدي على الأنشطة التشغيلية للشركة مثل السداد للموردين مقابل البضاعة المشتراة وسداد المصروفات التشغيلية المختلفة.

وفقا لهذه الطريقة يتم حصر بنود النقدية المقبوضة في الأنشطة النقدية وحصر بنود النقدية المدفوعة للأنشطة التشغيلية وإيجاد الفرق بينهما واعتباره صافي التدفق النقدي في الأنشطة التشغيلية، أي أننا تتجاهل صافي الربح في الطريقة المباشرة وتقوم بإيجاد صافي التدفقات النقدية التشغيلية مباشرة.

أنظر **الملحق رقم 11**: يوضح قائمة تدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة.

[1] قرار مؤرخ في 2008/07/26، الصادر في **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19**، بتاريخ 25 مارس 2009.

ب) الطريقة غير المباشرة:

تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

- ✓ آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (إهتلاكات، تغيرات الزبائن، وتغيرات المخزونات، تغيرا الموردين...) ؛
- ✓ التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة) ؛
- ✓ التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة...) ؛ وهذه التدفقات تقدم كلا على حدا.

وفقا لهذه الطريقة يتم التعديل على صافي الربح المحاسبي لتحويله إلى صافي التدفقات النقدية في الأنشطة التشغيلية وذلك باستبعاد الإيرادات والمصاريف التي تؤثر في صافي الربح ولكنها لا تمثل عناصر نقدية أي أنها على النقدية لا بزيادة ولا بالنقصان.

وقد تم تبني هذا النموذج من قبل مجلس الخبراء المحاسبين الفرنسي والهدف منه هو تمثيل إيرادات ونفقات المؤسسة لدورة معينة وذلك بتقسيمها حسب الوظائف الرئيسية الثلاثة إلى كل من أنشطة الاستغلال، أنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل.[1]

أنظر **الملحق رقم 12**: يوضح قائمة التدفقات الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة.

[1]Jonathan Berk, Peter Demazo, **Finance d'enterperise**, Pearson education, France, 2008, P 59.

ثانيا: طرق إعداد جدول تدفقات الخزينة

يتم إعداد قائمة تدفقات الخزينة وفق طريقتين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، وتتطلب المعايير المحاسبية استخدام الطريقة المباشرة لإعداد قائمة تدفقات الخزينة، ولكن أجازت استخدام الطريقة غير المباشرة، حيث تتطلب المعايير المحاسبية في ملحق بقائمة تدفقات الخزينة عن جدول يبين الفروق بين رقم صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من العمليات وبالتالي يمكن الحصول على نفس المعلومات الطريقة غير المباشرة.

1. جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة.

أوصى المعيار الدولي السابع المؤسسات بإتباع الطريقة المباشرة عند إعدادها لقائمة التدفقات النقدية، لما يمكن أن توفره هذه الطريقة من معلومات مفيدة عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، إضافة إلى إتباعها نفس منهج في عرض التدفقات النقدية للأنشطة المختلفة عبر المقارنة بين التدفقات النقدية الداخلة، وتدفقات النقدية الخارجة، كما تفصح هذه القائمة بشكل مباشر عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة التشغيلية،كما سميت بقائمة الدخل لأنها تحتسب الإيرادات النقدية والمصروفات النقدية مباشرة دون تعديل صافي الدخل، فهي تعرض قائمة مختصرة لكل من المقبوضات المدفوعات النقدية[1].

ويرتكز هذا النموذج على دورتي الاستغلال والاستثمار، إذ يتوجب على المؤسسة توليد الفوائض اعتماد على دورة الاستغلال، واعتبار دورة التمويل ملجأ استثنائيا يتم اللجوء إليه في حالة عدم تمكن النشاط من تمويل نفسه ذاتيا، يحتوي جدول تدفقات الخزينة لحسب الطريقة المباشرة على ثلاثة أجزاء رئيسية من التدفقات وهي[2]:

أ) قائمة التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة الاستغلال:

وتتمثل في أنشطة العمليات العادية التي تنشأ منها متوجات المؤسسة وغيرها من الأنشطة غير مرتبطة بالاستثمار والتمويل، وتحدد كما يلي:

- التحصيلات المقبوضة على العملاء
- النفقات المدفوعة للموردين والمستخدمين
- الفوائد والمصارف المالية المدفوعة
- الضرائب على النتائج المدفوعة
- التدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير العادية

[1] أحمد محمد العداسي، **التحليل المالي للقوائم المالية: وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2011، ص 53.

[2] نصر الدين نذير، عمار بوشناق، **جدول تدفقات الخزينة**، الموقع الإلكتروني: http://www.talabadz1.blogspot.com,le23/04/2016,A21

ويتم حساب العناصر المكونة للتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو الآتية:

- **التحصيلات المقبوضة من العملاء** وتحسب كما يلي:

المبيعات من البضائع والمتوجات المصنعة، وخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة معدا التخفيضات والنزيلات والحسومات الممنوحة مضاف اليها الرسم على القيمة المضافة على المبيعات مطروح منها التغير في رصيد الزبائن والحسابات الملحقة (رصيد أخر مدة – رصيد أول المدة) وهناك تحصيلات أخرى معنية بهذا العنصر وهي: إعانات الاستغلال + المنتجات الاستثنائية عن عمليات التسيير + المنتجات الأخرى للتسيير الجاري + التغير في المتوجات المسجلة مسبقا.

- **النفقات المدفوعة للموردين والمستخدمين:**

وتحسب عن طريق الجمع بين المشتريات المستهلكة ماعدا التخفيضات والتنزيلات المتحصل عليها من المشتريات، والرسم على القيمة المضافة على المشتريات والخدمات الخارجية الأخرى، مطروحا منها التغير في رصيد المورد والمخزونات والخدمات والتغير في رصيد الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة، مضافا إليها أعباء المستخدمين ومطروح منها التغير في حساب المستخدمون والحسابات الملحقة والتغير في حساب الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة، وهناك مبالغ مدفوعة لمتعاملين آخرين وهي معينة بهذا العنصر وتحدد على النحو الأتي:

الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة + الأعباء العملياتية الأخرى – التغير في رصيد حساب الدولة، الضرائب على رقم الأعمال – التغير في رصيد حساب الأعباء المسجلة مسبقا.

- **الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة:** تتمثل في الأعباء المالية[1].
- **الضرائب على النتائج المدفوعة:**

وتحسب عن طريق الفرق بين الضرائب على الأرباح المبينة على نتائج الأنشطة العادية والتغير في رصيد حساب الدولة والضرائب على النتائج.

- **تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية:**

وتتحدد بالفرق بين حساب منتجات العناصر غير العادية وحساب أعباء العناصر غير العادية.

[1] نصر الدين ندير، عمار بوشناق، مرجع سبق ذكره، (الموقع الالكتروني).

ب) تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار:

تتمثل في عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار وتحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل كما يلي[1]:

- المسحوبات عن اقتناء استثمارات عينية أو معنوية
- التحصيلات عن عملية التنازل عن استثمارات عينية أو معنوية
- المسحوبات عن اقتناء استثمارات مالية
- التحصيلات عن عمليات التنازل عن استثمارات مالية
- الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار على النحو الأتي:

- **المسحوبات عن اقتناء استثمارات عينية ومعنوية:** وتحسب حسب العلاقة الآتية: التغير في القيم الثابتة المادية والمعنوية للسنة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.
- **التحصيلات عن عمليات التنازل عن استثمارات المادية والمعنوية:** وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.
- **المسحوبات عن اقتناء استثمارات مالية:** وتحسب حسب العلاقة الآتية: التغير في القيم الثابتة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.
- **التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية:** وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المالية.
- **الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال:** وتتمثل في المنتوجات المالية.

ج) تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل:

وتتمثل في أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض، وتحدد كما يلي:

- التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم.
- الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها+ التحصيلات المتأتية من القروض
- تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة

[1] نصر الدين ندير، عمار بوشناق، مرجع سبق ذكره

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل على النحو الأتي:

- **التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم:**

تتمثل في مجموع التغير في حساب رأس المال الصادر أو رأس مال المؤسسة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال والتغير في حساب العلاوات المرتبطة برأس المال المؤسسة.

- **الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها:** وتتمثل في الفرق بين حساب نتيجة السنة المالية السابقة والتغير في حساب الاحتياطات
- **التحصيلات المتأتية من القروض:** وتتمثل في الفرق بين حساب الاقتراضات والديون المماثلة مضافا إليها تسديدات القروض في السنة المالية.
- **تسديدات القروض أو الديون الأخرى المتماثلة:**

وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية (التحصيلات المتأتية من القروض) مطروح منها التغير في حساب الاقترضات والديون المماثلة، أما تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة فتتمثل في تأثيرات تغير سعر الصرف على الأموال في الصندوق والودائع والالتزامات ذات الأجل القصير(التوظيفات ذات الأجل القصير وبالغة السيولة) سهلة التحويل إلى السيولة.

2. جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة.

وتعرف بطريقة التسوية وهي تركز على عناصر الفروق بين صافي الدخل المحتسب على أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية المحتسب على أساس نقدي، ويبدأ إعداد القائمة بتعديل مبلغ صافي الربح المحاسبي الوارد في نهاية قائمة الدخل، عن طريق إضافة أو طرح البنود التي لا يترتب عليها تدفقات نقدية مثل الاهتلاكات والاطفاءات، بحيث تضاف المصروفات غير النقدية الامتلاك وخسائر بيع الموجودات طويلة الأجل إلى مبلغ صافي الربح المستخرج من قائمة الدخل، وزيادة في المخصصات التي يتم تجنبها من الدخل، كما تطرح من مبلغ صافي الدخل أي مكاسب من بيع الموجودات طويلة الأجل بسبب أن هذه المكاسب سبق وأن أضيفت إلى صافي عناصر الدخل الواردة في القائمة.

أ–قائمة التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة الاستغلال:

ويتم بموجب هذه الطريقة احتساب صافي التدفقات النقدية للنشاط التشغيلي عن طريق تعديل صافي الدخل (الناتج النهائي) عن السنة الواردة في قائمة الدخل وتضاف أو تخصم البنود غير النقدية من الإيرادات أو المصروفات مثل الاهتلاك والتي تضاف مرة أخرى لأنها تؤدي في الأصل إلى نقص صافي الدخل(الخسارة) عن السنة دون التأثير عن التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.[1]

[1] طارق عبد العالي حماد، **دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها**، الجزاء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص :104.

ولم تؤثر على النقدية لذا فان البعض يطلق عليها طريقة التسوية وتضم هذه البنود:

التغيرات الحاصلة في بنود الأصول والالتزامات المتداولة والتي لها ارتباط مباشرة بالأنشطة التشغيلية (شراء وبيع البضاعة ومصاريف التشغيل).

- البنود ذات الطبيعة غير النقدية في قائمة الدخل، كالاهتلاك على الأصول الثابتة الملموسة ومصروفات الإطفاء غير الملموسة.
- المكاسب والخسائر ذات العلاقة بالأنشطة التمويلية والاستثمارية في المؤسسة كمكاسب وخسائر بيع الأصول[1]

ب- قائمة تدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية:

كما سبق أن ذكرنا فإن أنشطة الاستثمار تتعلق بالأصول الثابتة والتي تتأثر بعمليات شراء الأصول الثابتة أو بيعها والإهتلاك وكذا الاستثمارات المالية والتي تتعلق بعمليات الشراء أو البيع.

وتظهر أهمية قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية في كونها تقدم مؤشر على درجة توسع ونمو المؤسسةأودرجة انكماشها، فمكلما زادت التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية عن التدفقاتالداخلة فان ذلك يعد مؤشر جيد على توسع ونمو أنشطة المؤسسة.

ويلاحظ أن النشاط الاستثماري يظهر صافي سالب في أغلب الأحيان، ويتفق هذا مع طبيعة النشاط حيث تكون الاستثمارات التي أنجزتها المؤسسة أكبر من الاستثمارات التي باعتها أو تخلصت منها.[2]

ج-قائمة التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية:

وتهدف هذه الأنشطة إلى توفير مصادر التمويل اللازمة لتمويل الأنشطة الاستغلالية والاستثمارية، وذلك على مستوى مصادر الأموال الداخلية والخارجية وتتصف هذه الأنشطة بما يلي:

- أنشطة تهدف إلى توفير أموال مملوكة؛
- أنشطة تهدف إلى توفر أموال مقترضة؛
- أنشطة هامة لتوفير التمويل اللازم لممارسة الأنشطة الاستغلالية والاستثمارية.

[1] مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2006، ص ص: 198. 199.

[2] عمر عبد الحميد محمد العليمي، " **قائمة التدفقات النقدية كأداة للتنبؤ بالفشل المالي للبنود التجارية**" مذكرة لاستكمال متطلبات نيل الحصول على شهادة الماجستيرفي المحاسبة، غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، القاهرة، مصر، 2010 ص 37.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل، إلى أهم محاور التحليل المالي وقدمنا مفهوم عام له ودوره في تقييم أداء المؤسسة باعتباره من أهم الوسائل التي بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية ويبين أهدافه وبعض الجهات المهتمة به، بالاضافة كذلك إلى أهم تقنياته التي تستفيد منها المؤسسة الاقتصادية لبلوغ أهدافها وغايتها، كما تطرقنا إلى مجالاته، ثم عرضنا أهم الوثائق التي يستعين بها المحلل المالي المتمثلة في الميزانية المالية، وجدول حسابات النتائج، ، وكل هذا من أجل القيام بعملية التحليل والدراسة للوصول إلى الوضعية المالية للمؤسسة .

كما تطرقنا الى مفهوم واهمية استخدام جدول التدفقات النقدية، ومجالات استخدامه، وعرضنا جدول التدفقات النقدية في ظل المعايير المحاسبية الدولية، وتم عرضه بالطريقة المباشرة التي تعتمد على تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب) قصد الحصول على تدفق مالي صافي، وتقريب هذا التدفق الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة من جهة، والطريقة غير مباشرة التي تعتمد على تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية من جهة اخرى.

الفصل الثاني:

عرض المعلومات وتحليلها بواسطة مؤشرات التحليل المالي

تمهيد:

تسعى المؤسسة جاهدة إلى تحقيق أهدافها التي رسمتها باتخاذ القرارات الملائمة والمناسبة لذلك، وعليه فان المحلل المالي يهتم كثيرا بمعرفة المكانة المالية للمؤسسة من خلال تحديد درجة استقلاليتها أو تبعيتها وكذلك الأخطار المالية التي تهددها، ويعتمد في تحليله على تقنيات موثوق بها وهذه الأخيرة تساهم في اتخاذ القرارات الملائمة للأطراف الداخلية والخارجية من خلال الميزانية المالية يتم معرفة الوضعية المالية التي وصلت إليها المؤسسة، وقدرتها على الوفاء بالالتزامات المستحقة في موعدها، ولتشخيص هذه الوضعية لابد من دراسة نقطتين هامتين هماالتوازن المالي والتحليل عن طريق النسب المالية .

يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية معلومات لتقييم مدى قدرة المؤسسةعلى توليد السيولة النقدية، وكذلك حول استخدام هذه السيولة، كما يقدم مدخلات ومخرجات السيولة الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها باستعمال إحدى الطريقتين المباشرة أو الغير مباشرة.

وعليه قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الاول: التحليل الشمولي للميزانية المالية بواسطة النسب،

المبحث الثاني: دراسة مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة،

المبحث الثالث: تحليل جدول تدفقات الخزينة.

المبحث الاول: التحليل الشمولي للميزانية المالية بواسطة النسب.

تتاح أمام المحلل المالي العديد من النسب التي تستخدم لتقييم لأداء وترشيد القرارات وتقييم المركز المالي والنقدي.

المطلب الأول: عموميات حول النسب المالية.

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي، ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر(19) عندما كان يستعين بها آنذاك المستخدمين وأصحاب الصلة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ولعل أهم ما ساعد على انتشارها بين المحللين والمستخدمين سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء وأوجه النشاط المختلفة.

الفرع الأول: تعريف النسب المالية:

يمكن تعريف النسب المالية بالعديد من التعارف ونسوق منها التعاريف التالية:

- النسب المالية تعتبر من أدوات التحليل المالي توفر مقياسا لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية.
- تعرف على أنها علاقة بين قيمتين ذات معنى بالنسبة للهيكل التمويلي أو الاستغلالي للمؤسسة وهذه القيم تؤخذ من الميزانية المالية أو من جدول تحليل الاستغلال أو منهما معا، وهذه النسب تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتبعة من طرف المؤسسة بصفة موضوعية وفي إطار الشروط الخارجية المفروضة على المؤسسة، وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالبا في شكل مقارنة داخلية أو خارجية.
- النسب المالية هي عبارة عن علاقة بين متغيرين وناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة تسمى بالنسبة المرجعية، على ضوء عملية المقارنة يمكن تقييم الموقف.

الفرع الثاني: أهمية وأسس النسب المالية

يتم عرض اهم النسب المالية التي تشخص الوضعية المالية للمؤسسة.

أولا: أهمية النسب المالية: من خلال هذه التعاريف نستخلص أن النسب المالية تلعب دورا مهما في تشخيص الحالة المالية للمؤسسة وذلك من خلال ما يلي[1]:

- تقدم لنا معلومات وإيضاحات حول فعالية المؤسسة وتوازنها المالي؛
- تمكن من متابعة تطورات المؤسسة لفترات متعددة؛
- متابعة الوضعية المالية للمؤسسة والسماح للمسيرين باتخاذ قرارات التسيير؛
- تمكن من معرفة إمكانية المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها؛
- تحديد مدى استطاعة المؤسسة على تسديد التزاماتها الطويلة.

[1] محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص:39

ثانيا: أسس التحليل المالي بواسطة النسب.

هناك مجموعة من القواعد والأسس التي يجب على المحلل المالي أخذها بعين الاعتبار عند العمل على استخدام النسب كطريقة لإعداد التحليل المالي المطلوب وتتمثل هذه الأسس في[1]:

1. تحديد الهدف من عملية التحليل بوضوح لابد على المحلل المالي أن يتعرف على الهدف الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه من عملية التحليل، وتحديد الهدف بدقة يساعد على فهم المحلل لطبيعة عمله، واختياره للتسلسل المنطقي والصحيح لعملية التحليل.

2.تحديد نطاق البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التحليل يجب على المحلل المالي أن يستند إلى هدف المراد تحقيقه من أجل تحديد مصادر البيانات التي يستعين بها، والقوائم المشمولة، وتحديد الفترة المالية الخاضعة لعملية التحليل .

3. تحديد الحد الأقصى والأدنى المقبول لكل نسبة وتعد النسبة المحسوبة دلالة واضحة على طبيعة ما تمثله من عناصر ونشاطات المؤسسة، لكن ليس بالضرورة دائما أن يدل ارتفاع النسبة على مستوى جيد في جميع الأحوال لذلك لابد من وضع حدود تبين متى تكون النسبة مقبولة أو جيدة، ومتى تكون غير مقبولة .

4. وضع نسب معيارية للنسب المحسوبة ومقارنتها مع النسب المحسوبة لتحليل نشاطات المؤسسة وبالتالي معرفة وضع المؤسسة نسبة إلى الأوضاع المعيارية، ويتم تفسير معاني النسب الخاصة بالمؤسسة بالمقارنة مع النسب المعيارية الموضوعية.

5.اختيار النسب التي تحقق الهدف من التحليل:تتجاوز عدد النسب التي يمكن تركيبها وكل نسبة تؤدي إلى تحقيق هدف يختلف عن الهدف الذي تؤديه النسبة الأخرى لذلك يجب على المحلل المالي أن يختار النسب التي تؤدي إلى تحقيق الهدف من التحليل الذي يقوم به.

6.تركيب النسب الإضافية بطريقة منطقيةً تؤخذ بعين الاعتبار عندما تكون هناك حاجة إلى تركيب نسب لها ووظائف خاصة بهدف التحليل وهناك أسس لتركيبها تتمثل في:

أ) يجب أن تؤدي النسب المركبة إلى إيجاد علاقة وظيفية بين نشاطين في المؤسسة مثل علاقة صافي الربح مع المبيعات.

ب) يجب أن تؤدي النسب المركبة إلى تقييم وتحليل العلاقة بين النشاطات مع بعض المؤشرات الاقتصادية.

ت) تركب النسب بطريقة تعمل على تحقيق أهداف محددة مثل الدخل إلى حقوق المساهمين، بهدف اظهار كفاءة عمليات المؤسسة في تحقيق عائد على أموال مساهميها

4. تحديد المعنى الصحيح والتفسير الواقعي لما تعنيه كل نسبة والدلائل والمؤشرات التي تشير إليها تلك النسب.

[1]:محمد مطر،مرجع سبق ذكره،ص:40

الفرع الثالث: مجالات استخدام النسب المالية في التحليل المالي

على الرغم من أن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يمكن من توفير معلومات هامة بشأن العمليات التشغيلية للمؤسسة، إلا أنها تعاني من بعض القيود التي تحد من استعمالها في تقييم أداء المؤسسات وترشيد قراراتها ومن بين هذه القيود ما يلي[1]:

- يصعب في كثير من الحالات تطبيق أسلوب النسب المالية في المؤسسات الكبيرة التي تتميز بوجود أرقام متعددة تعمل في صناعات مختلفة، لصعوبة إجراء مقارنة بالنسبة لها مع متوسطات الصناعة، لذلك يمكن القول أن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يكون أكثر نفعا في حالة المؤسسات الصغيرة، بالمقارنة بالمؤسسات الكبيرة المتعددة الأقسام والأنشطة.

- يؤثر التضخم سلبا على ميزانيات المؤسسة، فالقيم المسجلة غالبا ما تكون مختلفة عن القيم الفعلية، تبعا لذلك تصبح بيانات القوائم المالية مشوهة بفعل التضخم حيث يؤثر على تكاليف الاهتلاك وتكاليف المخزون، فإن هذا التأثير ينتقل إلى الأرباح وتبعا لذلك فإن تحليل النسب المالية عبر الزمن أو من خلال المقارنة مع المؤسسات الأخرى قد يأتي بنتائج مضللة تعتمد على الحكم الشخصي أكثر من اعتمادها على الجوانب الموضوعية.

- يمكن للعوامل الموسمية أن تؤثر على التحليل النسب خاصة في بعض الصناعات مثل صناعة المواد الغذائية.

- قد يظهر للمؤسسة بعض النسب التي تبدو جيدة، وبعض النسب التي تبدو ضعيفة، مما يجعل من الصعب الحكم على وضع المركز المالي للمؤسسة، ويرى البعض أنه يمكن استخدام الأساليب الإحصائية لتحديد أثر الصافي للنسب على التحليل الإحصائي، بهذه النسب يمكن تصنيف المؤسسات تبعا لدرجة احتمال تعرضها لمشاكل مالية من عدمه.

- تؤثر القواعد والممارسات المحاسبية المتبعة على القوائم المالية بل قد تشوهها لأمر الذي يؤثر في مصداقية نتائج التحليل لهذه القوائم ومن أمثلة ذلك ما يلي:

  - تعدد طرق تقييم المخزون؛
  - تعدد طرق حساب الاهتلاك.

بالإضافة إلى ما سبق هناك بعض الصعوبات التي تتعلق بعدم قدرة النسب على إعطاء توقعات مستقبلية، ويعود ذلك إلى اقتصار التحليل على فترة زمنية محددة تقع بين نهاية السنة المالية المنتهية وبين بداية السنة المالية الجديدة.

[1] عاطف وليد أندراوس،مرجع سبق ذكره،ص: 114.

المطلب الثاني: تحليل الميزانية بواسطة نسب السيولة والنشاط والمردودية.

تتطلب عملية التحليل المالي عدة متطلبات كحساب النسب المالية وتفسير مدلولها، اي أنه يجب الإجابة عن السؤالين التالين:

هل هذه النسبة مرتفعة أم منخفضة أم في المستوى الطبيعي؟

هل هذه النسبة لصالح المؤسسة أم لا؟

الفرع الاول: نسبة السيولة.

السيولة هي قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية في تواريخ استحقاقها، وتعبر عن مقدرة المؤسسة على تحويل أصولها المتداولة إلى نقود، وللسيولة الأولى تتمثل في إمكانية تحقيق القيمة الفعلية من تحويل الأصول إلى نقود وعند احتساب هذه المؤشرات يجب مراعاة الدقة.

1.نسبةالتداول :تعتبر من المؤشرات التقليدية في التحليل المالي والتي تستخدم منذ فترة طويلة لقياس السيولة القصيرة الأجل لأنها تبين مدى الوفاء بالقروض قصيرة الأجل من الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في مدة زمنية متفقة مع أجال القروض،وهي عبارة عن قسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة وتحسب باستخدام بيانات المركز المالي للمؤسسة وفقا للمعادلة التالية[1]:

نسبة التداول = الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة.

تعبر هذه النسبة عن عدد مرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة في مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزئ من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة، إلا إننا نعود للإشارة إلى أن النسب لا يمكن أن تقرأ بدون تفسير واضح، فزيادة النسبة هو أمر جيد ولكن الزيادة يمكن أن تكون مقبولة إلى درجة معينة، فقد يكون ارتفاع النسبة نتيجة زيادة عنصر من الأصول المتداولة بسبب تراكم المخزونات وعدم تصريفها وهو أمر غير مقبول، وقد تكون زيادة النسبة بسبب زيادة عنصر النقديات بصورة مبالغ فيها[2].مما يدل على عدم استخدام

[1] عاطف وليد أندراوس، مرجع سبق ذكره، ص: 117.

[2]علي عباس، **الإدارة المالية في منظمات الأعمال**، مكتبة الرائد العلمية، عمان 2002، ص:105.

المؤسسة الجيد لسيولة لديها وتقليل الربحية نتيجة لذلك، أو ربما بسبب زيادة تراكم حساب الزبائن وتضخمه نتيجة عدم استخدام سياسات جيدة في التحصيل ومتابعة حسابات الزبائن.

2. نسبة السيولة السريعة: تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها باستخدام الأصول التي يصعب تحويلها إلى نقدية واستبعاد تلك الأصول التي يصعب تحويلها إلى نقدية خلال فترة قصيرة نسبيا وهي عبارة عن قسمة الأصول النقدية وشبه النقدية على الخصوم المتداولة وتحسب هذه النسبة وفقا للنموذج التالي[1]:

نسبة السيولة السريعة = الأصول النقدية وشبه النقدية / الخصوم المتداولة.

بواسطة هذه النسبة تستطيع المؤسسة تحديد بماذا تستوفى المؤسسة ديونها القصيرة الأجل اعتمادا على ما تملكه من الأصول النقدية وشبه النقدية، حدها الأدنى 0,2 وحدها الأقصى 0,3 وهناك ما يقول 0,4.

اغلب المتعاملين الاقتصاديين لهم فائدة في أن يكون هذا المعدل كبير على قدر المستطاع، الشيء الذي يقابله تسيير داخلي جيد للخزينة التي يجب أن تكون معدومة (توازن مالي مثالي). [2]

3.نسبة سيولة الأصول: تبين هذه النسبة مدى سيولة أصول المؤسسة، وذلك بمقارنة الأصول المتداولة مع إجمالي الأصول وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة سيولة الأصول= الأصول المتداولة / مجموع الأصول.

أو نسبة سيولة الأصول= رأس المال العامل الإجمالي/مجموع الأصول .

كلما كانت هذه النسبة أكبر من 0,5 فهذا يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة وعند ارتفاع هذه النسبة يعني أن هناك استثمار مستهلك، أي قديم وبالتالي يؤثر على مردودية المؤسسة سلبا وعند انخفاض نسبة سيولة الأصول فهذا يعني أن هناك إمكانية تحسين مردودية المؤسسة في المدى القصير والمتوسط.

تختلف النسب السابقة فيما بينها من حيث عدد المرات التي يغطي بها بسط النسبة لمقام النسبة.

4. نسبة السيولة المختصرة :تعتبر هذه النسبة أضيق من نسبة التداول وتظهر درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة في وقت محدد ولقد تم استبعاد أصعب العناصر تحولا إلى نقدية كي تعبر هذه النسبة عن السيولة الحقيقية للمؤسسةوتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة المختصرة= القيم القابلة للتحقيق +القيم الجاهزة /الديون قصيرة الأجل.

عادة ما تكون هذه النسبة محدودة بين حد أدنى يساوي 0,3 وحد أقصى 0,5 أي تكون القيم الجاهزة تساوي إلى نصف الديون قصيرة الأجل أو اقل.

---

[1] مراد حمزة، رابحي احمد، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

[2] محمد سعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية**، دار الجامعة للنشر والتوزيع،عمان، بدون سنة النشر،ص : 159.

الفرع الثاني: نسب النشاط.

وهي تعرف بنسب التفسير وهي مكملة لنسب الهيكلة لأنها تسمح بإدخال البعد الزمني في التحليل وذلك بالأخذ بعين الاعتبار دوران بعض عناصر الميزانية، فهي تستخدم بهدف الوقوف على الكيفية التي تسير بها الإدارة المالية للموارد المالية.

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة في اقتناء الأصول، ومدى قدرتها على استخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وكذا أكبر ربح ممكن وفيما يلي أهم هذه النسب هي:

1.معدل دوران مجموع الأصول :تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدمة في خلقها داخل المؤسسة، وتساعد دراسة هذه النسبة أو هذا المعدل متابعة تطوره من الاجابة على السؤال مهم مفاده، هل أن مجموع الاستثمار في الأصول يبدو معقولا قياسا بمستوى النشاط التشغيلي للمؤسسة ممثلا بالمبيعات ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية[1]:

معدل دوران مجموع الأصول= رقم الأعمال /مجموع الأصول.

ليس هناك معدل معياري لهذه النسبة إلا أنه يمكن مقارنة النسبة المتحصل عليها مع نسبة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، فإذا كان معدل المؤسسة أكبر من معدل القطاع فهذا يعني أن المؤسسة تعمل قريبا من مستوى طاقتها الكاملة مما يعني أنه لا يمكن زيادة حجم النشاط دون زيادة رأس المال العامل المستثمر، أما إذا كان معدل المؤسسة منخفضا مقارنة بمعدل القطاع فهذا دليل على وجود أصول غير مستغلة، أي أن هناك أصول زائدة لا ضرورة لها.

ويقتضي الأمر عند دراسة معدل دوران الأصول كمؤشر تحليلي لتقييم قدرة وفاعلية الأصول في تزايد حجم المبيعات ضرورة متابعة حجم الاستثمار في الأصول من ناحية توزيعه بين الاستثمار في الأصول المتداولة[2].

2. معدل دوران الأصول الثابتة :من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي أو ما يسمى بمعدل دوران الأصول الثابتة وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الإدارة وكفاءة فاعلية أدائها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات ويتم حساب معدل دوران الأصول الثابتة وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الأصول الثابتة= رقم الأعمال /الأصول الثابتة

[1] ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، ط2، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون سنة النشر ص56 .

[2]عبد الناصر نور، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، ط2،دار وائل للنشر، عمان،بدون سنة النشر، ص73.

كلما زاد معدل دوران الأصول الثابتة قياسا بالمعيار المقارنة المستخدم في التحليل المالي كلما زادت الكفاءة الإدارية، من خلال فاعلية استخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات سواء كانت تلك الفاعلية ناتجة عن الاستخدام الفني أو لكون الاستثمار في الأصول الثابتة يقيم بمقدار اقتصادي أمثل.

3. معدل دوران الأصول المتداولة :يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الأصول المتداولة= رقم الأعمال/الأصول المتداولة

فهذا المعدل يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات وبالتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد للمستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات وفي ذلك تعظيم للأداء التشغيلي، وهو ما تهدف إليه الإدارة المعاصرة، لأن انخفاض معدل الدوران انما يعني ضعف في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات.

4. نسب دوران المخزون :تتم هذه النسب بتقدير عدد المرات التي تتجدد فيها المخزونات ومعرفة المدة التي يستغرق من اجل تحويلها من مخزونات إلى حقوق في حالة البيع على الحساب أو على سيولة جاهزة في حالة البيع النقدي، ولحساب هذه النسب يجب التمييز بين المؤسسات التجارية، والمؤسسات الصناعية حسب العلاقة التالية[1]:

المؤسسات التجارية:(مدة دوران البضائع) = متوسط المخزون / تكلفة شراء البضاعة المباعةx360يوم.

المؤسسات الصناعية:(مدة دوران المواد الأولية) = متوسط المخزون/ تكلفة شراء المواد الأوليةx 360 يوم.

مدة دوران المنتجات التامة = متوسط المخزون/ تكلفة المنتجات التامة الصنعx 360 يوم.

من النسب السابقة يمكن استنتاج عدد الدورات في السنة:

عدد دورات البضائع= المشتريات السنوية من البضائع / متوسط المخزون.

عدد دورات المواد الأولية=المشتريات من المواد الأولية المستهلكة سنويا / متوسط المخزون .

عدد دورات المنتوج التام=تكلفة الإنتاج السنوية / متوسط المخزون.

5. نسبة دوران الموردين :تتم هذه النسبة بتحديد المدة المتوسطة لتسديد ما على المؤسسة من ديون اتجاه الموردين ونميز بين المؤسسات التجارية والصناعية نظرا لاختلاف في إعادة المشتريات .

***المؤسسات التجارية:**

مدة دوران الموردين = مجموع قيمة الموردين + أوراق الدفع / مشتريات البضائعx 360.

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره،ص: 139.

***المؤسساتالصناعية:**

مدة دوران الموردين = مجموع قيمة الموردين + أوراق الدفع / مشتريات المواد الأوليx360.

الفرع الثالث: نسب المردودية.

ان الهدف من هذه النسبة هو تقدير قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والاستمرارية في تطوير المؤسسة والسعي إلى أعلى نسب للوصول إلى نتائج جيدة مردودية أكبر وهي تتمثل فيما يلي :

1. نسبة مردودية الأصول :تعبر هذه النسبة عن نتيجة المقارنة بين ما تحصلت عليه المؤسسة وما استخدمته في عملية النشاط.

نسبة مردودية الأصول = النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول .

2. نسبة مردودية النشاط :تمثل العائد الناتج عن عملية الاستغلال فالعبرة ليست بضخامة رقم الأعمال ولكن بما يقدمه رقم الأعمال من نتيجة وتحسب وفق ما يلي[1]:

نسبة مردودية النشاط = النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال .

تهتم بقياس مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة مبيعاتها عالية.

3. نسبة مردودية الأموال الخاصة :يتعلق الأمر بالأموال الخاصة بعد تخصيص النتيجة وبعد إدماج مؤونات الأخطار غير المحددة أو المحتملة دون سندات المساهمة.

يتكون البسط من النتيجة الصافية باعتبارها العائد النهائي للملاك أو القدرة على التمويل الذاتي التي تتميز مقارنة بالنتيجة الصافية بانها الأقرب إلى الواقع المالي، مع كونها اقل حساسية للتأثيرات الجبائية نظرا لتضمنها لمخصصات الاهتلاك، وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة مردودية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية /الأموال الخاصة .

4. نسبة مردودية الأموال الدائمة :تشمل الأموال الدائمة، الأموال الخاصة والديون طويلة الأجل مضافا إليها سندات المساهمة، فلما أضفنا في المقام الديون الطويلة الأجل وسندات المساهمة فان البسط يجب كذلك أن يحتوي أيضا عوائد هذه الديون، فتصبح النسبة على الشكل التالي:

نسبة مردودية الأموال الدائمة =النتيجة الصافية + فوائد الديون /الأموال الخاصة + الديون وسندات المساهمة.

[1] عاطف وليد أندرواس، مرجع سبق ذكره،ص :98 .

المطلب الثالث: تحليل الميزانية بواسطة نسب الهيكلة ومؤشرات الربحية.

ان التحليل بواسطة النسب المالية يعتبر من أهم وسائل وأدوات التحليل وأكثرها شيوعا.

الفرع الاول: نسب الهيكلة.

وهي النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة والموضوعية لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي مثل نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول، وهذه النسب تظهر التوزيع النسبي لعناصر الأصول وكذلك الأمر بالنسبة لعناصر الخصوم، ويمكننا وضع النسب لعناصر من جانب الأصول وعناصر من جانب الخصوم وتعتبر هذه النسب أكثر دلالة لأغراض دراسة الهيكل الشمولي للمؤسسة وتشمل فيما يلي:

أولا: نسب هيكلة الأصول والخصوم:

1. نسب هيكلة الأصول.

نسبة هيكلة الأصول المتداولة = الأصول المتداولة / مجموع الأصول .

نسبة هيكلة الأصول الثابتة = الأصول الثابتة / مجموع الأصول.

2. نسبة هيكلة الخصوم:

نسبة هيكلة الأموال الدائمة = الأموال الدائمة / مجموع الخصوم.

نسبة هيكلة الديون طويلة الأجل = الديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم.

نسبة هيكلة الديون قصيرة الأجل = الديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم.

هناك نسب هيكلية أخرى يمكن إدراجها في فيما يلي[1]:

ثانيا: نسب التمويل

تقوم هذه النسب بمقارنة الحسابات الخاصة بالأصول والخصوم حيث تعبر بالعلاقة التالية:

1. نسبة التمويل الدائم= الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة: تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، ويستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد حتى نقول أن للمؤسسة لها هامش أمان، أي رأس المال العامل موجب.

2. نسبة التمويل الذاتي :تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول الثابتة بواسطة الأموال الخاصة، فإذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة دون اللجوء إلى ديون فإذا كانت أقل من الواحد نقول أن المؤسسة تستعمل الأموال الخاصة من أجل تمويل كل الأصول الثابتة وجزء من الأصول المتداولة حيث يمكن حسابها بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الذاتي= الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة.

[1] عاطف وليد أندرواس، مرجع سبق ذكره، ص :99 .

ثالثا: نسبة الاستقلالية المالية

تعتبر النسبة الأولى عن استقلالية المؤسسة اتجاه الديون بمقارنة الأموال الخاصة بالديون ففي هذه الحالة يجب أن تكون النسبة تتراوح ما بين(1و2) فإذا تساوت مع العدد (2) أو زادت عنه فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر مما يجعل لها القدرة الكافية على التسديد والاقتراض أما إذا كانت عند (1) أو أقل فهذا يجعل المؤسسة في وضعية مشبعة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية. وتحسب بالعلاقة التالية[1]:

- نسبة الاستقلالية المالية= الأموال الخاصة / مجموع الديون
- نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

وهذه الأخيرة تعبر على استقلالية المؤسسة اتجاه الخصوم بمقارنة الأموال الخاصة بمجموع الخصوم، ففي هذه الحالة يجب أن تكون النسبة أكبر من 0,5 وهذا معناه أن الأموال الخاصة يجب أن تكون أكبر من الديون مما يعطي لها القدرة الكافية على التسديد والاقتراض.

رابعا: نسبة قابلية السداد

تعتبر من النسب الهيكلية وتقيم هذه النسبة درجة تغطية أصول المؤسسة بالأموال الخارجية كما تبين قدرة المؤسسة على طلب القروض، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر وبالتالي حظ أكثر للحصول على قروض أخرى، في حالة طلبها يستحسن أن تكون قيمة هذه النسب تساوي 0,5 والحالة الطبيعية لها أن تكون أقل من الواحد.

الفرع الثاني: مؤشرات الربحية.

تحتم سياسة التمويل السليمة للمؤسسة ضرورة الاحتفاظ بنوع من التوازن بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي، وكذلك مراعاة القدرة عند التوسع في الاعتماد على التمويل الخارجي، ويرتبط التمويل الخارجي مع التمويل الداخلي بعدد من العناصر وهي التي تضع هذا التوسع في التمويل الخارجي ومن هذه العناصر.

- مقارنة العائد بالفوائد؛
- المقدرة على السداد.

واضح انه من الضروري تغطية الفوائد بالعائد، كذلك فان السيولة مؤشر هام لبقاء المؤسسة واستمراريتها وسمعتها ومقدرتها على الإقراض والتوسع من خلال تحقيق المؤسسة لأرباح تغطي فوائد القروض ومؤشر نجاحها من ناحية ، ومؤشر الاحتمال بمقدرتها على سداد الالتزامات من ناحية أخرى.

اولا: مؤشرات ربحية المبيعات :يعد صافي الربح من المقياس العام لنجاح المؤسسة وكفاءة إدارتها ومن هنا كان من المهم تحليل قائمة الدخل لمعرفة مدى تحقيق الهدف الربحي للمؤسسة وذلك لا يمكن الوقوف عليه من تحليل

[1] اسماعيل عرباجي، **اقتصاد المؤسسة**، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص :275.

المركز المالي، كما أن تحليل قائمة الدخل يهم في التحليل طويل الأجل في أعمال المؤسسة، ذلك أن قائمة الدخل تعد تقريرا عن فترة معينة ضمن فترات تكمل بعضها البعض على التوالي نحو مستقبل المؤسسة ويبدأ تحليل قائمةالدخل باستخراجالنسب المئوية لكل بند من البنود القائمة إلى صافي المبيعات وتفيد هذه النسب في استخدام المؤشرات المالية لتحليل النتائج.

تعطي نسب الربحية مؤشرات عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من مبيعات أو من الأصول المتاحة لها، وعلى ذلك إذا ما أردنا استخدام رقم الربح كمؤشر لقياس الجوانب المختلفة من نشاط المؤسسة لتقييم أدائها في شتى المجالات، فان علينا استخراج عدد من المؤشرات تهتم كل مجموعة منها بربط رقم الربح بالمبيعات وهذه المؤشرات مجتمعة تعطي للبنك مؤشر جيد للتحكم على قدرة المؤسسة على النمو وحالة اليسر المالي والقدرة على سداد الدين ونستعرض فيما يلي هذه المؤشرات[1].

1. نسبة التشغيل = إجمالي أرباح التشغيل/صافي المبيعات.

تمثل هذه العلاقة بين مجمل الربح الذي يمثل نتيجة الناشطين الأساسيين في المؤسسة وهما نشاطي الانتاج والمتاجرة وصافي المبيعات التي تمت خلال الفترة المحاسبية ويعبر عادة عن هذه العلاقة في شكل نسبة مئوية.

2. نسبة صافي أرباح التشغيل=ربح من النشاط الجاري/صافي المبيعات.

وتصور هذه العلاقة بين الربح العادي أي الربح الناتج من النشاط التجاري للمؤسسة وصافي المبيعات الذي يمثل مصدر الإيراد الأساسي، ان لم يكن الوحيد للنشاط الجاري ومن الواضح أن رقم الربح العادي المستخدم في هذه النسبة أكثر تعبيرا عن النشاط المؤسسة العادي لأنه يضم نتيجة أنشطة المؤسسات الثلاث الإنتاجية والتسويقية والإدارية .

غير انه يجب التنبيه إلى أن استخدام هذه النسبة في إجراء مقارنات بين الشركات المختلفة المثيلة اقل دقة من استخدام نسبة مجمل الربح نظرا لتأثر نسبة الربح العادي لمجموعة المصروفات الإدارية التمويلية والعمومية التي تختلف بالطبع من شركة لأخرى، أي أن هذه النسبة تعتبر مكملة للنسبة السابقة ولكنها لا تقتصر الاهتمام على عناصر تكلفة المبيعات بل يمتد اهتمامها لكي تشمل كل عناصر التكاليف والمصروفات المتعلقة بقيام المؤسسة بعملياتها، وهي أيضا تبين مدى انخفاض سعر بيع الوحدة قبل أن تتحمل المؤسسة خسائر.

3. نسبة صافي العائد إلى المبيعات = صافي الربح بعد الضرائب / صافي المبيعات.

تعبر عن العلاقة بين صافي الربح النهائي للمؤسسة بعد الأخذ بعين الاعتبار الضريبة وكافة الإيرادات أو الأرباح غير العادية وكذلك المصروفات والخسائر غير العادية للمؤسسة.

[1] اسماعيل عرباجي، مرجع سبق ذكره، ص :276.

ثانيا: مؤشرات التغطية

وهي تقيس مدى قدرة المؤسسة على سداد أعبائها المالية الثابتة ومن أمثلتها فوائد الديون والإيجارات المستحقة واحتياطات سداد القروض، وهذه النسب تعد مؤشر للمخاطر المالية التي تتعرض لها الشركة ومن ثم تعد ذات أهمية خاصة للمقرضين.

يترتب على استخدام المديونية تحمل المؤسسة لأعباء ثابتة ممثلة بالفوائد، وعليه فان المؤسسة تهتم بمعرفة عدد المرات التي تستطيع فيها الإدارة تغطية هذه التكاليف من أرباحها المتحققة وهو ما يتحقق من معرفة نسبة تغطية الفوائد وذلك بقسمة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة على الفائدة[1].

القدرة على سداد الديون طويلة الأجل= (التدفقات النقدية المتولدة من العمليات – توزيعات الأرباح) / (الالتزامات الجارية من القروض الطويلة الأجل) .

يوضح هذا المعدل مقدار الجزء من التدفقات النقدية المولدة من العمليات المطلوبة لسداد قسط الديون الطويلة الأجل والفوائد المستحقة خلال السنة القادمة، وكلما انخفض هذا المعدل انخفضت قدرة المؤسسة غلى خدمة دينها في المستقبل، وإذا انخفض هذا المعدل عن (1) فهذا يعني عدم قدرة المؤسسة على توليد نقدية من العمليات تكفي لسداد قسط القروض طويلة الأجل والفوائد المستحقة عليه.

ثالثا: العائد على الأصول

يمكن قياس ربحية المؤسسة من وجهة نظر المستثمر وذلك بربط الربح المتحقق ومجموعة الأموال التي وضعت في يد إدارة المؤسسة على شكل أصول مختلفة ومتنوعة على أساس أن إدارة المؤسسة يجب أن تسعى لاستغلال الأصول الموجودة تحت تصرفها، وبفرض أن الربح هو مقياس كفاءة الاستغلال أو الاستثمار يمكن أن يطلق على هذه المؤشرات العائد على الاستثمار ونذكر فيما يلي أهم هذه المؤشرات.

1.العائد الإجمالي على الأصول :يستخرج هذا المؤشر بقسمة صافي الربح بعد الضرائب على إجمالي الأصول وفي هذا المؤشر قيمة الأصول طوال السنة فهي تتغير من يوم لأخر نتيجة للحركة المستمرة فيها، لذلك يقترح بعض الأساتذة في التحليل المالي استخدام متوسط الأصول بدلا من إجمالي الأصول.

2. العائد على متوسط الأصول :تستعمل في قياس العائد على الاستثمار لأن البسط والمقام في هذه النسبة يعكس إلى حد كبير الموقف عن عام كامل وتفيد هذه النسبة في قياس كفاءة الإدارة في استثمار الأصول التي في حوزة المؤسسة ويفيد التطور في هذه النسبة من سنة لأخرى في قياس هذه الكفاءة .ان اتجاه هذه النسبة إلى الارتفاع إذا لم يكن مصحوبا بارتفاع الإيرادات غير العادية يعد مؤشر على ازدياد كفاءة الإدارة في الاستثمار والعكس صحيح.

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 172.

كذلك من المفيد استخدام هذه النسبة في إجراء مقارنات بين المؤسسات المختلفة للتعرف على أسباب اختلاف العائد على الاستثمار من مؤسسة لأخرى وتؤدي هذه المقارنات لتحديد نقاط الضعف في سياسة الإدارة الاستثمار ويستخرج هذا المؤشر بالمعادلة التالية:

العائد على متوسط الأصول = صافي الربح / متوسط مجموع الأصول.

رابعا: مؤشر العائد على حق الملكية.

بما أن حق الملكية عرضة للتغير من سنة لأخرى خصوصا الاحتياطات، فانه يفضل متوسط حق الملكية لكي يكون مؤشر أكثر دقة وتعبيرا عن الواقع ويحسب مؤشر العائد على حق الملكية وفق العلاقة التالية[1]:

مؤشر العائد على حق الملكية = صافي الربح / حق الملكية.

المبحث الثاني: تحليل الميزانية بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

ان مؤشرات التوازن المالي هي من أهم الأدوات التي يستعين بها المحلل المالي لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة فالمقصود بالتوازن المالي هو مقدرة المؤسسة على التسيير بشكل عادي و في نفس الوقت التوفيق ما بين استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول أي أن الخصوم التي تستحق بعد فترة طويلة لابد أن تقابلها الأصول التي يستغرق مدة طويلة أيضا للتحويل إلى سيولة، و الخصوم التي تستحق بعد فترة قصيرة تقابلها التي تستغرق مدة طويلة أيضا للتحويل إلى سيولة، والخصوم التي تستحق بعد فترة قصيرة تقابلها الأصول التي تتحول إلى سيولة في مدة قصيرة أيضا وسوف توضح هذه المؤشرات في المطالب الآتية:

المطلب الاول: رأس المال العامل(FR)

إن تحليل رأس المال العامل يقوم على دراسة التغيرات الطارئة على الأصول المتداولة والإلتزمات المتداولة.

الفرع الاول: تعريف وانواع رأس المال العامل.

ان أهم التعاريف التي حضي بها رأس المال العامل نذكر ما يلي[2]:

أولا: تعريف رأس المال العامل.

- رأس المال العامل هو جزء الأموال الدائمة الموجهة لتمويل دورة الاستغلال، و بالتالي فهو يبين قدرة المؤسسة على تمويل الأصول المتداولة عن طريق الأموال الدائمة.
- رأس المال العامل هو الهامش أو الفائض من الأموال الدائمة التي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة
- رأس المال العامل يكون هامش الأمان للمؤسسة، فهو الجزء من الأموال الدائمة الذي يمول الأصول المتداولة.
- رأس المال العامل هو الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة.

[1] محمد السعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية**، دار الجامعة للنشر والتوزيع، بدون سنة النشر، ص: 168.

[2]: Kamel hamdi, **le diagnostic financier**, Salam édition, Alger, 2001, p : 78.

ويحسب رأس المال العامل وفق علاقتين[1]:

من أعلى الميزانية (في الأجل الطويل) :

رأس المال العامل =الأموال الدائمة – الأصول الثابتة .

من أسفل الميزانية (في الأجل القصير) :

رأس المال العامل =الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل.

ثانيا: أنواع رأس المال العامل. وتتمثل فيما يلي[2]:

1. رأس المال العامل الخاص :

وهو المقدار المتبقي من الأموال الخاصة بعد تمويل الأصول الثابتة ويحسب بإحدى العلاقتين التاليتين:

رأس المال العامل الخاص =الأموال الخاصة – الأصول الثابتة.

رأس المال العامل الخاص =الأصول المتداولة – مجموع الديون.

2. رأس المال العامل الصافي (الدائم) :

يمكن تعريفه على انه الفرق بين الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل وغالبا ما يكون رقما موجبا ويعتبر مقياسا مقبولا للسيولة ويحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الصافي (الدائم) = الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل.

1.2/ العوامل المؤثرة في حجم رأس المال العامل الصافي

يؤثر على حجم رأس المال العامل الصافي عدة عوامل أهمها:

- **طبيعة الإنتاج:** فكلما كانت دورة الإنتاج طويلة كانت الحاجة إلى رأس مال عامل أكبر وبالتالي فإن الوحداتالصناعية تحتاج إلى رأس مال عامل أكبر من الوحدات التجارية، وفي الصناعات الثقيلة أكبر من الصناعات التحويلية والغذائية وهكذا؛
- **طبيعة المواد الأولية المستخدمة:** هل أن المواد الضرورية الإنتاج متوفرة في الأسواق بشكل دائم وبالتالي لا يوجد ضرورة لشراء كميات كبيرة منها وتخزينها أم انها موسمية يجب شرائها عند موسمها وتخزينها كالأقطان مثلا؛
- **طبيعة العملية التسويقية:** هل تسوق المنتجات بسرعة بمعنى ارتفاع معدل دوران المبيعات، وهذا يعني انخفاض حجم رأس المال العامل والعكس صحيح؛

---

[1]: Josette Peyrard, gestion financière, dépote légal, paris, 1990, p:443.

[2] مبارك لسلوس،**التسيير المالي**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1996،ص:39 .

- **طبيعة الائتمان والتحصيل**: هل تحصل الوحدة على فترة ائتمان من الدائنين كما تعطي هي لمدينها فترة ائتمان للسداد، ذلك انه كلما كانت فترة الائتمان الممنوحة للمدنيين اقل من الفترة التي تحصل عليها الوحدة كلما كانت الحاجة إلى حجم رأس المال العامل اقل والعكس صحيح.[1]

2.2/ التغيرات في صافي رأس المال العامل وأسبابه:

يتغير حجم رأس المال العامل الصافي بين فترة وأخرى ويكون التغير أحيانا بالزيادة وأحيانا أخرى بالنقصان ولابد للإدارة الواحدة من دراسة هذه المتغيرات ومعرفة أسبابها وذلك من أجل رسم خططها وسياساتها المستقبلية.

أ) أسباب نقص رأس المال العامل الصافي:

- النقص في الأموال الدائمة (تخفيض رأس المال، تسديد الديون الطويلة الأجل، وتوزيع جزء من الاحتياطيات)؛
- الاستثمار في أصول ثابتة جديدة غير ممول من أموال دائمة جديدة؛
- الخسائر المتحققة لأنها تؤدي إلى نقص الأموال الخاصة.

ب) أسباب زيادة رأس المال العامل الصافي:

*الزيادة في الأموال الدائمة (زيادة رأس المال، الحصول على ديون طويلة الأجل، تكوين الاحتياطيات)؛

*التخلي عن بعض الأصول الثابتة بالبيع؛

*الأرباح المتحققة وغير الموزعة؛

*مخصصات استهلاك الأصول الثابتة.

3. رأس المال العامل الإجمالي :يقصد به مجموع عناصر الأصول التي يتكفل بها النشاط الاستغلالي للمؤسسة، وهو مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو اقل وهي تشمل مجموع الأصول المتداولة من مخزونات (قيم الاستغلال)، حقوق القيم القابلة للتحقيق (قيم جاهزة)، ومنه يحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة.

رأس المال العامل الإجمالي = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق +قيم جاهزة.

4. رأس المال العامل الأجنبي :يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ننظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها بل كمواد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال ويحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص.

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون.

[1] بن مالك عمار، **المنهج الحديث للتحليل المالي في تقييم الأداء**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، فسنطينة، سنة 2011، ص:83.

الفرع الثاني: حالات رأس المال العامل وأسباب تغيره.

اولا: حالات رأس المال العامل(FR) يأخذ رأس المال العامل ثلاث حالات تتمثل في:[1]

- **رأس المال العامل موجب:** يكون في هذه الحالة الموارد الدائمة أكثر من الأصول الثابتة وهذا يعني أن الموارد الدائمة تغطي احتياجات المؤسسة الطويلة الأجل، فالتوازن المالي في هذه الحالة محقق من طرف المؤسسة نظرا للفائض الموجود في الموارد والذي يسمح بتمويل الاحتياجات الأخرى القصيرة الأجل.
- **رأس المال العامل معدوم:** في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة تساوي الأصول الثابتة وهذا يعني أن الموارد الدائمة تغطي احتياجات المؤسسة طويلة الأجل، فالتوازن الحالي محقق في هذه الحالة ولكن لا يحقق أي فائض في الموارد الطويلة المدى.
- **رأس المال العامل سالب:** في هذه الحالة الموارد الدائمة اقل من الأصول الثابتة هذا يعني أن الموارد الدائمة لا تغطي احتياجات طويلة الأجل، فالتوازن المالي هنا غير محقق .

ثانيا: أسباب تغير رأس المال العامل .

من الناحية العملية يخضع رأس المال العامل لعدة تذبذبات خلال الدورة وتحدث هذه التذبذبات أو التغيرات على مستوى الأموال الدائمة وكذا الأصول الثابتة.

1. انخفاض رأس المال العامل :

أ) ارتفاع الأصول الثابتة: وذلك من خلال شراء تثبيتات مادية وغير مادية ومالية.

ب) انخفاض الأموال الدائمة: وذلك من خلال

✓ انخفاض الأموال الخاصة:

- مساهمة الشركاء في الحسابات الجارية.
- إصدار سندات الصندوق لأكثر من سنة .

✓ تسديد الأموال المقترضة:

-تسديد القروض المتوسطة والطويلة الأجل.

- تسديد الحسابات الجارية للشركاء.
- تسديد سندات الصندوق.

[1]Jacky mailler, Michel remailler, **Analyse financière de l'entreprise**, 6éme édition, dunad, paris, 1992, p: 247.

2. زيادة رأس المال العامل :

أ) ارتفاع الأموال الدائمة: وذلك من خلال:[1]

✓ **ارتفاع الأموال الخاصة:**

– ارتفاع رأس المال والاحتياطات وإعانات الاستثمار .

✓ **ارتفاع القروض طويلة الأجل**

ب) انخفاض الأصول الثابتة: من خلال

✓ **امتلاك الأصول الثابتة:**

–مادية وغير مادية.

– مالية.

✓ **تسديد قروض المؤسسة من قبل المؤسسات.**

الفرع الثالث: أهمية رأس المال العامل والعوامل المؤثرة فيه.

أولا: أهمية رأس المال العامل.

✓ يعتبر رأس المال العامل كهامش أمان مالي يمكن للمؤسسة من تحقيق التوازن المالي،

✓ رأس المال العامل الموجب يساعد على إعطاء حكم ملائم على الحالة الاقتصادية والمالية للمؤسسة من جهة، ومواجهة مختلف الأخطاء المحتملة المتعلقة بتحقيق العناصر الذممية اقل من سنة من جهة أخرى.

✓ يعد مؤشر أساسي في تحليل وتقييم التوازن المالي، إلا ان هناك بعض الانتقادات الموجهة له فبالنسبة للحساب الحركي لرأس المال العامل يجب معرفة ماذا سيحصل في حالة تناقص أو توقف نشاط المؤسسة للاستغلال.

✓ معرفة كيف يصبح رأس المال العامل في حالة تحويل جزء من الديون الطويلة والمتوسطة الأجل إلى خصوم مستحقة التسديد.

ففي حالة مماثلة يصبح من الضروري معرفة بدقة تاريخ تسديد الديون طويلة والمتوسطة الأجل، لان كل تسديد من هذا النوع من الديون يؤثر على مستوى رأس المال العامل[2].

[1] بن مالك عمار، مرجع سبق ذكره، ص:85.

[2]: خميسي فتيحة، **التسيير والمالية التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص : **72**.

ثانيا: العوامل المؤثرة في رأس المال العامل.

هناك عدة عوامل تؤثر في رأس المال العامل نلخصها فيما يلي :

- **طبيعة نشاط المؤسسة:** فرأس المال العامل مرتبط بنوعية وحجم تصريف المنتجات، وبالتالي يجب تحديد طبيعة الإنتاج في المؤسسة .
- **حجم نشاط المؤسسة:** كلما كان نشاط المؤسسة واسعا كلما احتاجت إلى رأس مال عامل كبير والعكس صحيح.
- **دورة الاستغلال:** حيث نجد أن حجم رأس المال يتغير ويختلف باختلاف دورة الاستغلال، فكلما تطلب وجودحجم كبير من الأموال الدائمة لتغطيتها والعكس صحيح.
- **التغيرات الموسمية:** بعض المؤسسات تتميز بنشاط موسمي فيتأثر نشاطها بالتغيرات الموسمية كأن يرتفع سعر المواد الأولية في فترة معينة، لهذا يجب أن تواجه هذه الحالة بتوفير المخزونات اللازمة .

المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل(B.F.R) .

الفرع الاول: تعريف احتياجات رأس المال العامل(B.F.R) .

يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على انها رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية القصيرة الأجل.

احتياجات رأس المال العامل هو جزء من الاستخدامات المدرجة ضمن دورة الاستغلال أو التي تخص الذمة المالية غير مرتبطة بالاستغلال وغير مخصصة للبقاء طويلا في المؤسسة، وغير المغطاة بالموارد من نفس طبيعة الاستخدامات.

احتياجات رأس المال العامل تقيس مبلغ الأصول المتداولة الغير ممولة من طرف الخصوم من نفس الطبيعة وتحسب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقات التالية[1]:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل – موارد التمويل.

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (مجموع الديون قصيرة الأجل – سلفات مصرفية).

احتياج رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) – (ديون قصيرة الأجل– سلفات مصرفية).

[1] زغيب مليكة، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة النشر، ص:52.

الفرع الثاني: مكونات احتياج رأس المال العامل .

من الناحية العملية تتشكل الاحتياجات لرأس المال العامل من مكونتين:

- ✓ مكونة دائمة
- ✓ مكونة متغيرة

اولا: المكونة الدائمة.

تمتاز مكونات دورة الاستغلال الجارية بطابع السيولة والاستحقاق وتوجه عناصر الاستغلال (المخزونات المتداولة) للاستهلاك أو البيع، الديون على العملاء يتم تسديدها وتحويلها إلى سيولة، ديون الموردين تسدد في أجال استحقاقها .

تجدد هذه العناصر بصفة مستمرة حسب الدوران المتعلق بنشاط المؤسسة، هذا يعني أن الأصول الدورية تعوض أثناء تحويلها أو استهلاكها، يتم تمويل هذه الاحتياجات في كل مرحلة تجديدها، لذا تعتبر كاحتياجات دائمة.

من ناحية تمويل هذه الاحتياجات يسمح رأس المال العامل تمويل المكونة الدائمة، إضافة إلى تشكيل هامش امان مالي لمواجهة الظروف الاستثنائية التي تخص الجزء المتغير من جهة أخرى نستطيع اعتبار المكونة الدائمة لاحتياجات رأس المال العامل كأموال عاطلة ومجمدة بناءا على عدم تحقيق جزء من العمليات في أجالها العادية.

في حالة مماثلة تجد المؤسسة نفسها في مواجهة أثار مالية وخيمة كخطر السيولة وتدهور مردودية الأموال التي استعملت في تمويل هذه المكونة، عمليا تستطيع المؤسسة التصرف في التركيبة المتغيرة، هذا يعني انه هناك إمكانيات تسيطر استراتيجيات محتملة بناءا على حالة معينة من جهة وإعادة النظر في بعض الخطط وبالتالي يمكن تحقيق الأصول القصيرة الأجل بسرعة لكن الخطط والاستراتجيات يعاد النظر فيها بصفة مستمرة[1].

يمكن استنتاج من هذه الوضعية أن القرارات المتخذة على المدى القصير لا تعد نهائية لكن يمكن أن تكون محل تعديل في حالة ضرورة تخفيض المخزونات وتعديل رأس المال العامل في حالة انخفاض محتمل لنشاط استغلال المؤسسة.

ثانيا: المكونة المتغيرة.

بالنسبة لهذه المكونة نجد أن احتياج رأس المال العامل مرتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة نشاط المؤسسة، تتولد هذه المكونة عن التذبذبات المتعلقة بالتشغيل العادي لدورة الاستغلال (تذبذبات في رقم الأعمال أو المدفوعات التي تحدد خلال الشهر) مما يؤدي إلى إحداث تذبذبات في احتياج رأس المال العامل، تمول هذه المكونة بواسطة

[1] زغيب مليكة، مرجع سبق ذكره، ص:54.

الخزينة وبالتالي تصبح احتياجات رأس المال العامل تساوي إلى:

احتياج رأس المال العامل =احتياج رأس المال العامل الدائم + احتياج رأس المال العامل المتغير.

وبصفة عامة يخضع احتياج رأس المال العامل لعاملين أساسيين :

✓ الخصوصيات القطاعية كمعدل دوران المخزونات التي تتغير حسب طبيعة نشاط المؤسسة، علاقة العملاء بالموردين التي تربطها القدرة التفاوضية لبعض من المؤسسات.

✓ التغيرات الموسمية المرتبطة بالظواهر الطبيعية، عادات الشراء، التذبذبات ذات الطابع العشوائي .

الفرع الثالث: حالات احتياجات رأس المال العامل والعوامل المؤثرة فيه.

يتم دراسة احتياجات رأس المال العامل والعوامل المؤثرة فيه كما يلي:

اولا: حالات احتياجات رأس المال العامل.

هناك ثلاث حالات تأخذها احتياجات رأس المال العامل توضحها فيما يلي[1]:

- **احتياجات رأس المال العامل موجب (BFR>0)**

في هذه الحالة تكون استخدامات دورة الاستغلال للمؤسسة أكبر من مواردها، إذا سوف تمول الاحتياجات القصيرة المدى إما بالاعتماد على الفائض في مواردها الطويلة المدى وإما بالاعتماد على موارد مالية مكملة قصيرة المدى.

- **احتياجات رأس المال العامل معدوم(BFR = 0) .**

هنا استخدامات الاستغلال للمؤسسة متساوية مع مواردها، إذ ليس لديها احتياجات الاستغلال للتمويل لان الخصوم الدورية (ديون قصيرة المدى) كافية لتمويل أصولها الدورية (أصول المتداولة) .

- **احتياجات رأس المال العامل سالب(BFR< 0) .**

في هذه الحالة استخدامات الاستغلال للمؤسسة أصغر من موارد استغلالها، إذ ليس لديها احتياجات للتمويل لان الخصوم الدورية فائضة عن احتياجات التمويل في أصول الاستغلال، وهذا يعني أن المؤسسة لها فائض في رأس المال العامل وذلك بعد تغطية وتمويل احتياجات الدورة.

ثانيا: العوامل المؤثرة في احتياجات رأس المال العامل.

هناك عدة عوامل مؤثرة في احتياجات رأس المال العامل ونلخصها فيما يلي :

- **طبيعة النشاط:** إذ يمكن أن يختلف الاحتياج في رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى رغم تساوي رقم الأعمال بحسب طبيعة النشاط.

[1] خميسي فتيحة، مرجع سابق، ص77.

- **دورة الإنتاج:** المؤسسات التي لها دورة إنتاج طويلة وقيمة مضافة معتبرة يكون احتياج رأس المال العامل مرتفعا نظرا لارتفاع قيمة المخزونات نتيجة طول مدة الدورة .
- **الاستثمارات:** فالمؤسسات التي لها دورة إنتاج قصيرة وقيمة مضافة ضعيفة يكون احتياج رأس المال العامل ضعيفا وفي بعض الأحيان سلبي .
- **مستوى النشاط:** فالمؤسسات التي تحقق رقم أعمال مرتفع يكون احتياج رأس المال العامل أكبر نسبيا.

المطلب الثالث: دراسة حالات الخزينة.

تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها أي عن إجمالي النقديات الموجودة بإستثناء السلفات المصرفية

الفرع الاول: تعريف الخزينة :

الخزينة هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا، والخزينة هي على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسةوتحسب الخزينة وفق العلاقتين التاليتين:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

الخزينة = القيم الجاهزة – التسبيقات البنكية.

الفرع الثاني: حالات الخزينة.

ومن بين هذه الحالات نجد[1]:

اولا: الخزينة موجبة ($T > 0$) .

أي أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات راس المال العامل، ففي هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من اموالها لتغطية راس مال العامل مم يطرح عليها مشكلة الربحية، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد اولية وتقديم تسهيلات للزبائن.

ثانيا: الخزينة سالبة ($T<0$).

أي راس المال العامل اقل من احتياجات راس المال العامل ففي هذه الحالة المؤسسة في حالة عجز، أي أنها غير قادرة على تسديد ديونها في أجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب حقوقها لدى الغير أو تقترض من البنوك أو التنازل عن بعض الاستثمارات دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية.

[1] بوشاشي بوعلام ،**المسير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة النشر،ص: 110.

ثالثا: الخزينة معدومة ($T = 0$) .

أي أن رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل، وهذا يعني أن المؤسسة أمام خزينة مثلى والوصول إلى هذه الوضعية يتطلب الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة.

المبحث الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية.

اعتمد التحليل المالي الساكن على الميزانية التي تصور الوضعية المالية للمؤسسة في لحظة معينة، حيث يؤدي هذا إلى إعطاء صورة غير واضحة عن مختلف الحركات المالية خلال دورة معينة، ومن هنا تأتي ضرورة البحث عن تحليل يعطي رؤية ديناميكية عن الوضعية المالية للمؤسسة لذا جاءت كشوفات التدفقات المالية لتحول عملية التحليل من المنظور الساكن إلى المنظور المتحرك، ومن أهم هذه الكشوفات جدول تدفقات الخزينة، إلا أنه في دراستنا هذه قمنا بالتركيز على أداة واحدة ألا وهي جدول تدفقات الخزينة الذي يقدم صورة صادقة حول كيفية تشكل سيولة خزينة المؤسسة.

ومن خلال هذا المبحث سنقوم بدراسة النقاط المتعلقة بالتحليل المالي الديناميكي والإلمام بالجوانب النظرية لجدول تدفقات الخزينة لتشخيص التوازن المالي.

المطلب الاول: تحليل أرصدة جدول تدفقات الخزينة.

إن جدول الخزينة يعتبر أداة طبيعية في تبيان وتوضيح التسيير المالي الخاص بالمؤسسة وعليه سوف يتم التطرق إلى هذا الجدول وشرح التدفقات بحثا عن التوازن المالي للخزينة.

ينقسم الجدول إلى ثلاثة أقسام رئيسية ومتمايزة لكنها مرتبطة فيما بينها كما يلي[1]:

الفرع الأول: تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال(A).

يضم هذا القسم مختلف تدفقات الخزينة الناتجة عن عمليات الاستغلال بالمعنى الواسع، فهو يبين مدى قدرة المؤسسة على خلق تدفقات للخزينة من خلال عمليات غير مرتبطة لا بالنشاطات التمويلية ولا بالنشاطات الاستثمارية، وعليه يبرز خصائص المؤسسات ذات الأداء العالي والتي تولد سيولة معتبرة في هذا المستوى، كذلك يمكن أن تبين خصائص المؤسسات عديمة النجاعة والفعالية المالية الناجمة عن عدم كفاءة عمليات الاستغلال.

إن مفهوم تدفقات الخزينة المتولد عن عمليات الاستغلال له أهمية أساسية لكونه يعتمد على ثلاث عوامل رئيسية في تسيير المؤسسة، والتي يمكن إدراجها فيمايلي:

- معدل نمو النشاط،
- أهمية وخصائص هوامش الاستغلال،
- أهمية وخصائص احتياجات الرأسمال العامل .

[1] زغيب مليكة، مرجع سبق ذكره، ص:80.

الفرع الثاني: تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار"B".

يضم هذا القسم الخزينة المتولدة عن إجمالي عمليات الاستثمار، وهوما يسمح بأخذ فكرة عن مختلف الجهود في مجال الاستثمار في شكل نمو داخلي (الحيازة على الاستثمارات المادية والمعنوية)، أو في شكل نمو خارجي (استثمارات مالية).

الفرع الثالث: تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات التمويل"C"

يوضح هذا القسم شكل من أشكال التمويل التي تم اعتمادها من طرف المؤسسة (اللجوء إلى القروض أو رفع رأس المال) في حالة عدم كفاية الخزينة المتولدة عن الاستغلال في تغطية عمليات الاستثمار، كما يمكن أن تبين القيم المتعلقة بتسديدات القروض وكذلك مكافئات رأس المال.

ونشير إلى ثلاثة مؤشرات مهمة :سياسة رفع رأس المال، سياسة الاقتراض، سياسة توزيع رأس المال.

– **الرفع من رأس المال** :والمقصـــود به هو فتح رأس المال للمســـاهمين؛ إذ يعتبر مصـــدر خارجي تلجأ إليه المؤسسـةعند استحالة تغطية الاحتياجات المالية عن طريق الموارد الداخلية، وهناك عدة طرق تمكن المؤسسة من الحصول عل الأموال اللازمة ونذكر أهمها[1]:

- ✓ رفع رأس المال نقدا أوعينا :تكون المساهمة الخارجية في رأس المال عند إنشاء المؤسسة حيث تحدد المساهمة الخارجية في رأس مال أولتكوين رأس المال الأصلي،
- ✓ الرفع في رأس المال بضم الاحتياطات :يتمثل هذا النوع من التمويل في ضم الاحتياطات الموضوعة في شكل أرباح غير موزعة إلى الأموال الخاصة،
- ✓ الرفع في رأس المال عن طريق تحويل الديون :تحويل الديون كوسيلة لرفع رأس المال لا يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية وإنما تدمج الديون في شكل أموال خاصة دائمة وتسمى العملية كذلك بتركيز الديون.
- ✓ توزيع مكافأة رأس المال :تتجه سياسة مكافأة رأس المال نحو دعم الهيكل المالي، وذلك بزيادة الأموال الخاصة بواسطة الأرباح غير الموزعة، مكافأة رأس المال هو رصيد متبقي بعد تغطية الأرباح لمستوى الاحتياجات المالية المستقبلية .

[1] زغيب مليكة، مرجع سبق ذكره، ص:83.

المطلب الثاني: نسب قائمة التدفقات النقدية.

إن أهم المقاييس المستخدمة في قياس كفاءة الأنشطة مختلفة والنسب التي تمثلها هي:

الفرع الاول: مقاييس جودة السيولة المالية:

توفر السيولة لجميع المؤسسات جانب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، وبما أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل الأساس الذي يركز في توفير السيولة، فإن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات مهمة في هذا الجانب، كما أنه يوفر معلومات عن الكفاءة في سياسة التحصيل وكفاءة سياسة الذمم المدينة .

ومن أهم النسب التي تقيس جودة السيولة نذكر:

الجدول رقم02 :أهم النسب لقياس جودة السيولة

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التغطية	صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية / جملة التدفقات النقدية الخارجية للانشطة الاستثمارية والتمويلية	تبين مدى قدرة الموسسة على توليد النقدية الكافية لمواجهة التزماتها التمويلية والاستثمارية
نسبة الفائدة المدفوعة	فوائد الديون/ التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية	تبين مدى استفادة النقدية من الانشطة التشغيلية في سداد فوائد القروض

المصدر: زغيب مليكة، مرجع سبق ذكره ص: 93.

الفرع الثاني: مقاييس تقييم جودة أرباح المؤسسة:

يتم تحديد النتيجة بموجب أساس الاستحقاق، في حين يحدد صافي التدفق النقدي بموجب الأساس النقدي، وعلى هذا الأساس فإن تحقيق المؤسسة لرقم مرتفع من النتيجة الصافية لا يعني بالضرورة حققت تدفقا نقديا مرتفعا والعكس بالعكس.

ومن المتعارف عليه أنه كلما ارتفع رقم صافي التدفق النقدي التشغيلي كلما ارتفع نوعية أو جودة أرباح المؤسسة والعكس بالعكس.

ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفق النقدي لتقييم جودة أرباح المؤسسة هي:

الجدول رقم03 :نسب تقييم جودة أرباح المؤسسة.

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة النقدية التشغيلية	صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية/ النتيجة الصافية	تبين مدى قدرة ارباح الموسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي
مؤشر النشاط التشغيلي	صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية/ النتيجة العملياتية	تبين مدى قدرة النشاط التشغيلي في المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي
العائد على الاصول من التدفق النقدي التشغيلي	صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية/ مجموع الاصول	تبين مدى قدرة اصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي
نسبة التدفق النقدي التشغيلي	جملة التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية/ هامش الربح الاجمالي	تعكس مدى كفاءة سياسة الائتمان في تحصيل النقدية

المصدر: مراد حمزة، ربحي احمد، مرجع سبق ذكره، ص :71.

الفرع الثالث: مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة:

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة، ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية ومن أهم هذه النسب:

الجدول رقم04 :نسب تقييم السياسة المالية للمؤسسة.

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التوزيعات النقدية	التوزيعات النقديةللمساهمين / صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية + الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج	توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح ومدى استمرار واستقرار هذه السياسة.
نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة	المتحصلات النقدية المحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات/ التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	توضح هذه النسبة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية.
نسبةالإنفاق الرأسمالي	الإنفاق الرأسمالي الحقيقي / التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم والسندات	توضح هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل الإنفاق الرأسمالي المستثمر في الأصول الإنتاجية.

المصدر: مراد حمزة، ربحي احمد، مرجع سبق ذكره، ص :73.

المطلب الثالث: مقارنة البيانات وتغيرات الاتجاهات لقائمة التدفقات النقدية.

اتجهت معظم عمليات تحليل القوائم المالية إلى القوائم التقليدية (حسابات النتائج، الميزانية) إلا أن ذلك لايعني بأي حال من الأحوال عدم إمكانية إجراء التحليل المالي على قائمة التدفق النقدي، بل أن إجراء مثل هذا التحليل يشكل أهمية خاصة للمحلل المالي حيث يستطيع من خلالها الخروج بالكثير من الاستنتاجات عن الوضع المالي للمؤسسة ومصادر التدفق النقدي فيها بالإضافة إلى أوجه استخدام هذه المصادر.

وبالنسبة لمقارنة البيانات وتغيرات الاتجاهات لقائمة التدفقات النقدية فإنه هناك مقاربتي هما[1]:

الفرع الاول: المقاربة الأولى.

في ضوء هذه المقاربة يتم تحليل قائمة التدفقات النقدية التي تم عدادها وفقا للطريقة المباشرة، وبموجب هذه المقاربة نقوم أولا بالفصل بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في القائمة الواحدة، ثم نعبر عن كل بند من بنود التدفقات النقدية الداخلة والخارجة (كنسبة مئوية من مجموع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة)، كما هو موضح في المثال التالي:

الجدول رقم05 :مثال حول مقارنة البيانات وتغيرات الاتجاهات لقائمة التدفقات النقدية التي تم إعدادها وفقا للطريقة المباشرة.

التدفقات النقدية الداخلية (المقبوضات)	المبلغ	النسب المئوية من مجموع التدفقات النقدية الداخلية
المقبوضات من الزبائن	23543	96,86
المقبوضات من التثبيتات	762	03,14
المجموع	**24305**	**100,00**
التدفقات النقدية الخارجية (المدفوعات)	**المبلغ**	**النسب المؤية من مجموع التدفقات النقدية الخارجية**
المبالغ المدفوعة الموردين	1390	12,85
المبالغ المدفوعة للعاملين	5113	47,28
الفوائد والمصاريف المالية المدفوعة	790	07,30
الضرائب الناتجة عن اقتناء تثبيتات مادية	1300	12,03
تسديد القروض	1000	09,26
الحصص وغيرها من التوزيعات	1220	11,28
المجموع	**10813**	**100,00**

المصدر: مراد حمزة، ربحي احمد، مرجع سبق ذكره، ص :75.

[1] مراد حمزة، ربحي احمد، مرجع سبق ذكره، ص :75.

الفرع الثاني: المقاربة الثانية.

في ضوء هذه المقاربة يتم تحليل قائمة التدفقات النقدية التي تم إعدادها وفقا للطريقة غير المباشرة وبموجب هذه المقاربة يتم التعبير عن كل بند من بنود القائمة كنسبة مئوية من رقم الأعمال، وكما تمكن هذه المقاربة من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لما تظهره من بنود فردية مثل : الاهتلاكات، إصدار القروض، تسديدالقروض.
نقدم فيما يلي قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة ما تم إعدادها وفقا للطريقة غير المباشرة، ولقد حققت هذه المؤسسةرقم أعمال قدره 1250000 دج.

الجدول رقم06 :مثال حول مقارنة البيانات وتغيرات الاتجاهات لقائمة التدفقات النقدية التي تم إعدادها وفقا للطريقة غير المباشرة.

تدفقات النقدية المتولدة من الانشطة التشغيلية	المبلغ (دج)	النسب المئوية %
صافي نتيجة السنة المالية	125000	10,00
الاهتلاكات والارصدة	56000	04,48
قيمة الضرائب الناتجة عن عملية البيع	4000	0,32
زيادة المخزونات	(80000)	(06,40)
زيادة في الزبائن والديون الدائنة	(84000)	(06,72)
زيادة في الموردين والديون الاخرى	20000	01,60
التدفقات النقدية المتولدة من الانشطة التشغيلية	41000	03,28
تدفقات الخزينة المتولدة عن عملية الاستثمار	**المبلغ (دج)**	**النسب المئوية %**
محسوبات من شراء ومعدات	(45000)	(03,60)
تحصيلات من مبيعات وادوات	35000"	02,80
التدفقات النقدية الصافية المتعلقة بالانشطة الاستثمارية	(10000)	(0,8)
التدفقات النقدية المتولدة من عملية التمويل	**المبلغ (دج)**	**النسب المئوية %**
الحصص المدفوعة للمساهمين	(70000)	(0,56)
تسديد قروض	(50000)	(0,40)
التدفقات النقدية الصافية المتعلقة بالانشطة التمويلية	(120000)	(0,96)
التغيرات الصافية للخزينة	19000	01,52

المصدر: مراد حمزة، ربحي احمد، مرجع سبق ذكره، ص :77.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى التحليل الشمولي للميزانية بواسطة النسب التي تساعد المحلل المالي لاتخاذ قرارات سليمة وتحقيق الاهداف والتوفعات المستقبلية التي تم رسمها، ويجب على المحلل المالي ان يعتمد في تحليله على عدة ادوات ومن بينها المؤشرات المالية والنسب المالية.

يعتبر التحليل المالي الديناميكي من بين الأساليب المستعملة في تحليل التوازن المالي، ومن أهم أدواته جدول تدفقات الخزينة الذي يظهر رؤية صادقة وواضحة عن كيفية تشكل سيولة خزينة المؤسسة.

ان تحليل جدول تدفقات الخزينة، يكمن في كيفية إعداده من خلال الطريقتين المباشرة وغير المباشرة، كما أن المؤشرات التي يمكن إستنباطها من هذا الجدول تعتبر من أهم المؤشرات التي يمكن الإستعانة بها في التحليل المالي، إذ أنها توفر معلومات أكثر ملائمة لتحديد نقاط الضعف ونقاط القوة في نشاط المؤسسة لأن هذه المعلومات لا يمكن أن توفرها الميزانية وجدول حسابات النتائج.

الفصل الثالث:

الدراسة التطبيقية للوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة

تمهـيد:

تهدف كل مؤسسة اقتصادية سواء كانت تجارية أو صناعية أو خدماتية بشكل رئيسي إلى تحقيق الربح من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وذلك من اجل الحفاظ على بقائها أو استمراريتها وتحقيق وضعية مالية مريحة ولهذا وجب على كل مؤسسة تقييم أداءها، من خلال الاعتماد على تقنيات التحليل المالي، ومن بين هذه المؤسسات ديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGI)، والتي هي محل الدراسة ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: وتم التطرق الى البطاقة الفنية لديوان الترقية والتسيير العقاري، من خلال نشاة الديوان ومهامه، الدراسة التفصيلية للهيكل التنظيمي للديوان، وتحديد اهداف ونشاطات الديوان.

المبحث الثاني: تم التطرق الى تحليل الوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري، من خلال عرض الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج للديوان، بالاعتماد على النسب والمؤشرات المالية، وتحليل جدول التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة وغير المباشرة.

المبحث الأول: البطاقة الفنية لديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGI)، ومهامه.

يعتبر ديوان الترقية والتسيير العقاري مؤسسة اقتصادية ذات طابع صناعي وتجاري خاضع مباشرة لوزارة السكن والعمران، وقد تأسس الديوان لولاية البويرة في 23 أكتوبر1976.

المطلب الأول: نشأة ديوان الترقية والتسيير العقاري.

من خلال هذا المبحث سنتعرف أكثر على ديوان الترقية والتسيير العقاري، نشأته ومهامه، أهدافه ونشاطاته.

الفرع الاول: نشأة الديوان.[1]

فكرة نشأة ديوان الترقية والتسيير العقاري إلى عام 1974 اثر المرسوم رقم 124/74 إلى154/75بتاريخ:1974/07/26حيث نص على إنشاء مقر في الولاية وهذه الولايات هي: أدرار، الأغواط، أم البواقي، باتنة، بجاية بسكرة، بشار، البليدة، البويرة، تمنراست، تبسة، تيارت، تيزي وزو، الجزائر، الجلفة، جيجل، سعيدة، سطيف، سكيكدة، عنابة، قالمة، قسنطينة، المدية، مستغانم، مسيلة، معسكر، ورقلة، وهران.

تم تأسيس ديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة طبقا للأمر 76/93 الصادر في23 أكتوبر1976 المثبت لشروط تأسيس المنظمات وسير وكالات الترقية والتسيير العقاري بالولاية للمرسوم رقم76/143 الصادر في1976/10/23.

تم تغيير الطبعة الثانية لديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGI) لولاية البويرة طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 91 الصادر في12 /1991/05وقد نص هذا الأخير على المواد التالية:

المادة 01: أن ديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGI) لولاية البويرة نصب كمنشاة عمومية ذات طبيعة صناعية وتجارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتمارس وظائفها على مستوى الولاية تحت وصاية وزارة السكن والعمران.

المادة 02: المقر الاجتماعي (OPGI) يحدد في مقر الولاية.

المادة 03: ديوان الترقية والتسيير العقاري يتصرف في ممتلكات حقوق وواجبات الغرفة العمومية للسكن بالكراء، ويتواجد على مستوى الولاية.

ان ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية البويرة مسير من طرف المدير العام ويدار عن طريق مجلس الإدارة المكون من:

- ممثل لوزير السكن والعمران (DOC) رئيسا
- مدير السكن والتجهيزات الاجتماعية لولاية البويرة (DLEP) عضوا
- مدير التهيئة والتخطيط على مستوى ولاية البويرة (DPAT) عضوا
- مدير تنظيم الشؤون العامة لولاية البويرة (DRAG) عضوا
- امين خزينة الولاية عضوا

[1] وثائق مقدمة من طرف الديوان

بالإضافة إلى ممثلي عمال الديوان لولاية البويرة.

الفرع الثاني: مهام ديوان الترقية والتسيير العقاري.

تمت إعادة تنظيم مهام ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية البويرة طبقا للقرار الوزاري رقم512 الصادر في2005/04/25المعدل والمتمم للقرار الوزاري رقم43 الصادر في 1998/10/19 الحامل لمخطط (OPGI) ومن المهام التي اوكلت إليه[1]:

– تلبية حاجات السكن للولاية، تحمل المسؤولية الكاملة في نوعية البناءات المراقبة بالإضافة إلى اختيار الأرض المناسبة لذلك.

– مراقبة أشغال ما بعد البناء وتهيئة الظروف اللازمة للسكن الاجتماعي.

– انجاز أعمال الترميم والإصلاح اللازم للسكنات المبنية من طرف الوكالة ذاتها، كما يراعى الديوان الكلفة المحددة من طرف وزير التخطيط والتجهيز ووزير السكن والتهيئة العمرانية لكل نوع من السكنات عند إجراء العقود، كما أن الديوان مكلف بمتابعة برنامجها المخطط من حيث:

– إتمام البناءات حسب المخطط سواء كانت سكنات، أو محلات تجارية تحت السكنات.

– التكفل بجمع الإيجار والأعباء.

– المحافظة على البنايات والمحيط وصيانته.

– المتابعة القضائية لكل تعدي على بناية من طرف أصحاب السكنات الهاربين من دفع الكراء.

– التنظيم والتنسيق لكل الأعمال الموجهة لحسن استعمال مجموعة البنايات التي تسيرها.

[1] وثائق مقدمة من طرف الديوان

المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري.

تكمن ركيزة نجاح اي مؤسسة في مدى حسن اختيارها للهيكل التنظيمي الذي يوافق نشاطها ويحقق أهدافها المرجوة، ولهذا خرج ديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة على تنظيم نشاطه وتوزيع مهامه وفق المخطط الذي يتشكل من مجموعة من الخلايا والدوائر الرئيسية وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى ما يلي:

الفرع الاول: تعريف الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري.

يعرف بأنه التركيب الداخلي للمؤسسة من كافة التقسيمات التنظيمية المكونة لها ويوضح الهيكل التنظيمي العلاقة بين هذه التقسيمات، من حيث تبعية كل تقسيم لمكوناته من التقسيمات الأدنى وسلطة ومسؤولية كل تقسيم.

الفرع الثاني: دراسةالهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري.

يتشكل الهيكل التنظيمي لديوان من عدةخلايا ودوائر ومن أهمها مايلي:

أولا :الخلايا.

1. **خلية الأمن الداخلي:** وتقوم هذه الخلية بالمهام التالية[1]:

- ✓ إعداد مخطط الأمن والسهر على تطبيقه وتنفيذه منذ مصادقة المدير العام عليه؛
- ✓ تنسيق ومراقبة نشاطات أعوان الأمن العاملين بالديوان؛
- ✓ السهر على مراقبة السير الجيد لنظام الأمن الداخلي بالديوان؛
- ✓ تسخير كل الوسائل التي تسمح بالمحافظة على ممتلكات الديوان.

2. **خلية المراجعة الداخلية:** وتقوم هذه الخلية بالمهام التالية:

- ✓ السهر على التنفيذ الجيد للطرق والقواعد والإجراءات للتكفل بالمهام المتعلقة بكل فرع من فروع الديوان؛
- ✓ تحليل وتقييم النشاط الإداري والمالي للديوان ومتابعة التطبيق الجيد للتشريعات واللوائح؛
- ✓ تقييم أداء الديوان واقتراح الإصلاحات إذا لزم الأمر وذلك بغية تحسين أدائها.

3. **خلية التنظيم ونظام المعلومات والاتصال:** وتقوم هذه الخلية بالمهام التالية:

- ✓ تصميم سياسة معلومات عامة داخل الديوان؛
- ✓ السهرعلى استثمار إمكانيات الإعلام الآلي؛
- ✓ ضمان الاستخدام العقلاني لوسائل المعلومات وصيانتها.

[1] وثائق مقدمة من طرف الديوان

4. خلية المنازعات والشؤون القانونية: وتقوم هذه الخلية بالمهام التالية:

- ✓ السهر على تنفيذ الإجراءات الخاصة بالتشريع والمتعلقة بمصلحة الديوان؛
- ✓ السهر على تنفيذ القرارات وإصدار الأحكام لصالح الديوان.

ثانيا :الدوائر

1. دائرة الموارد البشرية والوسائل العامة:

تعتني هذه الدائرة بكل ما يتعلق بالإمكانيات البشرية والوسائل الضرورية الخاصة بالتقسيمات الموجودة بالديوان، كما تهتم بتنسيق ومراقبة النشاطات المرتبطة بتسيير الدائرة الاحترافي المتعلق بمستخدمي الديوان وتتكون هذه الدائرة من مصلحتين:

1.1.مصلحة تسيير الموارد:

- ✓ وتسهر على احترام قواعد التوظيف وتنفيذ القرارات المتعلقة بالنهوض والترقية ومتابعة الحياة الوظيفية للموظفين ودفع الأجور وتنقسم بدورها هذه المصلحة إلى:

•خلية التوظيف والتدريب (التكوين):

تهتم بكل مايخص بتوظيف الأفراد وتدريبهم، كما تهتم بالتمهين والتربص ويشرف عليها رئيس خلية ومسيري التوظيف والتدريب وتقوم بالمهام التالية:

- ✓ تحضر مخطط التدريب والتنسيق مع مختلف رؤساء الدوائر ودراسة احتياجات الديوان من حيث التدريب والعمل على الاتصال مع مختلف مراكز التدريب؛
- ✓ تدريب العمال وهذا بعد القيام بدراسة الاحتياجات التدريبية مع مختلف الدوائر واخذ ميزانية التدريب بعين الاعتبار،
- ✓ متابعة المتدربين داخل المؤسسة والإشراف على مذكرة نهاية تربصهم .

•خلية الأجور والشؤون الاجتماعية :

- ✓ دورها تحرير دفع الرواتب وتهتم بالعطل المرضية وحوادث العمل بالتنسيق مع مصلحة الضمان الاجتماعي كما تقوم بمراقبة الحضور من اجل الانضباط في العمل[1].

2.1.مصلحة الوسائل العامة: تتمثل مهمتها عموما في:

- ✓ تسيير الموارد المادية الخاصة بحظيرة الديوان؛
- ✓ انشاء وسائل القياس الكمي لتوقعات الدورية للديوان؛
- ✓ مسك دفاتر وقوائم الجرد؛
- ✓ ضمان صيانة المرافق المادية للديوان؛

[1]وثائق مقدمة من طرف الديوان

- ✓ حماية جميع الموارد المادية للديوان وكذلك عقود التامين؛
- ✓ تخزين إدارة المخزون.

2.دائرة المحاسبة والمالية:

تهتم هذه الدائرة بضمان جميع العمليات المالية والمحاسبية الخاصة بالديوان وتحديد الميزانية اللازمة لتنفيذ المهام التي تصطلح بها الوكالة لرصد تنفيذ وضمان السيطرة عليها، كما تهتم بضمان وصيانة وتحديث مكتب المحاسبة وتوحيد جميع القيود المحاسبية وتتمثل هذه الدائرة في:

1.2.مصلحة المحاسبة :وتتمحور مهامها في[1]:

- ✓ إعداد الموازنة التقديرية ومراقبة تنفيذها؛
- ✓ ضمان رقابة مجموع العمليات المتعلقة بالتحصيل لعملاء الديوان؛
- ✓ إعداد الوثائق المالية والمحاسبية المتعلقة بنشاط الديوان؛
- ✓ مسك الدفاتر المحاسبية وفقا للقواعد المعمول بها لدى الديوان واستكمالها وتحديثها؛
- ✓ إعداد قوائم الجرد وحساب قيمة الاهتلاك الخاص بها؛
- ✓ مراقبة عمليات تحصيل المقبوضات وتسديد المدفوعات.

2. 2.مصلحة المالية :وتتمحور مهامها في:

- ✓ ضمان المتابعة المنتظمة لمواقع الخزينة والحركات المالية، وكذلك متابعة تنفيذ المعاملات الضريبية المتعلقة بنشاط الديوان؛
- ✓ إعداد حالات التقارب البنكي؛
- ✓ مراقبة العمليات المتعلقة بالتسيير المالي للحسابات.

3.2.مصلحة الاستثمارات: وتتمحور مهامها في:

- ✓ إعداد ومتابعة برامج الاستثمار السنوية؛
- ✓ تسخير كل الوسائل وإجراءات تنفيذ برامج الاستثمار.

4.2.مصلحة التحصيل: وتقوم بالعمليات التالية:

- ✓ تنفيذ جميع الإجراءات التنظيمية لضمان استرداد عائدات الإيجار والبيع؛
- ✓ إعداد شهريا للفوارق المتعلقة بالتحصيل وإخضاعها للمديرية العامة؛
- ✓ تحصيل الاجارات؛
- ✓ متابعة ومراقبة حالة التحصيل المتولدة من الوحدات.

[1] وثائق مقدمة من طرف الديوان

5.2.مصلحة التحكم في انجاز المشاريع:

تقوم بإعداد وتنفيذ الإجراءات لبرامج استثمار المساكن الاجتماعية؛ كما أنها تقوم بالتنسيق والتسيير ومتابعة المشاريع وهي تتألف من[1]:

أ- مصلحة الأسعار والأسواق: وتقوم بالعمليات التالية:

- ✓ تنسيق ورصد الدراسات قبل انطلاق البرامج؛
- ✓ الالتزام بالاتفاقيات المتعلقة بالدراسات والمراقبة التقنية للمشاريع؛
- ✓ متابعة الدراسات والبرمجة لبرامج الديوان؛
- ✓ جمع المعلومات ذات الطبيعة الإدارية والتقنية المتعلقة بالبرامج.

ب- مصلحة تسيير الصفقات: وتقوم بالعمليات التالية:

- ✓ تنسيق ومتابعة عمليات تنفيذ البرامج الاجتماعية؛
- ✓ متابعة وتقييم مدى تقدم المشاريع.

3.دائرة التسيير وصيانة الممتلكات: وتتكون من:

1.3. مصلحة استغلال الممتلكات: وتقوم بالعمليات التالية:

- ✓ نقل الملفات والعقارات وصيانتها وكذلك وضع واتخاذ الإجراءات للحفاظ على الممتلكات وتعزيز العلاقات مع المستخدمين؛
- ✓ إضفاء الطابع الرسمي على العقود واتفاقات استئجار المنازل والمباني غير السكنية ورصد ملفات المستأجرين؛
- ✓ المسك اليومي لملفات المستأجرين.

3 .2.مصلحة التنازل: وتقوم بالعمليات التالية:

- ✓ ضمان متابعة مجموع العمليات المرتبطة ببيع ممتلكات الديوان في إطار الإجراءات التشريعية والتنظيمية المعمول بها؛
- ✓ ضمان المتابعة بالنسبة للعمليات المتعلقة بالتنازل؛
- ✓ تمثيل الديوان على مستوى مجالس الدائرة في إطار التنازل عن الممتلكات الثابتة.

3 .3.مصلحة الصيانة والمحافظة على الممتلكات: وتقوم بالعمليات التالية:

- ✓ تنظيم ومراقبة ورصد جميع أعمال الصيانة بالمطابقة مع الجدول الزمني؛
- ✓ لقيام بعمليات واسعة للإصلاح وإعادة تأهيل الأراضي والممتلكات.

[1] وثائق مقدمة من طرف الديوان

4. دائرة التنمية والترقية العقارية والأراضي: وتقوم بالعمليات التالية:

تتمثل مهامها مجملا في وضع وتنفيذ سياسة التنمية العقارية والأراضي كما تقوم بتنسيق ومتابعة مشاريع الإسكان وتطوير الأراضي من خلال اقتنائها وذلك من اجل تشكيل محفظة أراضي وتتألف هذه الدائرة من:

1.4. مصلحة الترقية العقارية: وتقوم بالعمليات التالية:

- ✓ تطوير أنشطة الترقية العقارية؛
- ✓ القيام بالدراسات الفنية واقتصادية المتعلقة بجدول المعاملات العقارية.

2.4. مصلحة التجارة: وتقوم بالعمليات التالية:

- ✓ القيام بتطبيق اجراءات الشراء؛
- ✓ انهاء عمليات البيع المتعلقة بالسكنات.

المطلب الثالث: أهداف ونشاطات ديوان الترقية والتسيير العقاري.

يهدف ديوان الترقية والتسيير العقاري الى مجموعة من الاهداف والنشاطات تتمثل في مايلي:

الفرع الاول: نشاطات الديوان.

حسب المرسوم التشريعي رقم 93/03 المؤرخ في01مارس 1993 واستنادا للمادة 01 يقوم الديوان بالترقية العقارية كل شخص معنوي أو طبيعي يتمتع بالأهلية القانونية وتتمثل نشاطاته فيما يلي[1]:

- ✓ كل نشاطات الاقتناء والتهيئة لأوعية عقارية قصد بيعها أو تأجيرها؛
- ✓ كل نشاطات التوسطية في الميدان العقاري لا سيما بيع الأملاك العقارية أو تأجيرها؛
- ✓ كل نشاطات الإدارة والتسيير لحساب الغير.

وبصفة عامة هي كل الأعمال التي تساهم في انجاز أو تحديد الأعمال العقارية المخصصة للبيع والإيجار للأملاك العقارية المعينة مجالات الاستعمال السكني أو المجالات المخصصة لإيواء نشاط حرفي أو صناعي أو تجاري، كما يمكن أن يرشح متعاملا بالترقية العقارية القيام بمساعدة الدولة حسب الأشكال والشروط المعمول والتي ستحدد نشاطات الترقية العقارية حيث، يستهدف انجاز مساكن ذات طابع اجتماعي.

[1] وثائق مقدمة من طرف الديوان

الفرع الثاني: أهداف الديوان.

تنص المادة 06 من المرسوم السابق على أن الوكالة مكلفة في إطار الكفالة الإقليمية بإنجاز مجموع العمليات المتعلقة بتسيير برامج السكن، كذلك البنايات للاستعمال أو التي هدفها الأساسي الإسكان الخاص بالدولة، أين تستفيد بإنجاز مسابقة مالية للدولة، لهذا الغرض فان الديوان يهدف إلى :

- ✓ كراء السكنات أو المحلات للاستعمال المهني التجاري أو الحرفي؛
- ✓ تغطية الكراء والإحياء التي تعود إليه؛
- ✓ الحفاظ على البنايات واستقلاليتها؛
- ✓ إنشاء التدبير اليومي لجرد البنايات أين تضمن تسيير مراقبة الوضعية القانونية لإجراء السكنات الموجودة في تلك البنايات.

المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

سنحاول فيما يلي عرض الميزانية المالية لسنوات التالية (2012 -2013-2014)، ومن ثم الحصول على الميزانية المالية المختصرة.

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج: ونتطرق الى ميزانية الاصول والخصوم وكدا جدول حسابات النتائج.

الفرع الاول: الميزانية المالية. وتتكون من:

أولا: ميزانية الأصول

جدول رقم (07) :الميزانية المالية (الاصول). **الوحدة10^2 دج**

البيانات	سنة 2014			2013	2012
	المبلغ الإجمالي	الاهتلاكات	المبلغ الصافي	الصافي	الصافي
الأصول غير الجارية					
التثبيتات غير المادية	76152	21153	54998	\	\
أراضي	27588708		27588708	27588708	7588708
مباني	4197771364	1205448740	2992322623	3007669290	081289639
تثبيتات مادية أخرى	143014741		61694519	66141206	5705869
التثبيتات الجاري انجازها	955835385		955835385	799794588	02314222
قروض وأصول أخرى					
غير جارية	30055		30055	30055	0055
ضرائب مؤجلة على الأصل	20717877		20717877	24367426	9839274
مجموع الأصول غير الجارية	**2534495813**	**3120546989**	**4058244165**	**3392559127**	**8638967677**
الاصول الجارية					
المخزونات قيد الا نجاز	252222554		252222554	921341859	53726142
الزبائن	159140744		27518302	018322200	09553450
المدينون الآخرون	1413192605	3444364	1413192605	1204013886	114793873
ضرائب وماشبهها	\		\	1280139	
الأموال الموظفة	142815029		142815029		
الخزينة	127745168		-15069860	242450156	40311126
مجموع الأصول الجارية	**2095116100**	**3444364**	**1820678630**	**1844384780**	**161838458**
مجموع الأصول	**2744007423**	**108914257**	**5878922795**	**3576997605**	**55151523518**

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان.

ثانيا: ميزانية الخصوم

جدول رقم (08) :الميزانية المالية (الخصوم). **الوحدة 10^2دج**

البيان	الارصدة المالية لسنة 2014	الارصدة المالية لسنة 2013	الارصدة المالية لسنة 2012
رأس المال الصادر	4252984137	4252984137	4252984137
النتيجة الصافية	-10959902	-13799716	-53664736
ترحيل من جديد	-975012484	-961212766	-866763441
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	**3267011751**	**3277971655**	**3332555960**
الخصوم غير الجارية			
الديون المالية	1466708446	1406232857	1345012673
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	100718765	118919046	104417235
مجموع الخصوم غير الجارية	**1567427211**	**1525151903**	**1449429908**
الخصوم الجارية			
الموردون والحسابات المرتبطة	54354827	25345690	32837294
الضرائب	88515944	77040318	66577899
ديون أخرى	901613062	864466487	633751299
مجموع الخصوم الجارية	**1044483833**	**966852495**	**733166492**
مجموع الخصوم	**5878922795**	**5769976053**	**5515152351**

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان.

وبعد عرضنا للميزانية المالية لسنوات الثلاثة(2012-2013-2014)، نقوم ببعض التغييرات والتعديلات البسيطة، وذلك للوصول للميزانية المختصرة فتصبح عناصر الميزانية كما يلي:

- الاصول غير الجارية=الاصول الثابتة
- الاصول الجارية=الاصول المتداولة
- المخزونات الجارية=قيم الاستغلال
- حسابات الغير=قيم قابلة للتحقيق
- الحسابات المالية وماشابهها= قيم جاهزة

اما الخصوم فتصبح كمايلي:

- روؤس الاموال الخاصة=الاموال الخاصة
- الخصوم الغير جارية= ديون طويلة الاجل
- الخصوم الجارية= ديون قصيرة الاجل

الجدول رقم (09) :يمثل الميزانية المالية لسنة 2012

الوحدة 10^2 دج

الاصول	2012	الخصوم	2012
الاصول الثابتة	**3896767768**	**الاموال الخاصة**	**3332555960**
التثبتات المادية		راس المال الصادر	4252984137
الاراضي	27588708	نتيجة صافية	(53664736)
المباني	3081289639	ترحيل من جديد	(866763441)
تثبتات مادية اخرى	65705859	ديون طويلة الاجل	1449429908
تثبتات جارية انجازها	702314222	ديون مالية	1345012673
قروض اخرى	30056	مؤونات	104417238
ضرائب مؤجلة عن الاصل	98392274	ديون قصيرة الاجل	733166491
اصول متداولة	**1618384595**		
قيم الاستغلال	153736142	موردون	32837291
مخزونات قيد الانجاز	153736142	ضرائب	66577899
قيم قابلة للتحقيق	1324347321	ديون اخرى	633751299
الزبائن	209553450		
مدينون اخرون	1114793870		
قيم جاهزة	**140311126**		
الخزينة	**140311126**		
مجموع الاصول	**5515152359**	**مجموع الخصوم**	**5515152359**

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان.

الجدول رقم (10) :يمثل الميزانية المالية لسنة 2014/2013

الوحدة 10^2 دج

الاصول	2012	2013	الخصوم	2013	2014
الاصول الثابتة	**3925591274**	**4058244165**	**الاموال الخاصة**	**3277971655**	**3267011752**
التثبتات غير المادية		54998	راس المال الصادر	4252984137	4252984137
الاراضي	27588708	27588708	نتيجة صافية	(13799716)	(10959901)
المباني	3007669290	2992322623	ترحيل من جديد	(961212766)	(975012484)
تثبتات مادية اخرى	66141206	61694519	ديون طويلة الاجل	1525151902	1567427207
تثبتات جارية انجازها	799794588	955835385	ديون مالية	1406232857	1466708446
قروض اخرى	30055	30055	مؤونات	118919046	100718765
ضرائب مؤجلة عن الاصل	24367467	20717877	ديون قصيرة الاجل	966852495	1044483832
اصول متداولة	**1843958793**	**1820678631**			
قيم الاستغلال	212992613	252222554	موردون	25345690	54354827
مخزونات قيد الانجاز	212992610	252222554	ضرائب	77040316	88515944
قيم قابلة للتحقيق	1388516020	1440710908	ديون اخرى	864466482	901613062
الزبائن	183222000	102571830			
مدينون اخرون	1204013880	1413192605			
قيم جاهزة	**242450156**	**127745169**			
الاموال الموظفة	/	142815029			
الخزينة	242450156	(15069860)			
مجموع الاصول	**5769976053**	**5878922795**	**مجموع الخصوم**	**5769976053**	**5878922795**

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان.

من خلال ماقدمناه نقوم باعداد الميزانية المالية المختصرة للسنوات الثلاثة (2014/2013/2012)

الجدول رقم (11) :يمثل الميزانية المالية المختصرة للاصول للسنوات (2014/2013/2012)

الوحدة 10^2 دج

السنوات	2012		2013		2014	
الاصول	**المبالغ**	**النسبة المئوية**	**المبالغ**	**النسبة المئوية**	**المبالغ**	**النسبة المئوية**
الاصول الثابتة	3896767768	71	3925591274	68	4058244165	69
الاصول المتداولة	1618384595	29	1843958793	32	1820678631	31
قيم الاستغلال	153726142	03	212992613	04	252222554	04
قيم قابلة للتحقيق	1324347321	24	1388516020	24	1440710908	25
قيم جاهزة	140311126	02	242450156	04	127745169	02
المجموع	**5515152359**	**100**	**5769976053**	**100**	**5878922795**	**100**

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان.

الجدول رقم (12) :يمثل الميزانية المالية المختصرة للخصوم للسنوات (2014/2013/2012)

الوحدة 10^2 دج

السنوات	2012		2013		2014	
الخصوم	المبالغ	النسبة المئوية	المبالغ	النسبة المئوية	المبالغ	النسبة المئوية
اموال دائمة	4781985868	87	4803123558	83	4834438963	82
اموال خاصة	3332555960	61	3277971655	57	3267011752	55
ديون طويلة الاجل	1449429908	26	1525151903	26	1567427211	27
ديون قصيرة الاجل	733166491	13	966852495	17	1044483832	18
المجموع	**5515152359**	**100**	**5769976053**	**100**	**5878922795**	**100**

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان.

الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج والارصدة الوسيطية للتسيير: نتطرق الى انتاج واستهلاك السنة المالية، القيمة المضافة للاستغلال، اجمالي فائض الاستغلال، النتيجة العملياتية، النتيجة المالية، النتيجةالصافية للسنة المالية.

أولا: جدول حسابات النتائج

الجدول رقم (13) :يمثل جدول حسابات النتائج للسنوات(2014/2013/2012) . **الوحدة 10^2 دج**

البيان	2012	2013	2014
المبيعات والمنتاجات الملحقة	264127183	2925018778	174368746
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة وقيد الصنع	40651141	(25854303)	(2338666)
الانتاج المثبت	/	/	/
اعانات الاستغلال	/	/	/
1. انتاج السنة المالية	**304778324**	**266647575**	**172030080**
المشتريات المستهلكة	(15374374)	(13062720)	(13977692)
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الاخرى	(108247787)	(58363347)	(86906337)
2. استهلاك السنة المالية	**123622161**	**195221508**	**71146051**
3. القيمة المضافة للاستغلال(1-2)	**181156163**	**195221508**	**71146051**
اعباء المستخدمين	(221115089)	(220098795)	(233525104)
الضرائب والرسوم	(5420420)	(6481734)	(3645811)
4. اجمالي فائض الاستغلال	**(45379346)**	**(31359021)**	**(166014864)**
المنتجات العملياتية الاخرى	4006085	2646637	418588146
الاعباء العملياتية الاخرى	(137642949)	(142603313)	(70846564)
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	(72837088)	(101136165)	(207297395)
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	15764154	/	(25633983)
5.النتيجة العملياتية	**(236089144)**	**(278451862)**	**63302**
المنتوجات المالية	197351451	268755892	/
الاعباء المالية	(9759511)	(7280097)	(7359064)
6.النتيجة المالية	**187591940**	**261475795**	**(7359064)**
7. النتيجة العادية قبل الضريبة(5-6)	**(48497204)**	**(16976067)**	**(7295762)**
الضرائب الواجب دفعها عن النتيجة العادية	/	/	/
الضرائب المؤجلة عن النتيجة العادية	(2995189)	3203897	(3642264)
مجموع المنتوجات للانشطة العادية	521900016	538050103	616252208
مجموع الاعباء للانشطة العادية	(573392411)	(551822273)	(627190234)
8.النتيجة الصافية للانشطة العادية	**(51492394)**	**(13772170)**	**(10938026)**
عناصر غير عادية (المنتوجات)	/	/	/
النتيجة الغير العادية	/	/	/
النتيجة الصافية للسنة المالية	**(53664736)**	**(13799716)**	**(10959901)**

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان.

ثانيا: تغيرات الأرصدة الوسيطية للتسيير

الجدول رقم (14) :يمثل جدول تغيرات الأرصدة الوسيطية للتسيير

البيان	2012	2013	2014
انتاج السنة المالية	304778324	266647575	172030080
قيمة التغير	/	(38130751)	(94617497)
نسبة التغير	/	(12,51)	(35,48)
القيمة المضافة للاستغلال	181156163	195221508	71146051
قيمة التغير	/	14065343	(124075458)
نسبة التغير	/	07,76	(63,55)
اجمالي فائض الاستغلال	(45379346)	(31359021)	(166014864)
قيمة التغير	/	14020324	(134655845)
نسبة التغير	/	30,89	(42,94)
النتيجة العملياتية	(236089144)	(278451862)	63302
قيمة التغير	/	42362718	278515167
نسبة التغير	/	17,94	10,00
النتيجة المالية	187591940	261475795	(7359064)
قيمة التغير	/	73883855	(278515167)
نسبة التغير	/	39,38	(10,28)
النتيجة العادية قبل الضريبة	(48497204)	(16976067)	(7295762)
قيمة التغير	/	31521135	9680309
نسبة التغير	/	64,99	57,02
النتيجة الصافية للسنة المالية	(53664736)	(13799716)	(10959901)
قيمة التغير	/	39865020	2839815
نسبة التغير	/	(74,28)	(20,57)

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان.

– حساب قيمة التغير لسنتي (2013/2012) =استهلاك السنة المالية لسنة2013–استهلاك السنة المالية لسنة 2012.

– نسبة التغير لسنتي (2013/2012) =استهلاك السنة المالية لسنة2013–استهلاك السنة المالية لسنة 2012على استهلاك السنة المالية لسنة2012.

التعليق

- **انتاج السنة المالية** : نلاحظ أن انتاج السنة المالية سجل تراجع بنسبة 12.51% في سنة 2013، وفي سنة 2014 إنتاج السنة سجل انخفاظ كبير بنسبة 34.48 %، أي انخفاظ في المنتوجات والمبيعات والمخزونات.
- **التنتيجة العملياتية**: نلاحظ هناك زيادة في سنة 2013 بنسبة 17.94%، بسبب الزيادة في نواتج العملياتية وانخفاظ في أعباء العملياتية الأخرى، أما بالنسبة لسنة 2014 انخفظت بنسبة 10% بسبب زيادة الأعباء الأخرى.
- **النتيجة المالية**: سجلت زيادة في سنة 2013 بنسبة 39.38 % وهذا راجع الى الزيادة في المنتوجات المالية وفي سنة 2014 انخفظت بـ 10.28 %، هذه الزيادة راجعة الى الزيادة في الأعباء المالية.
- **النتيجة العادية قبل الضرائب**: سجلت انخفاظ بنسبة 64.99 %، في سنة 2013 مقارنة بـسنة 2014 التي سجلت 57.02 % ، هذه الزيادة راجعة الى الزيادة في الأعباء والمخصصات.
- **النتيجة الصافية للسنة المالية**: شهدت انخفاظ في سنة 2013 بنسبة 74.28 % بسبب تسجيل خسارة في النتيجة للأنشطة العادية، أما بالنسبة لسنة 2014 شهدت زيادة بنسبة 20.57 %، مقارنة مع سنة 2013.

المطلب الثاني : تحليل الميزانية بواسطة النسب والمؤشرات المالية.

تقوم المؤسسة بعملية تحليل الميزانية بواسطة النسب والمؤشرات لمعرفة وضعيتها المالية

الفرع الاول: النسب المالية

وتتكون من:

1. نسب التمويل.

1.1.نسبة التمويل الدائم

✓ **نسبة التمويل الدائم= الأموال الدائمة / الأصول الثابتة**

الجدول رقم (15) حساب نسبة التمويل الدائم

السنوات / البيان	الاموال الدائمة	الاصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم
2012	4781985868	3896767768	1,22
2013	4803123558	3925591274	1,22
2014	4834438963	4058244165	1,19

المصدر من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان

التعليق:

نلاحظ ان نسبة التمويل تفوق الواحد خلال ثلاث سنوات رغم الانخفاض في سنة 2014، الا ان النسبة تبقى جيدة وهدا مايعني ان الديوان له راس مال موجب خلال ثلاث سنوات، اي ان الديوان يمول التثبيتات بالاموال الدائمة، كما ان له هامش امان يمكنه من تغطية جزء من اصوله المتداولة.

2.1.نسبة التمويل الذاتي:

✓ **نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة**

الجدول رقم (16) حساب نسبة التمويل الذا تي

السنوات / البيان	الاموال الخاصة	الاصول الثابتة	نسبة التمويل الذا تي
2012	3332555960	3896767768	0,85
2013	3277971655	3925591274	0,83
2014	3267011752	4058244165	0,80

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان

التعليق

نلاحظ ان نسبة التمويل الذاتي في ثلاثة سنوات اقل من الواحد، أي ان الديوان يغطي اصوله بأمواله الخاصة بالاضافة الى ديون طويلة الاجل.

2.نسبة الاستقلالية المالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الاموال الخاصة / مجموع الديون

الجدول رقم (17) حساب نسبة الاستقلالية المالية.

السنوات / البيان	الاموال الخاصة	مجموع الديون	نسبة الاستقلالية المالية
2012	3332555960	2182596399	1,52
2013	3277971655	2492004398	1,31
2014	3267011752	2611911043	1,25

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان

التعليق:

نلاحظ ان النسبة خلال السنوات الثلاث جيدة، تدل على أن الديوان مستقل ماليا أي انه يعتمد على الاموال الذاتية لتسديد التزاماته .

✓ مجموع الديون = ديون طويلة الاجل +ديون قصيرة الاجل

3.نسبة قابلية السداد:

✓ نسبة قابلية السداد = الاموال الخاصة/ مجموع الاصول

الجدول رقم (18) حساب نسبة قابلية السداد

السنوات / البيان	الاموال الخاصة	مجموع الاصول	نسبة قابلية السداد
2012	3332555960	5515152359	0,39
2013	3277971655	5769976053	0,43
2014	3267011752	5878927795	0,44

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان

التعليق:

نلاحظ ان النسبة أصغر من 0,5، خلال ثلاث سنوات ويعني أن الديوان قادر على الوفاء بالتزماته.

4.نسبة السيولة العامة:

✓ نسبة السيولة العامة= الاصول المتداولة/ ديون قصيرة الاجل

الجدول رقم (19) حساب نسبة السيولة العامة

السنوات / البيان	الاصول المتداولة	ديون قصيرة الاجل	نسبة السيولة العامة
2012	1618384595	733166491	2,20
2013	1843958793	966852495	1,90
2014	1820678631	1044483832	1,74

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان

التعليق:

نلاحظ ان النسبة تفوق الواحد في سنة 2012 وانخفضت خلال سنة 2013 و2014، أي أن الاصول المتداولة قد غطت ديون قصيرة الاجل، وفي هده الحالة الديوان قادر على تسديد التزماته.

5. نسبة السيولة المختصرة:

✓نسبة السيولة المختصرة = قيم قابلة للتحقيق+قيم جاهزة/ ديون قصيرة الاجل

الجدول رقم (20) حساب نسبة السيولة المختصرة

السنوات / البيان	قيم قابلة للتحقيق+قيم جاهزة	ديون قصيرة الاجل	نسبة السيولة المختصرة
2012	1464658447	733166491	1,99
2013	1630966176	966852495	1,68
2014	1568456077	1044483832	1,50

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان

التعليق:

نلاحظ ان النسبة خلال ثلاث سنوات تفوق الواحد وهي تفوق النسبة المثلى، أي يجب ان تكون مابين 0,32 و0,50 فبالرغم من ان الديوان قادر علي تسديد ديون قصيرة الاجل بالقيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة، الا ان خبراء التحليل المالي يؤكدون ان مثل هده الوضعية غير ملائمة للديوان.

6.نسبة السيولة الفورية:

✓ نسبة السيولة الفورية= قيم جاهزة/ ديون قصيرة الاجل

الجدول رقم (21) حساب نسبة السيولة الفورية

السنوات / البيان	قيم جاهزة	ديون قصيرة الاجل	نسبة السيولة الفورية
2012	140311126	733166491	0,19
2013	242450156	966852495	0,25
2014	127745169	1044483832	0,12

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان

التعليق:

نلاحظ ان النسبة جيدة خلال السنوات الثلاث.

7.نسب المردودية:

1.7.نسبة المردودية المالية

✓ نسب المردودية= النتيجة الصافية/ الاموال الخاصة

الجدول رقم (22) حساب نسبة المردودية المالية

السنوات / البيان	النتيجة الصافية	الاموال الخاصة	نسبة المردودية المالية
2012	53664736	3332555960	0,016
2013	13799716	3277971655	0,004
2014	10959901	3267011752	0,003

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان

التعليق:

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ ان كل دينار واحد مستعمل من الاموال الخاصة يعطي نتيجة صافية قدرها 0,016 سنة 2012 و0,004 سنة2013و0,003 سنة2014.

2.7.نسبة مردودية النشاط:

✓ نسبة مردودية النشاط= النتيجة الصافية/ رقم الاعمال

الجدول رقم (23) حساب نسبة مردودية النشاط

السنوات / البيان	النتيجة الصافية	رقم الاعمال	نسبة مردودية النشاط
2012	53664736	264127183	0,20
2013	13799716	292501878	0,04
2014	10959901	174368746	0,06

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان

التعليق:

فكل دينار يحقق نتيجة اجمالية تقدر 0,02 و0,04 و0,06

8. معدل دوران مجموع الاصول:

✓ معدل دوران مجموع الاصول= رقم الاعمال/ مجموع الاصول

الجدول رقم (24) حساب معدل دوران مجموع الاصول

السنوات / البيان	رقم الاعمال	مجموع الاصول	نسبة دوران مجموع الاصول
2012	264127183	5515152359	0,04
2013	292501878	5769976053	0,03
2014	174368746	5878927795	0,02

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان

التعليق:

يقدر معدل دوران الاجمالي لاصول الديوان بنحو0,04، يعني ان كل دينار مستثمر في الديوان سنة 2012يولد دينار بنحو0,05 من المبيعات، أي عدم كفاءة الديوان في ادارة ممتلكاته ولا يمكنه زيادة حجم المبيعات دون الزيادة في راس المال، اما بالنسبة لسنة 2013 و2014، فالمعدل في الانخفاض، وهذا مايدل على عدم كفاءة الديوان في ادارة ممتلكاته ولتجنب هذا الانخفاض يجب علي الديوان اما:

- يبيع جزء من الاصول غير مستغلة او استغلالها

9. معدل دوران الاصول الثابتة

✓ معدل دوران الاصول الثابتة = رقم الاعمال / الاصول الثابتة

الجدول رقم (25) حساب معدل دوران مجموع الاصول

السنوات / البيان	رقم الاعمال	الاصول الثابتة	معدل دوران الاصول الثابتة
2012	264127183	3896767768	0,06
2013	292501878	3925591274	0,07
2014	174368746	4058244165	0,04

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان

التعليق:

يقيس معدل دوران الاصول الثابتة قدرة الاصول الثابتة على خلق المبيعات ففي سنة 2012، يقدر المعدل بنحو0,06 أي ان كل دينار مستثمر من الاصول الثابتة يولد0,06 من المبيعات، وهدا مايدل على عدم كفاءة الديوان في استغلال اصوله الثابتة ونفس الشيء خلال السنتين الاخيرتين ويجب على الديوان استغلال كامل اصوله او بيع جزء منها.

10.معدل دوران الاصول المتداولة

✓ معدل دوران الاصول المتداولة= رقم الاعمال/ الاصول المتداولة

الجدول رقم (26) حساب معدل دوران الاصول المتداولة

السنوات / البيان	رقم الاعمال	الاصول المتداولة	معدل دوران الاصول المتداولة
2012	264127183	1618384595	0,16
2013	292501878	1843958793	0,15
2014	174368746	1820678631	0,09

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان

التعليق:

يتراوح معدل دوران الاصول المتداولة بين 0,09 و 0,16 وهو معدل منخفض ويرجع الى سوء تسيير المخزون.

11.نسبة هيكلة الاصول الثابتة

✓ نسبة هيكلة الاصول الثابتة = رقم الاعمال/ مجموع الاصول

الجدول رقم (27) حساب هيكلة الاصول الثابتة

السنوات / البيان	رقم الاعمال	مجموع الاصول	نسبة هيكلة الاصول الثابتة
2012	264127183	5515152359	0,70
2013	292501878	5769976053	0,68
2014	174368746	5878927795	0,69

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة هيكلة الاصول الثابتة في حدود 70% خلال2012 مقارنتها بالسنتين الاخيرتين.

✓ **نسبة هيكلة الاصول المتداولة**

نسبة هيكلة الاصول المتداولة= الاصول المتداولة / مجموع الاصول

الجدول رقم (28) حساب هيكلة الاصول المتداولة

السنوات / البيان	الاصول المتداولة	مجموع الاصول	نسبة هيكلة الاصول المتداولة
2012	1618384595	5515152359	0,29
2013	1843958793	5769976053	0,31
2014	1820678631	5878927795	0,30

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان

التعليق:

مادامت النسبة خلال ثلاث سنوات اقل من 0,5، فهي تدل ان النسبة ليست جيدة والسبب ان الاصول المتداولة بطيئة

✓ **نسبة هيكلة الاموال الدائمة:**

نسبة هيكلة الاموال الدائمة=الاموال الدائمة / مجموع الخصوم

الجدول رقم (29) حساب نسبة هيكلة الاصول الدائمة

السنوات / البيان	الاموال الدائمة	مجموع الخصوم	نسبة هيكلة الاموال الدائمة
2012	4781985868	5515152359	0,86
2013	4803123558	5769976053	0,83
2014	4834438903	5878927795	0,82

المصدر من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول ان هناك زيادة طفيفة في الاموال الدائمة خلال 2012 ثم بدأت في التراجع.

✓ **نسبة هيكلة ديون طويلة الاجل**

نسبة هيكلة ديون طويلة الاجل=ديون طويلة الاجل/مجموع الخصوم

الجدول رقم (30) حساب هيكلة ديون طويلة الاجل

السنوات / البيان	ديون طويلة الاجل	مجموع الخصوم	نسبة هيكلة ديون طويلة الاجل
2012	1449429908	5515152359	0,26
2013	1525151903	5769976053	0,26
2014	1567427211	5878927795	0,26

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان

التعليق:

نلاحظ ان النسبة بقية ثابتة خلال ثلاث سنوات، أي أن الديوان لم يلجا الى الاموال الاجنبية لتمويل جزء من استثماراته.

✓ **نسبة هيكلة ديون قصيرة الاجل**

نسبة هيكلة ديون قصيرة الاجل=ديون قصيرة الاجل/مجموع الخصوم

الجدول رقم (31) حساب هيكلة ديون قصيرة الاجل

السنوات / البيان	ديون قصيرة الاجل	مجموع الخصوم	نسبة هيكلة ديون قصيرة الاجل
2012	733166991	5515152359	0,13
2013	966852495	5769976053	0,16
2014	1044483832	5878927795	0,17

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان

التعليق:

نلاحظ ان النسبة في ارتفاع خلال ثلاث سنوات، أي أن الديوان لم يلجا الى الاموال الاجنبية لتمويل جزء من استثماراته.

الفرع الثاني: المؤشرات المالية

أولا: رأس المال العامل

1.رأس المال العامل الدائم

✓ رأس المال العامل الدائم = الاموال الدائمة + الاصول الثابتة

الجدول رقم (32) حساب رأس المال العامل الدائم

السنوات / البيان	الاموال الدائمة	الاصول الثابتة	رأس المال العامل الدائم
2012	4781985868	3896767768	885218100
2013	4803123558	3925591274	877532284
2014	4834438903	4058244165	776194738

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان

التعليق:

نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال ثلاث سنوات أي أن الاموال الدائمة تغطي الاصول الثابتة.

2. رأس المال العامل الخاص

✓ رأس المال العامل الخاص= الاموال الخاصة – الاصول الثابتة

الجدول رقم (33) حساب رأس المال العامل الخاص

السنوات / البيان	الاموال الخاصة	الاصول الثابتة	رأس المال العامل الخاص
2012	3332555960	3896767768	(564211808)
2013	3277971655	3925591274	(647619619)
2014	3267011752	4058244165	(791232413)

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان

التعليق:

رأس المال الخاص سالب خلال ثلاث سنوات، أي ان الديوان لا يغطي أصوله الثابتة بأمواله الخاصة.

3. رأس المال العامل الاجمالي

✓ رأس المال العامل الاجمالي= الاصول المتداولة

✓ رأس المال العامل الاجمالي= قيم الاستغلال+ قيم قابلة للتحقيق+ قيم جاهزة

الجدول رقم (34) حساب رأس المال العامل الاجمالي

السنوات / البيان	قيم الاستغلال	قيم قابلة للتحقيق	قيم جاهزة	رأس المال العامل الاجمالي
2012	153726142	1324347321	140311126	1618384589
2013	212992613	1388516020	242450156	1843958789
2014	252222554	1440710908	127745169	1820678631

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان

التعليق:

نلاحظ ان رأس المال العامل الاجنبي موجب خلال ثلاث سنوات بالرغم من انخفاض القيم الجاهزة في سنة 2014.

4. رأس المال العامل الاجنبي

✓ رأس المال العامل الاجنبي= مجموع الديون

الجدول رقم (35) حساب رأس المال العامل الاجنبي

السنوات / البيان	ديون طويلة الاجل	ديون قصيرة الاجل	رأس المال العامل الاجنبي
2012	1449429908	733166991	2182596899
2013	1525151903	966852495	2492004398
2014	1567427211	1044483832	2611911043

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان

التعليق:

نلاحظ ان راس المال الاجنبي في تزايد خلال ثلاث سنوات بسبب تزايد ديون طويلة الاجل

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل

✓ احتياجات رأس المال العامل=احتياجات التمويل – موارد التمويل

✓ احتياجات رأس المال العامل=(اصول متداولة- قيم قابلة للتحقيق) - (ديون طويلة الاجل – تسبيقات بنكية)

✓ احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الاجل – تسبيقات بنكية)

الجدول رقم (36) حساب احتياجات رأس المال العامل

البيان / السنوات	قيم الاستغلال	قيم قابلة للتحقيق	ديون قصيرة الاجل	تسبيقات بنكية	احتياجات رأس المال العامل
2012	153726142	1324347321	733166991	0	744906974
2013	212992613	1388516020	966852495	0	635082128
2014	252222554	1440710908	1044483832	0	648449569

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان

التعليق:

نلاحظ ان احتياجات راس المال العامل موجب خلال ثلاث سنوات، أي ان الديوان يعتمد على موارد مالية طويلة الاجل لتمويل احتياجاته.

ثالثا: الخزينة

✓ الخزينة = رأس المال العامل الدائم – احتياجات راس المال العامل

الجدول رقم (37) حساب الخزينة

السنوات / البيان	رأس المال العامل الدائم	احتياجات راس المال العامل	الخزينة
2012	885218100	744906974	140311126
2013	877532284	635082128	242450156
2014	776194738	648449569	127745169

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان

التعليق:

نلاحظ ان الخزينة موجبة خلال ثلاث سنوات، وهّذا مايدل على وجودسيولة مجمدة، ويجب على الديوان توظيفها.

المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة

المعلومات التي تتصمنها قائمة التدفقات النقدية يمكن استخدامها في اشتقاق مجموعة من النسب المالية واختيار مدى الكفاءة في توظيف الموارد المالية.

الفرع الاول: اعداد جدول تدفقات الخزينة.

ويتم اعداد جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة وغير المباشرة

أولا: بالطريقة المباشرة.

ترتكز هذه الطريقة على المقبوضات النقدية من الأنشطة التشغيلية والمدفوعات النقدية عن هذه الأنشطة بشكل مباشر.

الجدول رقم (38) تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة

البيان	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية		
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	40412913	260058232
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	(367105971)	(521912370)
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	(77906)	(115281)
الضرائب عن النتائج المدفوعة	166115265	85897340
العمليات التي يتم تسجيلهافي حساب (47)	/	/
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية	203060525	168602048
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)	1462135	369544611
تدفقات أموال الخزينة الصافية المتاتية من الانشطة العملياتية (أ)	204522660	200942563
تدفقات اموال الخزينة المتاتية من انشطة الاستثمار	/	/
المسحوبات عند اقتناء التثبيتات المادية وغير المادية	(384037061)	(376830547)
التحصيلات عند بيع التثبيتات المادية وغير المادية	15549400	(14223941)
المسحوبات عند اقتناء التثبيتات المادية	/	/
التحصيلات عند بيع التثبيتات المادية	/	/
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	45163541	/
الحصص والاقساط المقبوضة من النتائج	/	/
تدفقات اموال الخزينة المتاتية من انشطة الاستثمار(ب)	(143324119)	(362606605)
تدفقات اموال الخزينة المتاتية من انشطة التمويل	/	/
اصدار أسهم في اعقاب التحصيلات	/	/
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تما القيام بها	/	/
القروض المتاتية من التحصيلات	101351618	51984196
تسديدات القروض	(60614999)	(97326159)
اصفي قفدتات الخزينة المتاتية من انشطة التمويل (ج)	40736619	54658037
تاثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات	/	/
تغيرات اموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)	(101935160)	(107006005)
اموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية	140031064	241966224
اموال الخزينة ومعدلاتها عند اقفال السنة المالية	241966224	127490188
تغيرات أموال الخزينة خلال الفترة	(101935160)	(107006005)
المقاربة مع النتيجة المحاسبية	115707332	(103538009)

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان

ثانيا: الطريقة غيرالمباشرة.

يتم إعداد الجدول وفقا لهذه الطريقة إختياريا، أي أن المؤسسة غير مجبرة على إعداده وفق هذا الأسلوب.

الجدول رقم (39) تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة

البيان	2013	2014
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية		
صافي نتيجة السنة المالية	(13799716)	(10959901)
تصحيحات من أجل:	/	/
الإهتلاك والأرصدة	(101136165)	(207297395)
تغير الضرائب المؤجلة	/	/
تغير المخزونات	(25854303)	(2338666)
تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى	/	/
تغير الموردين والديون الأخرى	/	/
نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب	/	/
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)	204522660	20094463
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الإستثمار	/	/
مسحوبات عن إقتناء تثبيتات	(384037061)	(276830547)
تحصيلات التازل عن تثبيتات	15549400	(14223941)
تأثير تغيرات محيك الإدماج (1)	/	/
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الإستثمار (ب)	(143324119)	(362606605)
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل	/	/
الحصص المدفوعة للمساهمين	/	/
زيادة رأس المال النقدي	/	/
إصدار قروض	/	/
تسديد قروض	(60614999)	(97326159)
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)	40736619	54658037
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)	(101935160)	(107006005)
أموال الخزينة عند الإفتتاح	140031064	241966224
أموال الخزينة عند الإقفال	241966224	127490188
تغير أموال الخزينة	101935160	(107006005)

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان

الفرع الثاني: حساب النسب بناء على التدفقات النقدية.

قياس نسب التدفقات النقدية يكون من خلال قياس جودة الارباح وجودة السيولة.

اولا: قياس جودة الارباح لسنتي 2012و 2013.

- **نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية**

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية= التدفقات النقدية الداخلة من الانشطة التشغيلية/ التدفقات النقدية الخارجية من الانشطة التشغيلية

.الجدول رقم (40) حساب كفاية التدفقات النقدية التشغيلية

البيان / السنوات	التدفقات النقدية الداخلة من الانشطة التشغيلية	التدفقات النقدية الخارجية من الانشطة التشغيلية	نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية
2013	608651798	3671833877	1,65
2014	629602844	690629701	0,91

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان

التعليق:

نلاحظ انسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية شهدت تراجع في سنة 2014، فالديوان لم يحقق ربح خلال سنة 2014.

- **مؤشرات النقدية التشغيلية**

مؤشرات النقدية التشغيلية= صافي التدفقات من الانشطة التشغيلية / صافي الربح

الجدول رقم (41) يبين نسبة المؤشرات النقدية التشغيلية

البيان / السنوات	صافي التدفقات من الانشطة التشغيلية	صافي الربح	نسبة المؤشرات النقدية التشغيلية
2013	204522660	13799710	14,82
2014	200942563	10959901	18,33

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان

التعليق:

من خلال الجدول نسبة مؤشرات النقدية التشغيلية في تطور خلال السنتين، أي ارتفاع صافي التدفق النقدي.

ثانيا: قياس جودة السيولة.

وتشمل على:

- **نسبة تغطية النقدية**

نسبة تغطية النقدية= صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية/ التدفقات النقدية الخارجية للانشطة التمويلية

الجدولرقم (42) حساب نسبة تغطية النقدية

البيان / السنوات	صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية	التدفقات النقدية الخارجية للانشطة التمويلية	نسبة تغطية النقدية
2013	204522660	444652061	45,99
2014	200942563	474156706	42,37

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على وثائق الديوان

التعليق:

من خلال الجدول نسبة التغطية النقدية في تراجع طفيف، وليس له أي تاثير فالديوان قادر على تحقيق نقدية كافية لمواجهة التزاماته الاستثمارية والتمويلية، والسبب في الانخفاض راجع الى ان الديوان بحاجة الى عملية التمويل عن طريق الاقتراض او بواسطة الاموال المملوكة.

خلاصة الفصل

حاولنا في هدا الفصل التعرف على واقع الوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري، فبدأنا بتقديم تعريف شامل له بالاضافة الى أهم نشاطاته واهدافه، ومن خلال قيامنا بتشخيص الوضعية المالية لديوان باستخدام ادوات التحليل المالي فيمكن القول ان الديوان تمكن من تحقيق توازن مالي خلال فترة 2012 و2013 (الخزينة موجبة)، لكن رغم هّذا يبقى الديوان يعاني من بعض الاختلالات التي تم التوصل اليها من خلال دراستنا المتمثلة في:

- وجود سيولة مجمدة ليست في صالح الديوان، ويجب استثمار هدا الفائض في المشاريع.
- انخفاض معدل دوران الاصول المتداولة، ويرجع الى سوء السياسة المتبعة في تسيير المخزونات.

الديوان له عدة جوانب ايجابية منها:

- الديوان قادر على تغطية ديون قصيرة الاجل دون للجوء الى بيع مخزوناته.

من خلال تحليلنا لاحظنا ان راس المال العامل موجب خلال فترة الدراسة مما يعطي توازن مالي لديوان ويعتمد على موارد طويلة الاجل.

الخاتمة

الخاتمة العامة

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لموضوعنا حول استخدام وسائل التحليل المالي على القوائم المالية المعدة وفق(S.C.F) في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، تبين لنا بوضوح أن تقييم أداء المؤسسة أمر ضروريا والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة .ولقد اخترنا في بحثنا هذا أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم الأداء داخل المؤسسة، والتي تخص الجانب المالي الذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي الأداء الكلي لها، والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار، ولايأتي لها ذلك إلا باعتمادها على أدوات التسيير الحديثة معتمدة على التحليل والتشخيص المالي الدوري لمراقبة أدائها المالي.

وقد تم من خلال هذا البحث الاعتماد على الجانب المالي والمحاسبي، واخترنا التحليل المالي كوسيلة لتقييم الأداء، كون المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل أي مؤسسة مهما اختلف طابعها القانوني أوالقطاع الذي تنتمي إليه، كما تمثل المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المتعاملين معها، ومن الطبيعي عدم الاكتفاء بالجانب المال والمحاسبي وحده كمؤشر قادر على الحكم على الأداء الكلي للمؤسسة كونه أداة ناتجة عن تركيبة من الأنشطة و المجهودات المبذولة وفق سياسة معينة متعددة الأبعاد اجتماعية، قانونية، اقتصادية إلا أن البعد المالي يحتل الصدارة خاصة في مثل هذه الدراسات، لأن عملية تقييم الأداء يسعى من خلالها المقيم للكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة، ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتفاديها في المستقبل وبما أن أغلب المؤسسات تشكو من نقص أو تدهور في الأداء، لذا أصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام مباشرة لدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة انطلاقا من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الاخيرة مرآتها الحقيقية هذا من جهة.

ومن جهة اخرى، لقد شمل موضوع دراستنا استخدام التحليل المالي الديناميكي لتشخيص التوازن المالي في المؤسسة مركزين على جدول تدفقات الخزينة، وذلك لما له من أهمية في تحديد وضعية المؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة وإعطاء صورة صادقة ودقيقة عن كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة، من خلال معرفة الخزينة المتولدة عن كل نشاط.

لذا جاءت هذه الدراسة لتوضح الدور الذي تلعبه الخزينة، في ضمان استمرارية نشاط المؤسسة من خلال تحكم المسير في آجال تسديد ديون المؤسسة في مواعيد استحقاقها وعمليات تحصيل حقوقها في الوقت المناسب، كما أن السيولة الكامنة والغير المستعملة من طرف المؤسسة ستؤثر على توازن مالية هذا الأخير.

نتائج اختبار الفرضيات:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع ومن خلال الدراسة التفصيلية التي تطرقنا اليها في مختلف فصول وأجزاء البحث، توصلنا اثناء اختبار الفرضيات الى النتائج التالية:

– **الفرضية الأولى** :تعتبر هذه الفرضية صحيحة حيث أن استعمال أدوات التحليل المالي تمكن من الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية.

– **الفرضية الثانية** :تعتبر هذه الفرضية صحيحة لان القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية وتسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي، حيث تهدف هذه القوائم حسب الجريدة الرسمية إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية (الميزانية)، الأداء (حساباتالنتائج)، تغيرات الوضعية المالية (جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموالالخاصة) وهو ما يتوافق مع أهداف التحليل المالي للقوائم المالية.

الفرضية الثالثة :تمكنا من خلال إعداد جدول التدفقات في ديوان الترقية والتسيير العقاري من الكشف على الوضعية المالية لخزينتها، وذلك من خلال التعرف على مواطن القوة والضعف في تأدية الوظائف والوقوف على حالات العجز على مستوى الخزينة. فإعداد هذا الجدول من قبل الديوان لم يمكنه من التسيير الفعال للموارد المالية واستخداماتها والتحكم في السيولة حيث نجد أن المؤسسة تعاني من عسر مالي.

- من خلال إسقاط الدراسة النظرية على الديوان محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2014 توصلنا إلى استنتاج مجموعة من الملاحظات والنتائج:

نتائج الدراسة (النظرية والتطبيقية).

من أهم النتائج المتوصل إليها هي كالاتي:

- أن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات.
- تحليل القوائم المالية تساعدعلى تقييم أداء المؤسسات باعتبارها القاعدة المعلوماتية بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط القوة والضعف للمؤسسة.
- رأس المال العامل موجب خلال السنتين، وهذه الوضعية تعتبر ايجابية لان الديوان يستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بموارده مع بعض السلبية ايضا لان راس المال العامل فائض من الاموال المجمدة غير مستعملة.
- الديوان قادرة على تغطية الديون قصيرة الاجل انطلاقا من حقوقه دون اللجوء الى بيع مخزوناته.
- الديوان يتمتع باستقلالية مالية اتجاه دائنيه ممايسمح له بالحصول على الديون عند الحاجة .
- المردودية سالبة .

➢ يتكون جدول تدفقات الخزينة من ثلاث أقسام رئيسية " تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال، تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار، تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات التمويل " حيث كل قسم يبين عمليات مختلفة تتمثل فيما يلي:

✓ تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال: تبرز مدى قدرة المؤسسة على توليد فائض معتبر من شأنه تغطية العجز المحتمل في الدورات الاخرى.

✓ تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار: يسمح هذا القسم بأخذ فكرة عن مختلف الجهود المبذولة في مجال الاستثمارات سواء كانت في شكل نمو داخلي أو نمو خارجي.

✓ تدفقات الخزينة المتولدة من عمليات التمويل: يبين هذا القسم أي شكل من أشكال التمويل التي تم الاعتماد عليه من طرف المؤسسة، سواء باللجوء إلى القروض أو الرفع في رأس المال وهذا في حالة عدم كفاية الخزينة المتولدة عن الاستغلال في تغطية عمليات الاستثمار.

➢ يعتبر جدول تدفقات الخزينة من بين القوائم المالية الهامة، حيث يعتمد عليه المسير المالي في تسيير الاحتياجات المالية للمؤسسة والتنبؤ بها للاستخدام الأمثل للسيولة النقدية المتاحة ولتفادي مخاطر الإفلاس وتحقيق التوازن المالي.

➢ يساعد جدول تدفقات الخزينة في تقييم درجة السيولة، قدرة المؤسسة على توليد تدفقات والتنبؤ بمقدار الاحتياجات المالية المستقبلية.

➢ ألزم النظام المحاسبي المالي المؤسسات بإعداد جدول تدفقات الخزينة وهي قائمة مكملة للقوائم المالية الأخرى توضح كيفية تشكل الخزينة وذلك بتصنيف نشاط المؤسسة إلى ثلاث أنواع: أنشطة الاستغلال ، أنشطة الاستثمار، أنشطة التمويل.

خاتمة

الاقتراحات والتوصيات:

استنادا إلى الدراسة التي قمنا بها والنتائج المتوصل إليها قمنا بوضع جملة من الاقتراحات التالية:

- استغلال الاموال المجمدة في الخزينة لشراء تثبيتات جديدة أو توظيفها في البنوك والحصول على الفوائد .
- تحصيل الحقوق لدى الغير.
- تسديد الديون قصيرة الأجل .
- تحسين مردودية الديوان.
- على الديوان أن يولي أهميةكبيرة للتحليل المالي وذلك بتخصيص مصلحة خاصة من اجل معرفة الوضعية المالية للديوان بصفة مستمرة من اجل الكشف على مواطن القوة والضعف ومعالجتها.
- اعطاء جدول تدفقات الخزينة الاهتمام والدراسة اللازمة لإبراز دوره لمتخذي القرارات وللجهات المستعملة للقوائم المالية كونه يوفر معلومات مالية خالية من التضليل
- العمل على تطوير اطارات متخصصة في اعداد جدول تدفقات الخزينة وتقديم المهارات اللازمة لهم من خلال عقد دورات تدريبية متخصصة لهذا الغرض اضافة الى اطلاعهم على ضرورة ضبط اعداد تلك القائمة وفقا للمعايير المحاسبية المتعلقة بهذا الشأن.
- يوصى بإعادة النظر في سياسة المؤسسة محل الدراسة عن طريق تقليص اجال تحصيل السيولة من الزبائن وتمديد اجال التسديد للموردين حتى لا تقع المؤسسة في فخ عدم توفر السيولة.
- التنازل عن جزء من الاستثمارات أو الحصول على قرض طويل الأجل لتغطية العجز الموجود على مستوى الخزينة.
- تسيير عناصر الاستغلال بصورة جيدة من خلال التحكم الجيد في الآجال المقبوضة والممنوحة.
- محاولة الاستفادة من النتائج السلبية التي حققها المؤسسة في التخطيط لتفاديها مستقبلا.
- بذل مجهودات من أجل تفعيل دورتي الإستثمار والتمويل والتي لها تأثير إيجابي على خزينة المؤسسة.
- العمل بشكل دائم على اعداد جدول تدفقات الخزينة وذلك لأهميته في توضيح وتبيان حركة الأموال لسيولة خزينة المؤسسة.

خاتمة	

آفاق الدراسة:

تناولت هذه المذكرة استخدام وسائل التحليل المالي على القوائم المالية المعدة وفق (S.C.F) في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وأثناء هذه الدراسة لاحظنا أن هذا الموضوع، لم يكن بوسعنا التطرق إليها كلها نظرا لحدود الدراسة، الا ان هناك بعض المحاور التي تستحق المزيد من البحث، و الدراسة نذكر منها:

- ✓ التحليل المالي للقوائم المالية للحسابات المدمجة، والذي في اعتقادنا يمكن أن يكون موضوع دراسة في بحوث مستقبلية، حيث يمكن من خلاله تحديد كيفية تجميع الحسابات عند إعداد القوائم المالية ثم تحليل هذه الأخيرة.
- ✓ التحليل المالي والمراجعة والتدقيق المحاسبي حسب S.C.F

وفي الأخير نأمل أن نكون بهذا البحث قد فتحنا مجالا للقيام بدراسات أخرى أوسع تهدف إلى إعادة دراسات ميدانية أخرى على عينة من المؤسسات، ولهذا على الباحثين توجيه دراساتهم لأهمية جدول تدفقات الخزينة في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

1. الجمعية السعودية للمحاسبة، المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الاسهم، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

2. أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية: وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، مكتبة المجتمع العربي، الاردن ،2011.

3.الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، عمان،2006.

4.الحيالي وليد، الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2004.

5.امين السيد أحمد لطفي،"إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية" الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر.

6.إلياس بن ساسي، يوسف قريشي"التسيير المالي دروس وتطبيقات" الطبعة الأولى، دار وائل، الاردن،2006.

7. اسماعيل عرباجي،اقتصاد المؤسسة ،ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

8. أيمن الشنطي، عامر الشقر، الادارة والتحليل المالي، دار البداية، الاردن، 2004.

9.بوشاشي بوعلام، المسير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة النشر.

10.حمزة محمود الزبيدي، التحليل النالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

11. خميسي فتيحة، التسيير المالي للمؤسسة والمالية، دار النشر والتوزيع هومة الجزائر، 2010.

12.صادق الحسني، التحليل المالي، دار المجد للنشر والنوزيع عمان، الاردن،1998.

13.طارق عبد العالي حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

14.عبد الوهاب رميدي، علي سماي، المحاسبة المالية وفق S.C.F الطبعة الأولى،2011.

15.عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار حبيطلي، الجزائر

16.عاطف وليد أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجماعي، الإسكندرية،2006.

17.عبد الغفار حنفي، الادارة المالية، الدار الجامعية، جامعة الاسكندريةن مصر، 1990.

18.عقل مفلح محمد، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والاعمال الجامعية، الاردن، بدون سنة نشر.

19.علي عباس، الادارة المالية في منظمات الاعمال، مكتبة الرائد العلمية، عمان، 2002.

20.فايزة سليم حداد "الإدارة المالية"، الطبعة الثانية، الحامد للنشر الأردن، 2009.

21.محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية: التحليل المالي لمشروعات الأعمال، دار الجامعية، الإسكندرية،2005.

22.سمير عبد العزيز، مدخل في التحليل واتخاذ القرارات، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية،1997

23 . زغيب مليكة، التسيير المالي الجديد حسب البرنامج الرسمي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، بدون سنة نشر.

24.مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

25.محمد السعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الجامعة للنشر والتوزيع، بدون سنة النشر.

26.محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان،2002.

27.منير شاكر محمد والاخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

28.مؤيد راضي حنفر، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري تطبيقي)، دار المسير للنشر والطباعة والتوزيع، بدون بلد النشر، 2006.

29.ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، ط2، دار المحمدية، الجزائر، بدون سنة النشر.

30. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي والإدارة المالية، دار المحمدية العامة، الجزائر،1999.

31.ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون سنة نشر.

32.عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط2، دار وائل للنشر، عمان، بدون سنة النشر.

33.هيثم محمد الزعبي، الإدارة وتحليل المالي، دار الفكر، عمان ،2000.

- **المذكرات والرسائل**

1.أمنة ولعة، "دور المحتوى المعلوماتي لقائمة تدفقات الخزينة في تفعيل الإفصاح المحاسبي"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة،2013.

2. بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي في تقييم الأداء، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، ادارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، فسنطينة، سنة2011.

3. سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية)، مذكرة ماجستير، تخصص: محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2009.

4. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة،2010.

5. مراد حمزة، رابحي احمد، دور التحليل المالي في إبراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، إدارة أعمال، كلية علوم التسيير، الجزائر ،2010–2011.

6. عمر عبد الحميد محمد العليمي، " قائمة التدفقات النقدية كأداة للتنبؤ بالفشل المالي للبنود التجارية" مذكرة لاستكمال متطلبات نيل الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة، غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، القاهرة، مصر، 2010

الجرائد الرسمية

1. الجريدة الرسمية – العدد19 و25، **مارس**2009.

الملتقيات:

1.بلعور سليمان، علي بن الطيب، "بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة"، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة البليدة ،16-17-18- نوفمبر2011

2.بن فرج زوينة، رحيم حسين، "قائمة التدفقات الخزينة مدخل رئيسي في تطوير النظام المحاسبي في الجزائر" الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، يومي 13-14نوفمبر2012

3.محمد نجيب دبابش وطارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات صغيرة ومتوسطة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، يومي 5-6ماي 2013.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

1. Catherine Maillet' Anne Lemanh Normes Comptables Internationales (IAS/IFRS), 5eme édition, paris ,2006.

2 . Eric dumalanéde, comptable générale, Berti édition, Alger, 2009.

3 . Jacky mailler, Michel remailler, analyse financière de l'entreprise, 6 eme édition, Donald paris, 1992.

.**4**Jonathan Berk ,Peter Demazo , Finance d'interperise, Pearson education, France, 2008

5.Kamel hamdi, le diagnostic financier, Salaam édition, Alger,2001

المواقع الالكترونية:

نصر الدين نذير، عمار بوشناق،جدول تدفقات الخزينة،الموقع الإلكتروني:

http://www.talabadz1.blogspot.com,le23/04/2016,A16

الملاحق

الملاحق

الملحق **رقم (01)**: الميزانية المالية (الأصول)

الأصول	إجمالي N	اهتلاكات/أرصدة N
الأصول المثبتة (غير الجارية)		
فارق الشراء	207	2807- 2907
التثبيتات الغير المادية (المعنوية)	20(خارج 207)	
التثبيتات المادية	22/21 (خارج 222)	28(خارج 2807
التثبيتات الجاري انجازها	23	
التثبيتات المالية		290 (خارج 2907)
السندات الموضوعة موضع المعادلة المؤسسات المشاركة		
المساهمات الأخرى وحسابات الدائنة الملحقة بها	265	
السندات الأخرى المثبتة	26 (خارج 265 /269)	292.291.282.281.293
القروض والاصول الاخرى غير الجارية	273/272/271	
ضرائب مؤجلة على الأصل	276/275/274	293
مجموع الأصول غير الجارية		
لأصول الجارية		
المخزونات والجاري انجازها	30 الى 38	39
حسابات دائنة–الاستخدامات المماثلة		
الزبائن	41(خارج 419)	491
المدينون الآخرون	409 مدين 44/43/42	
	(خارج 444 الى 448)	
الضرائب ومشابهها	45 /489/486/46	
الأصول الجارية الأخرى	447/445/444	
الموجودات وما يماثلها		
الأموال الموظفة وغيرها من الأصول الجارية	مدين 48	
أموال الخزينة	50 (خارج 509)	
	519 وغيرها من 59	
	المدينون51/مدين	
	54/53/52	
مجموع الأصول الجارية		
المجموع العام للأصول		

الملحق رقم (2): الميزانية المالية (الخصوم)

الخصوم المالية	**إجمالي N**
رؤوس الأموال الخاصة	
رأس المال الصادر أو (حسابالاستغلال)	101- 108
رأس المال غير المستعان به	109
العلاوات والاحتياطات (احتياطات المجمعة(1)	104- 106
فارق إعادة التقييم (1)	105
فارق المعادلة	107
النتيجة الصافية (نتيجة الصافية حصة المجمع(1)	12
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد	11
حصة الشركة المجمع (1)	
حصة ذوي الأقلية(1)	
المجموع (1)	
الخضوم غير الجارية	
القروض والديون المالية	17/16
الضرائبالمؤجلة والمرصود لها	135/155
الديون الأخرى غير الجارية	229
المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات	15(خارج 155/132/131)
مجموع الخصوم غير الجارية	
الخصوم الجارية	
الموردون والحسابات الملحقة	40(خارج409 اعتماد447و445 و444)
الضرائب دائن	447/445/444
الديون المدينة الأخرى	419 و509 دائن 42 و43 و44خارج444الى447
	48.46.45
خصوم	
أموال الخزينة	519
مجموع الخصوم الجارية (3)	
مجموع العام للخصوم	

الملاحق	

الملحق **رقم (3): يمثل جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة.**

البيانات	ملاحظة	أرصدة الدورة الحالية	أرصدة الدورة السابقة
رقم الإعمال تغير المخزونات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال إعانات الاستغلال			
1. إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكيات الأخرى			
2. استهلاك السنة المالية			
3. قيمة المضافة للاستغلال (1–2)			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4. الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاكات والمؤونات واستئناف عن خسائر القيمة والمؤونات.			
5. النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الاعباء المالية			
6. النتيجة المالية			
7. النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية–المنتوجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية–أعباء (يطلب بيانها)			
9.النتيجة غير العادية			
10. النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النائجة الصافية			
11.النتيجة للمجموع المدمج الصافية (1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع(1)			

الملاحق	

الملحق رقم (4): يمثل جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

البيانات	ملاحظة	ارصدة الدورة الحالية N	ارصدة الدورة السابقة N-1
رقم الأعمال كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف لمستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية(التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوع في النتائج الصافية(1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1) منها حصة ذوي الأقلية(1) حصة المجمع(1)			

الملاحق	

الملحق رقم (06): جدول نموذج تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة

الفترة من ..... إلى .....

البيان	السنة N	السنة N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية		
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن		
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين		
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة		
الضرائب عن النتائج المدفوعة		
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية		
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)		
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)		
تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية		
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية		
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية		
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية		
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات المالية		
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية		
الحصص التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية		
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة		
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار (ب)		
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل		
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم		
الحصص غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها		
التحصيلات المتأتية من القروض		
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة		
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويل (ج)		
تأثيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات		
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب +ج)		
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية		
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية		
تغير أموال الخزينة خلال الفترة		
المقاربة مع النتيجة المحاسبية		

ملحق رقم (07): جدول نموذج تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة

الفترة من ..... إلى .....

البيان	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية		
صافي نتيجة السنة المالية		
تصحيحات من أجل:		
ـ الإهتلاكات والأرصدة		
ـ تغير الضرائب المؤجلة		
ـ تغير المخزونات		
ـ تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى		
ـ تغير الموردين والديون الأخرى		
ـ نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب		
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)		
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار		
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات		
تحصيلات التنازل عن تثبيتات		
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)		
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)		
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل		
الحصص المدفوعة للمساهمين		
إصدار رأس المال النقدي (المنقودات)		
إصدار قروض		
تسديد قروض		
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)		
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب +ج)		
أموال الخزينة عند الافتتاح		
أموال الخزينة عند الإقفال		
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)		
تغير أموال الخزينة		

الملاحق	

ملحق (08) :الميزانية المالية (الاصول) .OPGI الوحدة10^{2}دج

البيانات	سنة 2014			2013	2012
	المبلغ الإجمالي	الاهتلاكات	المبلغ الصافي	الصافي	الصافي
الأصول غير الجارية					
التثبيتات غير المادية	76152	21153	54998	\	\
أراضي	27588708		27588708	27588708	2758870
مباني	4197771364	1205448740	2992322623	3007669290	308128963
تثبيتات مادية أخرى	143014741		61694519	66141206	6570586
التثبيتات الجاري انجازها	955835385		955835385	799794588	70231422
قروض وأصول أخرى					
غير جارية	30055		30055	30055	3005
ضرائب مؤجلة على الأصل	20717877		20717877	24367426	1983927
مجموع الأصول غير الجارية	**5344958132**	**1205469893**	**4058244165**	**3925591273**	**3896767763**
الاصول الجارية					
المخزونات قيد الا نجاز	252222554		252222554	213418599	15372614
الزبائن	159140744		27518302	183222000	20955345
المدينون الآخرون	1413192605	3444364	1413192605	1204013886	111479387
ضرائب وماشبهها	\		\	1280139	
الأموال الموظفة	142815029		142815029		
الخزينة	127745168		-15069860	242450156	14031112
مجموع الأصول الجارية	**2095116100**	**3444364**	**1820678630**	**1844384780**	**161838458**
مجموع الأصول	**7440074232**	**108914257**	**5878922795**	**5769976053**	**5515152351**

الملاحق	

ملحق (09) :الميزانية المالية (الخصوم).OPGI

الوحدة 10^2دج

البيان	ارصدة المالية لسنة 2014	ارصدة المالية لسنة 2013	ارصدة المالية لسنة 2012
رأس المال الصادر	4252984137	4252984137	4252984137
النتيجة الصافية	-10959902	-13799716	-53664736
ترحيل من جديد	-975012484	-961212766	-866763441
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	**3267011751**	**3277971655**	**3332555960**
الخصوم غير الجارية			
الديون المالية	1466708446	1406232857	1345012673
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	100718765	118919046	104417235
مجموع الخصوم غير الجارية	**1567427211**	**1525151903**	**1449429908**
الخصوم الجارية			
الموردون والحسابات المرتبطة	54354827	25345690	32837294
الضرائب	88515944	77040318	66577899
ديون أخرى	901613062	864466487	633751299
مجموع الخصوم الجارية	**1044483833**	**966852495**	**733166492**
مجموع الخصوم الجارية	**5878922795**	**5769976053**	**5515152351**

الملاحق

ملحق(10): يمثل جدول حسابات النتائج للسنوات (2012/2013/2014)OPGI الوحدة 10^2 دج

البيان	2012	2013	2014
المبيعات والمنتاجات الملحقة	264127183	2925018778	174368746
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة وقيد الصنع	40651141	(25854303)	(2338666)
الانتاج المثبت	/	/	/
اعانات الاستغلال	/	/	/
1.انتاج السنة المالية	**304778324**	**266647575**	**172030080**
المشتريات المستهلكة	(15374374)	(13062720)	(13977692)
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الاخرى	(108247787)	(58363347)	(86906337)
2.استهلاك السنة المالية	**123622161**	**195221508**	**71146051**
3. القيمة المضافة للاستغلال(1-2)	**181156163**	**195221508**	**71146051**
اعباء المستخدمين	(221115089)	(220098795)	(233525104)
الضرائب والرسوم	(5420420)	(6481734)	(3645811)
4.اجمالي فائض الاستغلال	**(45379346)**	**(31359021)**	**(166014864)**
المنتجات العملياتية الاخرى	4006085	2646637	418588146
الاعباء العملياتية الاخرى	(137642949)	(142603313)	(70846564)
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	(72837088)	(101136165)	(207297395)
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	15764154	/	(25633983)
5.النتيجة العملياتية	**(236089144)**	**(278451862)**	**63302**
المنتوجات المالية	197351451	268755892	/
الاعباء المالية	(9759511)	(7280097)	(7359064)
6.النتيجة المالية	**187591940**	**261475795**	**(7359064)**
7. النتيجة العادية قبل الضريبة(5-6)	**(48497204)**	**(16976067)**	**(7295762)**
الضرائب الواجب دفعها عن النتيجة العادية	/	/	/
الضرائب المؤجلة عن النتيجة العادية	(2995189)	3203897	(3642264)
مجموع المنتوجات للانشطة العادية	521900016	538050103	616252208
مجموع الاعباء للانشطة العادية	(573392411)	(551822273)	(627190234)
8.النتيجة الصافية للانشطة العادية	**(51492394)**	**(13772170)**	**(10938026)**
عناصر غير عادية (المنتوجات)	/	/	/
عناصر غير عادية (اعباء)	/	/	/
9.النتيجة الغير العادية	/	/	/
10.النتيجة الصافية للسنة المالية	**(53664736)**	**(13799716)**	**(10959901)**

الملاحق

ملحق رقم (11): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)

البيان	2013	2014
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية		
صافي نتيجة السنة المالية	(13799716)	(10959901)
تصحيحات من أجل:	/	/
الإهتلاك والأرصدة	(101136165)	(207297395)
تغير الضرائب المؤجلة	/	/
تغير المخزونات	(25854303)	(2338666)
تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى	/	/
تغير الموردين والديون الأخرى	/	/
نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب	/	/
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)	204522660	20094463
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الإستثمار	/	/
مسحوبات عن إقتناء تثبيتات	(384037061)	(276830547)
تحصيلات التازل عن تثبيتات	15549400	(14223941)
تأثير تغيرات محيك الإدماج (1)	/	/
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الإستثمار (ب)	(143324119)	(362606605)
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل	/	/
الحصص المدفوعة للمساهمين	/	/
زيادة رأس المال النقدي	/	/
إصدار قروض	/	/
تسديد قروض	(60614999)	(97326159)
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)	40736619	54658037
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)	(101935160)	(107006005)
أموال الخزينة عند الإفتتاح	140031064	241966224
أموال الخزينة عند الإقفال	241966224	127490188
تغير أموال الخزينة	(101935160)	(107006005)

الملاحق

ملحق رقم (12): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

البيان	2013	2014
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية		
صافي نتيجة السنة المالية	(13799716)	(10959901)
تصحيحات من أجل:	/	/
الإهتلاك والأرصدة	(101136165)	(207297395)
تغير الضرائب المؤجلة	/	/
تغير المخزونات	(25854303)	(2338666)
تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى	/	/
تغير الموردين والديون الأخرى	/	/
نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب	/	/
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)	204522660	20094463
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الإستثمار	/	/
مسحوبات عن إقتناء تثبيتات	(384037061)	(276830547)
تحصيلات التازل عن تثبيتات	15549400	(14223941)
تأثير تغيرات محيك الإدماج (1)	/	/
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الإستثمار (ب)	(143324119)	(362606605)
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل	/	/
الحصص المدفوعة للمساهمين	/	/
زيادة رأس المال النقدي	/	/
إصدار قروض	/	/
تسديد قروض	(60614999)	(97326159)
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)	40736619	54658037
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)	(101935160)	(107006005)
أموال الخزينة عند الإفتتاح	140031064	241966224
أموال الخزينة عند الإقفال	241966224	127490188
تغير أموال الخزينة	(101935160)	(107006005)